





هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته   سفر الخلود ومعهدُ الآثارِ

الإستراتيجية السعودية في التآمر على الثورات العربية

السعودية: الثورات الحلال والحرام!

آل سعود

لا.. لا لقمع الثورة البحرينية

لا.. لا للمزايدة على الثورة الليبية

لا.. لا للإلتفاف على الثورة اليمنية

لا.. لا للتآمر على الثورة المصرية

لا.. لا لتشويه الثورة التونسية

هـذا الـعـدد

دولة اللادولة

عبثاً يحاول بعض المتزلّفين للنظام السعودي إقناعنا بأننا نعيش في دولة مكتملة التكوين، وتقوم على حكم المؤسسات والقانون، وترعى شرعة ما سواء كانت دينية أم وضعية، وعبثاً أيضاً يحاول علماء البلاط إقناع جمهورهم بأن دولة آل سعود تمتثل لأوامر السماء ونواهيها، وعبثاً كذلك يحاول بعض المتحذلقين من الذين أدمنوا النفاق المجاني إقناع أنفسهم بأن ثمة قيادة عظيمة تسعى لإرساء أسس (المدينة الفاضلة)، ولكن من سوء طالعها أن الظروف الخارجية وأحياناً كثيرة الداخلية تحول دون وضع حجر الأساس لتلك المدينة.

ولكن ما هو أكثر عبثية، أن دولاً كبرى وديمقراطية قد أماطت لثاماً عن وجه استعماري دميم وشديد القبح حين أوهمت شعوبها بأنها تتعامل مع دولة حقيقية إسمها السعودية، وأن هذه الدولة تسير في طريق الإصلاح، على حد وزير الدفاع الأميركي روبرت جيتس.

لا ريب لدى كثير منا، أن التاريخ لو عاد بأولئك الذين رسموا حدود الدولة السعودية، ونخصّ بالذكر السير برسي كوكس، وكل المعتمدين الإنجليز الذين ساعدوه في توزيع أراضي الخليج على العوائل الحليفة لبريطانيا من عمان وحتى الكويت مروراً ببقية الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي لما فعلوا ما فعلوا وهم يتلقّون الآن ملايين اللعنات لما أصاب الناس من ويلات جرّاء تلك الأخطاء التاريخية القاتلة.

لم تقم في السعودية دولة، وعبثاً نعتقد كذلك، فشروط تكوين الدول لا تنطبق على هذا الكيان القائم على أغلب مساحة شبه الجزيرة العربية. وإذا ما تتبّعنا سيرة نشأة هذا الكيان منذ احتلال الرياض سنة ١٩٠٢ وصولاً الى الإعلان الرسمي عن مملكة آل سعود في العام ١٩٣٢، لا نجد أن عبد العزيز، مؤسس هذا الكيان كان يرمي الى تأسيس دولة حديثة، بل لم يكن يستوعب ماذا يعني ذلك. أراد إبن سعود، على وجه الدقّة، أن يؤسس ملكاً في إطار جيوبوليتيكي يتقاسمه أبناؤه من بعده، بل حتى الإسم الذي اختاره يدلّ على أن الرجل لم يفكّر بتاتاً في دولة، فضلاً عن أن تكون هذه الدولة قادرة على إنتاج وطن وأمة، حتى وفق قلب المعادلة..فالصحيح دائماً أن الأمة مسؤولة عن إنتاج الدولة وليس العكس، ولكن حتى مع قبول فرضية أن الدولة قد تنجح في لحظات تاريخية في تأهيل المكوّنات السكانية للإنخراط في عملية اندماجية وطنية تفضي الى ولادة أمة..مع التذكير دائماً بأن ذلك نادر الحدوث!

مهما يكن، فإن التحديات التي شهدها الكيان السعودي والأزمات التي مرّ بها على امتداد ما يقرب من قرن، كشفت عن طبيعته، إذ في كل مرة يعترض الكيان تحدٍّ من أي نوع تتوارى الدولة وتحضر العائلة/القبيلة، ولا يعود للناس كلمة في ما يدور حولهم، فهم ليسوا معنيين على الإطلاق بالشأن العام، الذي أصبح امتيازاً خاصاً بآل سعود.

ما هو أخطر من ذلك، أن الكيان السعودي هو النقيض الموضوعي للدولة، لأنه كيانٌ يقوم على رفض أسس الدولة وهي: نظام/قانون/دستور، وشعب، وإقليم، وكل هذه الأسس غير ذات معنى بالنسبة للعائلة المالكة، فالكيان ليس محكوماً بقانون بل بإرادة الملك وكبار الأمراء، والشعب ليس ركناً في الكيان، بل إن وجوده لزوم السلطة فحسب، وحتى الإقليم ليس ثابتاً فقد يتمدد في أي اتجاه، ولا غرابة أن يكون الكيان السعودي متورّطاً في خلافات حدودية مع كل جيرانه تقريباً..

هذا على مستوى المبادىء العامة للدولة، وتبقى سياسات الدولة وسلوك الأمراء أبلغ دليلاً، فلا تعنيهم قوانين الدولة ولا حتى الإتفاقيات والمواثيق الدولية، فهم يتصرفون على أساس قاعدة أن بالمال يشترى أكبر رأس في هذا العالم، ولذلك نجحوا في تسميم أعرق الديمقراطيات من خلال الرشاوى التي دفعوها لمسؤولين كبار في الولايات المتحدة وأوروبا من أجل مراعاة مصالح متبادلة. ولا بد من الإقرار أن لعبة القيم والمصالح التي جرت بين آل سعود والقوى الكبرى إنتهت الى خسارة الأخيرة، ببساطة لأن نظام المراقبة والمحاسبة في الولايات المتحدة وأوروبا تراجع كثيراً، وأن الفساد الذي يعاني منه بعض السياسيين الأميركيين والأوروبيين بفعل الأموال السعودية لا يقل عن فساد الأمراء أنفسهم..في السرّ يهمس الأمراء في آذان أقرانهم بأنهم قادرون بأموال النفط شراء أكبر ضمير في الغرب.

في الطريقة التي تدار بها السلطة والثروة ثمة رؤية لدى العائلة المالكة للكيان الذي يحكمونه..ليس من باب المزاح الثقيل أن يكرر الأمراء الكبار (سلطان ونايف وسلمان) مقولة (أخذناها بالسيف)، فهي تختصر رؤية آل سعود للدولة، أي اللادولة، فهم يرونها عقاراً خاصاً، يتصرّفون بها كيفما يشاؤون، كما يتصرّف المالك في ملكه.

في الثورات الشعبية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، كشفت العائلة المالكة عن وجه آخر، يعكس إلى حد كبير رؤية نرجسية فارطة، فقد تخلّت وبصورة فاضحة عن كل ما له صلة بالدول، وتعاملت مع ما يجري من منطلق شخصي وعائلي، كما بدا واضحاً في رفض إهانة الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك من قبل الأميركيين، ثم في اجتياح البحرين لإجهاض الثورة الشعبية السلمية ودعم النظام الخليفي، وأخيراً في مواجهة التحرّكات الشعبية المحلية..لجأ بعض الأمراء الى خطاب ما قبل الدولة من خلال التهديد بتفجير حرب طائفية، وثارات قديمة، ومصادرات واسعة لممتلكات، والفصل من الوظائف، وقتل عبثي للأشخاص في مناطق متفرّقة من البلاد..كل ذلك قيل حرفياً من قبل أمراء في أكثر من منطقة، ما يعبّر بوضوح عن نزعة لادولتية لدى الأمراء، فهم على استعداد لأن يعودوا الى أوضاع ما قبل ١٩٣٢ في حال انطلقت حركة شعبية تطالب بالديمقراطية، أي اشعال حروب في المناطق، وارتكاب مجازر، وإحراق الممتلكات، وهدم البيوت، وتشريد الأهالي..إنها اللادولة يا سادة وستبقى كذلك!

السعودية: الثورات الحلال والحرام!

محمد قستي

من حيث المبدأ، فإن السعودية تقف ضدَّ أية تحولات سياسية راديكالية، في أي ركن من أركان العالم. هذه طبيعة الأنظمة المحافظة من جهة فلسفتها وطريقة حفاظها على ذاتها. لهذا لم تكتف السعودية بمحاربة الثورة في بلداننا العربية وناصبتها العداء في الماضي، بل هي وصلت بالأمر الى أميركا اللاتينية (دعم ثوار الكونترا نموذجاً). وزيادة على ذلك فإنها ناصبت العداء حتى للأحزاب الأشتراكية والأوروبية في فرنسا وإيطاليا، وموّلت حملات انتخابية لمرشحين يمينيين محافظين. كأن السعودية هنا تريد أن تكون البلد العدواني المحافظ في العالم، الذي لا يكتفي بمعاداة الثورة في الدول المؤثرة في محيطه الإقليمي، بل يتعدّى ذلك الى كل بقعة في العالم.

ومن هذا المنطلق وقفت السعودية ضد التحولات في مصر (ثورة ١٩٥٢) وضد الانقلابات والتحولات والثورات المتتالية في العراق وسوريا، وكذلك ناصبت العداء لثورة ١٩٦٢ في اليمن ضد الإمامة، وكذلك ضد النظام الثوري في اليمن الجنوبي، ومثله الأنظمة التي جاءت على إثر تحولات سياسية راديكالية في ليبيا والسودان وايران وغيرها. كأن المشهد السياسي يكشف بوضوح أن كل الأنظمة التي أصابها تغيير متوسط أو عالي النسبة في هياكلها السياسية في المحيط العربي والإقليمي وجدتها السعودية غير مأمونة، وينبغي تغييرها أو إضعافها أو إسقاطها، حسب كل حالة.

في الإطار الأوسع، فإن السعودية لم تدعم ثورة أو حركة تحرر، حتى تلك التي قامت بها أقليات اسلامية في جنوب الفلبين (حركة مورو) أو جنوب تايلاند (فطاني) رغم أن كثيراً من قيادات تلك الحركات السياسية تعلّمت في السعودية، وتحديداً في (الجامعة الإسلامية) بالمدينة المنورة!

وينبغي التفريق بين دعم ثورة، والتآمر على نظام ما. ما حدث في فضيحة السراج حيث شيكات الملك سعود لاغتيال عبد الناصر أواخر الخمسينيات الميلادية الماضية.. إنما كان لتخريب نظام الوحدة (الجمهورية العربية المتحدة).. وما سعت اليه في السنوات الأخيرة في دول عديدة بما فيها دول الخليج (مؤامرات للإطاحة بالحكم في سلطنة عمان وقطر) يدخل ضمن هذا الباب، أي أنه تآمر لتغليب فئة ما في السلطة، والإطاحة برموز لا يقبلون بهيمنة السعودية. ولا يعني هذا تشجيعاً لانقلاب على حدودها، ولا ثورة قد تنتقل الى خبائها.

وتحاول العائلة المالكة في السعودية أن تضفي على سياستها المستمرة ضد الثورات صفة (الدين).. فالتظاهرات حرام، والثورات حرام، وطاعة أولي الأمر واجبة في كل الأحوال!! والفلسفة القائمة هنا لا تحتاج الى شرح: فكل المواقف السعودية تنظر بعين الإعتبار الى الوضع المحلي، وتجميد الشارع المسعود عنوة من أن يعبّر عن رأيه أو يطالب بحقّه في قيام دولة تحترم كينونته كإنسان خلقه الله حرّاً، وتمنحه حقوقه المدنية والسياسية والإجتماعية، كلازمة من لوازم فطرة الإنسان.

لكن الملف الجديد في التعاطي مع الثورات، أن هذا المبدأ الديني المزعوم قد تمّ خرقه بوضوح وأمام الملأ. لقد كرّر مشايخ النظام السعودي ووعاظه ـ وفي مقدمتهم مفتي نجد ـ بأن التظاهرات والثورات حرام. قالوا ذلك مراراً اثناء الثورة في تونس، ثم كرروا الأمر وحذّروا من العواقب أثناء الثورة في مصر، وزادوا في الإصرار على ذلك مع التهديد بتكسير الجماجم إن تظاهر المواطنون (كما فعل الشيخ البريك على قنوات النظام السعودي) وتمّ طبع مليون ونصف نسخة من فتاوى علماء الوهابية التي تحرّم التظاهر في المملكة. والحجّة ان الثورات والتظاهرات تقود الى فتن ومشاكل والى الوصول بالأوضاع الى حال وفساد أسوأ مما كان قبل الثورة!

هذا المبدأ السعودي المؤصّل عقدياً، والذي كان غرضه حماية النظام السعودي ومنع المواطنين من التأثر بالثورات العربية والعمل على منوالها في ثورة خاصة.. تغيّر.

هناك اليوم تصنيف سعودي/ وهابي للثورات: (ثورات وتظاهرات حلال!) محبّبة ومحبّذة في سوريا وليبيا والعراق وحتى إيران والسودان والجزائر. و (ثورات محرّمة!) في اليمن والبحرين والأردن مثلما كانت محرمة في مصر وتونس! هذا يعني أن الغطاء العقدي للثورات ليس مكيناً، وإنما هي أهواء أهل الحكم والسياسة: أمراء آل سعود. وإلا كيف نفسّر الموقف من ثورتين وتظاهرتين تقعان في نفس الوقت: إحداها حلال في بلد (أوصلها البعض الى مرتبة الواجب)؛ وأخرى محرّمة في

بلد آخر؟!

في البلد الحلال!! تكون الثورات مفيدة لأنها تسقط أنظمة لا ترغب العائلة السعودية المالكة ببقائها، أو أن رحيلها يخدم العائلة المالكة ومذهبها، مثلما هو الحال في سوريا وليبيا. وفي البلد الحرام!! تكون الثورات ضارّة لولاة أمر الرياض ومذهبهم، كما كان الحال في مصروتونس، والآن في اليمن! فأي دينٍ هذا؟!

إن تصنيف الثورات العربية على أساس: الحلال والحرام لا قاعدة شرعية له، وإنما هو مجرد انعكاس لرغبة آل سعود ومصالحهم، تم التعبير عنها على شكل فتاوى خرجت من لدن وعاظ سلاطين نجد ومشايخها.

لكن السعودية لم تكتف بتصنيف الثورات على أساس: الحلال والحرام، والضارّة والمفيدة، بل وأيضاً على أساس طائفي. وهذا من إبداعات ال سعود ـ الناجحة للأسف!

فجأة وجدنا صخباً طائفياً عالي الوتيرة بشأن أحداث البحرين. الأكثرية تتظاهر سلمياً وهي ترفع شعار (إخوان سنّة وشيعة، هذا الوطن ما نبيعه) فيصبح هؤلاء طائفيون عملاء، يجب قمعهم وتصفية ثورتهم، واهتضام حقوقهم. لماذا؟ لأنهم روافض، مجوس، أذناب إيران، وغير ذلك من التعبيرات المهينة التي تصدح بها قنوات السعودية الطائفية بل وقناة البحرين الرسمية نفسها، وكان غرض ذلك النهائي تبرير استبداد ال خليفة، وحجب التعاطف العربي والإسلامي عن الثورة. وفعلاً تمّ تكسير الجمهور بتدخل سعودي عسكري مباشر وتغطية سياسية وإعلامية واقتصادية منه.

لم يكن المتظاهرون في البحرين بحاجة الى خطاب طائفي يوحّد موقفهم، فهم يمثلون أكثرية الشعب. هذا إن كانوا في الأساس تحركهم نوازع طائفية، وهو لم يثبت رغم أكوام الهراء الإعلامي. النظام في البحرين أراد شدّ عصبه طائفياً حتى لا يقدم على تنازلات سياسية للشعب؛ وقد نجح في ذلك، مدعوماً بالتدخل السعودي؛ ولكنه نجاح مؤقت على أية حال.

في الصفحة المقابلة، نجد أن السعودية بجيوشها الطائفية من مشايخ وإعلاميين.. قد أضعفوا إن لم يكونوا قتلوا في المهد ـ وبغباء أيضاً ـ التحرك الإحتجاجي الجنيني في سورريا، وذلك حين أكدوا وبتعمّد ومنذ اليوم الأول على طائفية التحرك الإحتجاجي هناك، ووضعوه في سياق صراع أكثرية مع أقليّة على الحكم، بغية تحشيد الأكثرية ضد الأقلية الحاكمة. مثل هذا الخطاب الطائفي البائس أدّى الى تحشيد الأقليات جميعاً المسيحية والإسماعيلية والعلوية وجمهور السنّة المتخوّف، الذي طابعه الأساس عروبي، من هكذا خطاب ضد المحتجين. انتبه آل سعود وإعلامهم متأخرين فيما يبدو لضرر الخطاب الطائفي على الإحتجاجات، ولكن قد يكون الأوان قد فات. والمدهش ان العنف والسلاح خالط الخطاب الطائفي، وهذا أضرّ بالقضية الإصلاحية كلياً.

لقد استخدم الخطاب الطائفي في المشرق العربي في أكثر من مكان. والمصدر كان دائماً من السعودية وبعض اخواتها الخليجيات. فالتحركات في العراق لم تكن تستهدف اسقاط النظام، لأن النظام منتخب في الأساس، ولكن (الجزيرة) وضعت الأمر في سياق الثورات، ولكن بنكهة طائفية، ما جرّدها من كثير من التعاطف، خاصة مع تجاهل الجزيرة لوضع البحرين بشكل شبه كلّي.

في السعودية، كان محمد الودعاني بداية شهر مارس الماضي يخرج من مسجد الراجحي في الرياض بعد صلاة الجمعة ويرفع يافطته المنادية بالتغيير، وإذا برجال النظام يقولون: (امسكوا الرافضي لا يروح)! وبالطبع لم يكن الودعاني شيعياً رافضياً، ولكن التصنيف الطائفي أريد منه القول بأن من يقف ضد آل سعود هو في خانة الأعداء الطائفيين!

الطائفية تقضي على الثورات والإحتجاجات وتنزع عنها شرعيتها أو تحاصرها. في البحرين لم تكن الإحتجاجات طائفية ولكنها حوصرت طائفياً. وفي سوريا اريد للإحتجاجات ان تكون طائفية، فاختنقت في شرنقتها. وفي السعودية جرى التصنيف بأن من يتحرك طائفي شيعي عميل لإيران، ومن لا يتحرك ويتظاهر فهو مؤمن موحّد خالص التوحيد، ووطني كامل الإنتماء! وقد سعت السعودية للعب على الوتر الطائفي مراراً وتكراراً في اليمن، حيث الزيدية والشافعية يتقاسمان انتماء شعبه، ولكن لاتزال (الحكمة يمانية) وقد تمّ إفشال مرامهم.

الثورات في مصر وتونس وطنية صادقة، جسّرت الفوارق الدينية والمناطقية وسمت على الإنتماءات، وصهرت الشعب كلاً في دولته. لكن الأنظمة المستبدّة لن تكف عن استخدام الورقة الطائفية والمناطقية وتصنيف الثورات لا على أساس أهدافها وشعاراتها الوطنية، بل على أساس الإنتماءات، حيث هناك انتماءات محرمة كما الثورات المحرمة، وهناك الثورات الحلال والمنتمين للجادّة الحلال!

لقد استخدمت التمايزات في مصر وتونس بحدود لصالح النظام، ولكن الأخير فشل في المحصلة النهائية. وكذلك حاول القذافي وعلي عبدالله صالح. لكن التمايزات الطائفية هي المحرك الأعمى لجمهور المشرق العربي، وبعصاها نجحت السعودية في قمع ثورة البحرين، وبإعلام (الجزيرة) و(العربية) الأعمى، وقنوات الطائفية في وصال وتلفزيون البحرين الرسمي، أريد إسدال الستار عن تحول الخليج نحو الديمقراطية.

بعد أن تذهب السكرة وتأتي الفكرة

مآلات التدخل السعودي في البحرين

عبد الوهاب فقي

انتشى عديدون من أن التدخل السعودي في البحرين تحت عنوان (قوات درع الجزيرة) نجح في إنقاذ نظام حكم آل خليفة من السقوط، وجعله قادراً على مقاومة ضغوطات المعارضة الإصلاح والتمنع من الإستجابة لها. بل أن بعض المأخوذين بالصراع الطائفي رأوا في التدخل السعودي انتصاراً سعودياً مكيناً على إيران، التي أظهرها الإعلام السعودي وكأنها تريد الإنقضاض على نظام حكم آل خليفة وتغييره.

التدخل السعودي، الذي سمّاه البعض غزواً، او احتلالاً حتى.. لم يكن مبرره إلا منع انتشار الديمقراطية الى ربوع الخليج، وتالياً الخوف من تأثيرها المباشر على المواطنين خاصة في المنطقة الشرقية. قيل وقد يكون ذلك صحيحاً، بأن الحكومة السعودية كانت ستتدخل بدعوة من حكومة آل خليفة أو بدونها، وسواء اتخذت صفة فردية مباشرة، أو عبر مظلّة درع الجزيرة. ذلك أن السعوديين لا يتحمّلون توسع نطاق الثورات الديمقراطية والإصلاحية فتطوّقهم من كل جانب، وتجعل إمكانية إبقاء مملكتهم (المستقرة بنظرهم) مستحيلاً؛ بل وتجعل تلك الثورات والتحولات نموذج الحكم السعودي متخلفاً بالقياس الى كل ما جاوره؛ وتضغط على ال سعود ليغيّروا ويعدّلوا تناسباً مع تطورات الأوضاع في المنطقة والعالم العربي بشكل مجمل.

لقد أراد الحكام السعوديون، وقد نجحوا بنسبة غير قليلة على الصعيد المحلي على الأقل، أن يحولوا موضوع البحرين من صراع بين عائلة حاكمة مستبدّة، وشعبها المطالب بالتغيير (إصلاحاً تدريجياً أو ثورة شاملة)، الى حرب طائفية وإقليمية تشمل كل المنطقة الخليجية، بحيث تصبح المواجهة بين الشيعة والسنة، وبين دول الخليج وايران، وبين العرب والفرس. وبالتالي تم تغيير شكل المعركة والتلاعب بأهدافها.

والحكام السعوديون لم يساعدوا حكومة آل خليفة في البحرين عسكرياً فحسب، بل ربما يوازي الأهمية دعمهم السياسي والإقتصادي والإعلامي وإثارة الموضوع الطائفي عبر مشايخ وهابيين لا شغل لهم في هذه الأمة إلا إشعال الخلاف بينها لمصلحة الطغاة. تحرك سعود الفيصل على دول عديدة من أجل تغطية قمع الحركة الإصلاحية في البحرين، حيث زار مصر وتركيا وحتى موسكو لهذا الغرض. وتمّ طبخ صفقة مقايضة مع واشنطن والغرب، بحيث يتم التغاضي عما يجري في البحرين وقبر ثورتها، مقابل دعم خليجي غير محدود في ليبيا، حيث بادرت دول الخليج قبل العالم كله لتوفير المظلة السياسية للتدخل الغربي العسكري، ثم تبعها الجامعة العربية ومجلس الأمن. وأعلنت وسائل الإعلام الغربية صراحة بأن السعودية والإمارات وقطر ستتولى دفع كامل تكاليف معركة اسقاط القذافي وتمويل الثوار وتسليحهم إن تطلّب الأمر. وعلى الصعيد الإعلامي، اتفقت قناة الجزيرة والعربية على أمر واحد: إهمال الإحتجاجات والقمع في البحرين، وكأن شيئاً لم يحدث؛ مثلما اتفقت القناتان على تغطية الأحداث على الساحة الليبية؛ بل ان الجزيرة ابتدعت من عندها ثورة في العراق؛ وصارت التغذية الخليجية كاملة ـ وليست السعودية وحدها ـ تأخذ طابع الطائفية والحضّ عليها، كلّ حسب ذكائه في العرض!

أما على الصعيد الإقتصادي، فقد اعلنت دول الخليج استعدادها لدعم الحكم في البحرين بالذات اقتصادياً بمليارات عديدة. وأبلغ السعوديون حكام البحرين بأنهم على استعداد لتحمل كافة الخسائر التي تنجم عنها مواجهة قمع الحريات في في ذلك البلد، بما فيها التعويض بسبب خروج المؤسسات الدولية المالية من البحرين.


السلفي جاسم السعيدي: التحشيد الطائفي

هذا الدعم المتعدد، وفّر مساحة واسعة من الحركة للحكومة البحرينية لتقمع شعبها، ولتتخلّى عن كل مزاعم الإصلاح التي قامت قبل عشر سنوات، وهنا لنا

وقفة بشأن مآلات التدخل السعودي وآثاره المستقبلية:

أولاً ـ إن السعودية لم ترد قمع الحريات والديمقراطية مؤقتاً في البحرين، بل تريد إزالة هذا الهاجس الديمقراطي والى الأبد، وأعادة البحرين الى ما كانت عليه في التسعينيات الميلادية الماضية. المطلعون على اوضاع البحرين يعلمون بأن السعودية في منتصف السبعينيات الميلادية ضغطت على ال خليفة (ولم يكونوا بحاجة الى ضغط كبير على أية حال) لكي يجمدوا الدستور، ويلغوا البرلمان، ويؤسسوا للقمع الذي استمر ربع قرن، والذي ووجه بانتفاضات ومحاولات ثورة، اضطرت معها العائلة المالكة في البحرين الى تجربة طريق الإصلاح البطيء والصوري في كثير من الأحيان ابتداءً من عام ٢٠٠٠.

لكن آل سعود لم يرضوا بهذا التحول، ولم يقبلوا بمنطق أن البحرين تختلف عن السعودية ديمغرافياً وسياسياً. وكانوا من أكثر الضاغطين لإيقاف الإصلاحات التدريجية، وحتى الغائها، في حين أن دولاً خليجية أخرى كالإمارات وقطر كانتا تطالبان بأن تكون البحرين أكثر بطئاً!

الآن بعد أن تدخلت السعودية عسكرياً، فإنها تدفع باتجاه عودة الأمور الى سابق عهدها في التسعينيات، وهناك بين آل خليفة من يؤيد ذلك وفي مقدمتهم رئيس الوزراء. لقد فقدت ال خليفة جزءً مهماً من قرارهم، وهذا يدفعونه ثمناً للتدخل السعودي. إن أي تدخل خارجي لصالح ثورة أو لصالح دولة يفقدها القدرة على اتخاذ قرارها المستقل، كما هو حال ثوار ليبيا، وكما هو حال البحرين التي تفقد رصيدها لصالح التطرف السعودي وحتى الأميركي الذي يتواجد بقيادة أسطوله الخامس في أراضي البحرين.

إن المستهدف من التدخل السعودي ليس فقط منع تحوّل البحرين الى واحة للديمقراطية، وقمع المواطنين هناك باستخدام الطائفية، وليس فقط وضع القضية البحرينية في اليد السعودية واللعب بها في الصراع مع إيران.. بل إن المستهدف أيضاً أصل التوجّه والتفكير باتجاه الإصلاحات، والتراجع حتى عن النزر اليسير مما تم انجازه. وهذا بالطبع لن يرضي البحرينيين شيعة وسنّة.

ثانياً ـ الطائفيون الذين صفّقوا لقمع المواطنين الشيعة في البحرين، ورفضوا حتى مجرد التفكير في شعاراتهم ومطالبهم بالملكية الدستورية و(إخوان سنّة وشيعة، هذا الوطن ما نبيعه)، سيجدون أنفسهم بعد أن تهدأ الأوضاع ضحايا للتواجد العسكري السعودي في بلدهم البحرين. فهذا التواجد سيعزّز لغة القمع، وهي لغة لن تشمل جماعة أو فئة دون أخرى. وسيعزّز قوة التيار الأكثر تشددا وتطرّفا في العائلة الخليفية الحاكمة. ومن المرجح أن الوجود العسكري السعودي سيستمر طويلاً، فقد جاءت الفرصة لآل سعود على قدميها ولن يتنازلوا عنها بسهولة أو بمجرد طلب من حاكم البحرين منها العودة الى ديارها. وهذا الوجود هو أداة الحكومة السعودية في فرض إرادتها وقرارها في الشأن الداخلي البحريني، وهو أداة انتقاص حتى لمساحة القرار التي بيد آل خليفة.

زد على ذلك، فإن هذه القوات السعودية ستكون ضاغطة على الوضع الإجتماعي وليس السياسي فحسب. فمادامت حكومة آل خليفة في البحرين قد قبلت بالدخول في اللعبة الطائفية، واعتمدت في معظم الحالات على الخطاب السعودي المهيّأ لمثل هذه المعارك، فإن سلفيي البحرين والمستوردات الفكرية من السعودية ستجعل من الوضع الاجتماعي متوتراً بين الشيعة الذين يمثلون أكثرية السكان. وحتى سنّة البحرين، قد يكتشفون قريباً بضغوط الوهابية ورجالها عليهم وتدخلاتهم في حياتهم اليومية، تماماً مثلما فعلوا في العراق، حيث انتدبوا هناك لمساعدة السنّة، ثم اكتشف الأخيرون بأنهم غير قادرين على ضبط الغول الوهابي القاعدي الذي انتهى وأعلن لهم دولة العراق الإسلامية!


مظاهرات مطالبة بالديمقراطية

الآن للسعودية ومشايخها وإعلامها الطائفي وقنواتها الفضائية دالّة على حكم آل خليفة. وكل هؤلاء يريدون ثمن مساعدتهم وتدخلهم؛ وال سعود بالذات لا يعتقدون بأن نفوذهم السياسي سيكون راسخاً في البحرين ما لم يكن مصحوباً بانتشار عقدي وهابي. وها قد بدأت تباشير الفتح السعودي الجديد في البحرين، حيث رواج الفكر والخطاب الوهابي الذي لم يكن يوماً مقبولاً بين أكثرية البحرينيين. وبدأت القوات السعودية والمتطيفيون الجدد بمهاجمة حسينيات ومساجد الشيعة وتدمير بعضها وإهانتها، في محاولة لإشعال حرب أهلية، خشي منها حتى بعض آل خليفة، وهو ما دعا ولي العهد هناك الى محاولة استعادة لغة وحدوية بدت ميّتة متخشّبة، في ظل العقاب الجماعي والفصل التعسفي للطلبة المبتعثين والموظفين، والإهانات المتكررة للمواطنين.

ملخص القول: دخول القوات السعودي قد يكون نعمة لآل خليفة في بداية الأمر، ولكن سيكتشف الرابحون اليوم بأنهم لم يكونوا رابحين أبداً، وأن الخسارة كانت كبيرة لكل أهل البحرين سنّة وشيعة وحتى عائلة خليفية مالكة.

السعودية: الإلتفاف على الثورة اليمنية

يحي مفتي

كيف تنظر الحكومة السعودية للثورات التي تشتعل في جوارها، وكيف تعاطت أو ستتعاطى معها، وما هي الأهداف المرتجاة من ذلك التعاطي وهل سيتم تحققها؟ أسئلة عديدة تطرحها الثورات العربية من جهة تأثيراتها على الوضع السعودي، والأسئلة أعلاها مجرد جزء من الأسئلة الكبرى التي تنتظر الإجابة عليها من الأمراء السعوديين. ونحن هنا لا نستطيع أن نجيب على كل الأسئلة، وإنما مجرد الإشارة الى طريقة تفكير العائلة المالكة تجاه واحدة من تلك الثورات.

من الصعب القول أن السعودية التي فاجأتها الثورات العربية وأطاحت بأنظمة صديقة، هي الآن في وضع يسمح لها بقراءة ما جرى برويّة وتمعّن. لكن من الخطأ القول بأنه لا توجد أفكار عامّة حول التعاطي مع تلك الثورات. فقد حدثت في العقود الستة الماضية ثورات وانتفاضات واحتجاجات عربية ومحلية؛ وعلى نسق ردود فعل السعودية آنئذ يمكن التعرف على ملامح التحرّك السعودي الجديد.

بيد أن طريقة التعاطي السعودية مع الأوضاع الحالية تختلف عن تعاطيها السابق في أمور عديدة:

الأول، أن عدد الثورات العربية أكبر بكثير من السابق؛ فلم تعد المسألة أن تغييراً ما حدث في هذه الدولة العربية، ليتبعه بعد سنوات طويلة تغيير آخر في غيرها. اليوم هناك حزمة من الثورات المتواصلة على أرض أكثر من دولة، وقد توسع التغيير ليشمل دولاً جديدة، ما أصاب صاحب القرار السعودي بحالة من الذهول، والعجز في استيعاب التطورات المفاجئة.

الثاني، أن تحولات اليوم هي ثورات بكل معنى الكلمة؛ أي أن نزعتها العامّة تميل لصالح التغيير الشامل في البنى والأفكار والوجوه والسياسات والنفسيات. في حين أن تحولات العقود الستة الماضية كانت أشبه ما تكون بانقلابات عسكرية، لم تلامس سوى سطح السياسات، دون عمق؛ وإن كان بعضها قد تحوّل الى ثورة كما في مصر، أي تحول الى التغيير الكلّي والشامل والذي استكمل بعد سنوات عديدة وليس دفعة واحدة كما يحدث في الثورات.

الثالث، أن قدرة رموز العائلة المالكة على مواجهة الأحداث الجسام تضاءلت مقارنة بالماضي رغم أن ما يواجهونه اليوم أصعب مما جرى سابقاً. والسبب يعود الى ضعف هياكل النظام ورموزه وشيخوختهم وعدم اعتماد العلمية في معالجة القضايا، والمركزية الشديدة التي لا تتيح لأحد المبادرة إلا من الدائرة الصغيرة جداً، وهي دائرة معمّرة في السنّ، ضعيفة الرأي، لا تمتلك حتى الجلد في متابعة القضايا. قيادة السعودية اليوم أضعف فكراً وإدارة ومبادرة في مواجهة الأزمات منها في الماضي.

هذا لا يلغي ـ كما ذكرنا ـ بأن هناك خطوطاً عامّة سارت عليها السياسة السعودية في الماضي وهي لاتزال ركناً اساسياً في تلمس الطريقة التي سيتصرف بها أمراء آل سعود حيال ما يجري في المنطقة العربية.

في أصل الموضوع، وكمقدمة: فإن السعودية اعتادت أن تكون ضد الثورات، خاصة تلك التي تقع في محيطها الإقليمي، بغض النظر عن موقف الثورة ورجالها من النظام السعودي تأييداً أو معارضة. وفي الأصل أيضاً، فإن السعودية لا ترحب بأية تحوّلات ديمقراطية في محيطها، لم تقبل ذلك في العراق، ولم تقبله في الكويت ولا في البحرين، وما حماستها الزائدة الحالية لقمع الثوار والمتظاهرين في البحرين إلا مؤشر على ذلك، فضلاً عن حقيقة أن السعودية ضغطت على البلدين فألغت الحياة الديمقراطية فيهما في عام ١٩٧٥ و ١٩٧٦، وها هي تفعل ذلك في البحرين الآن، وربما تتمدّد الى الكويت أيضاً، حيث المخاوف متصاعدة من دور سعودي يغري حكومة الصباح فتعمد الى كبح جماح الديمقراطيين، إن لم يكن قمعهم متيسراً.

وفي التجربة اليمنية المعاصرة، كشفت العائلة المالكة السعودية عن ثلاث لاءات كبيرة: لا للثورة اليمنية/ لا للوحدة اليمنية/ لا للإستقلال اليمني. في عام ١٩٦٢ قامت ثورة ضد حكم الإمامة، وأعلنت الجمهورية، ومع أن السعودية كانت ـ ومن منظار طائفي ـ غير مرتاحة لحكم الأئمة الزيود، إلا أنها كانت بشكل أعنف ضد قيام الجمهورية، وضد قيام نظام ثوري على حدودها. تطلب الأمر ست سنوات من الحرب كي تتمكن السعودية من السيطرة على الوضع. فمع إبقاء مسمّى الجمهورية، والإطاحة بأئمة الزيود الذين استضافتهم جدة ولازال أبناؤهم وأحفادهم هناك محرومين من مجرد أن يدفنوا في مسقط رأسهم.. رغم هذا، فإن السعودية التي حاربت بجيشها ومرتزقة بريطانيين الجيش المصري لسنوات طويلة، فإنها نجحت في النهاية ـ خاصة بعد هزيمة ١٩٦٧ ـ من السيطرة على الجمهوريين كما الملكيين، وتم تعيين شخصيات على الحكم في اليمن مقربين من الرياض أو استطاعت الأخيرة احتواءهم وبينهم مشايخ قبائل وغير ذلك.

لكن استحكام السيطرة السعودية لم يتم إلا على دماء اغتيال السعودية للرئيسين ابراهيم الحمدي أولاً، ثم الغشمي ثانياً، بأوامر مباشرة من الأمير سلطان وزير الدفاع، والمسؤول الأول عن الملف اليمني. وحين اختارت رجلها النهائي، علي عبدالله صالح، وحشدت التأييد له ليخلف الغشمي، دخلت اليمن في النفق السعودي منذئذ. وبذا يمكن القول أن عام ١٩٧٨ كان بداية إحكام السيطرة السعودية على اليمن.

انتهت الثورة اليمنية في حضن السعودية، ولم يعد مسمّى الجمهورية مخيفاً؛ ولو ترك الأمر لعلي صالح لحوّل الحكم الى إبنه كملك جمهوري!!

بقيت مسألة الوحدة؛ فالرياض كانت تخشى من عدم قدرة معدتها على ابتلاع اليمن بشقيه الشمالي والجنوبي؛ وكانت تخشى أن يتنمّر عليها علي عبدالله صالح حين يشعر بالقوة؛ كما خشيت أن يكون هناك نفط يجعل من اليمن تميل الى الإستقلال، وفضلاً عن ذلك، لم تكن السعودية تخشى اليمن الجنوبي عشيّة تفكك الإتحاد السوفياتي. لذا كانت السعودية تعارض وحدة اليمن، وكان يمكن للوحدة أن لا تتم، لولا أنها حظيت بدعم مباشر من واشنطن ودخولها على الخط لمنع السعودية من القيام بأمور تخريبية.

تحققت الوحدة، وفي اليوم التالي كانت السعودية تعدّ العدّة لتشطير اليمن من جديد، مستفيدة من أخطاء علي عبدالله صالح، واستبداده بحيث أرسل شركاءه الجنوبيين في الوحدة الى المنافي في نهاية المطاف، لتحتضن الكثير منهم السعودية نفسها، وفي مقدمتهم حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء الأسبق. في حرب ١٩٩٤، دعمت السعودية حركة انفصال الجنوب عن الشمال، كما هو معلوم، وانتهى الأمر بفشل المحاولة، وبتقريع أميركي للرياض!

لكن ورقة الوحدة ستبقى بعض أطرافها بيد السعودية، لتساوم عليها في المستقبل الحكم اليمني القادم بعدما يطاح بحليفها علي عبدالله صالح.

يفترض في الثورة ان تعزز الإستقلال، وهذا ما لم يتم في اليمن في الستينيات الميلادية الماضية. أما هذه الثورة القائمة، فإنها على الأرجح ستأتي بلاعبين جدد لا تكن السعودية لهم ودّاً. الثورة اليمنية هذه المرّة لها سمة مميزة عن سابقتها وهي سمة (الديمقراطية) ما يعني أنها قد تأتي بسياسات وبوجوه سياسية وبأفكار لا ترتضيها الرياض. الإستقلال عن السعودية وتعزيز السيادة ـ أو المزيد منهما ـ ستكون أولى ثمار الثورة الديمقراطية اليمنية الجديدة. بيد أن الأمراء السعوديين اعتادوا النظر الى اليمن كمزرعة خلفية، وكسياسيين فاسدين وموظفي حكومة كبار مدنيين وعسكريين يمكن شراؤهم بالمال. بالطبع سيلعب المال السعودي دوره، ولكن الى حدود، وليس كما في الماضي.

لا تريد السعودية أن يكون لليمن دوره المستقل وموقعه المتميز في السياسات الإقليمية والعربية. هو بنظر السعودية يجب أن يبقى كمّا مهملاً أو تابعاً للسياسات السعودية. وهذا لا يكون إلا بأن يبقى اليمن في حاجة دائمة للدعم السعودي، وأن يضعف الإستثمار العربي والأجنبي فيه، ومحاصرته سياسياً في زاوية من زوايا الجزيرة العربية دون السماح له بأن يكون عضواً في مجلس التعاون. ولا تريد السعودية أن يكون اليمن متميزاً حتى في مظهره الديني والمذهبي المتسامح، بل تريد أن تعمّد تحكمها السياسي في اليمن بفرض رؤيتها ومذهبها التكفيري ونشرهما في ربوعه.

الآن وقد شارف علي عبدالله صالح على السقوط.. فقد قفز بعض أدوات السعودية من السفينة الغارقة وأعلنوا دعمهم للثورة، مثل آل الشيخ عبدالله الأحمر، واللواء علي محسن، والعديد من مشايخ بكيل وحاشد. ربما لم يكن الأمر في مجمله بتخطيط من السعودية، التي راهنت على بقاء علي صالح حتى أواخر شهر مارس الماضي، بقدر ما عبر عن رؤية حلفاء السعودية في اليمن تقول بضرورة الإنحياز عن علي صالح من أجل ركوب موج الثورة والتأثير في نتائجها.

فيما يبدو، فإن هذه هي الخطوة الأولى في التعامل السعودي مع الثورة اليمنية الديمقراطية، التي لم تقبل بها ابتداءً لأنها ثورة، ولأنها ديمقراطية، وأيضاً لأنها يمنية مجاورة!

التدخل الأخير للسعودية ودول الخليج من اجل المصالحة في اليمن، كان يمثل الخطوة السعودية التالية ـ وهي المكروهة من الكثير من اليمنيين ـ حيث غلفت المبادرة السعودية ومنحت رداءً خليجياً! وكان الغرض واضحاً تنحي علي عبدالله صالح لصالح المعارضة ابتداءً (وليس بالضرورة لصالح الثورة التي كان لرجالها وشبابها في ميادين التحرير والتغيير رأي آخر يختلف عن رأي اللقاء المشترك).

كانت السعودية ولازالت تريد أن يتنحى علي صالح، على أن يسيطر أتباعها على الوضع ويتحكموا في الشأن السياسي في الفترة الإنتقالية القادمة، أو عبر ما سمي بإعلان مجلس تأسيسي، تستطيع السعودية من خلاله، التحكم في النتائج التي ستفضي بها الثورة.

إن لم ينجح هذا، أو إن لم يكن النجاح كافياً، فإن السعودية ستأخذ طابع العداء لأي نظام حكم لا يضمن لها مصالحها. وضمان مصالحها يعني وضع رجالها في السلطة حتى وإن فشلوا في الإنتخابات أو كان حجمهم العددي لا يتناسب مع حجمهم السياسي الذي تطالب به السعودية!! وبغير هذا ستسبب الأخيرة لليمن صداعاً أمنياً واقتصادياً ومحاصرة سياسية.

بيد أن المشكلة تكمن في حقيقة أن الإبتزاز السعودي للثورة اليمنية والذي بدأت بعض ملامحه تظهر الآن، لا يتواءم مع حقيقة أن ثورات الشعوب أقرب الى عدم قبول المساومة، وتفضل لغة المواجهة، خاصة إن كان مع بلد مثل السعودية، التي يقال بشأنها أن الشعب اليمني اتفق على أمرين: القات وكره السعودية!




حصنٌ من ورق

رياح الثورة تحاصر السعودية

توفيق العباد

أشبه بكابوس مفاجىء جثم على صدور صنّاع القرار، ولم يكُ يتوقّع أحد من أفراد العائلة المالكة بأن ما جرى في تونس من تظاهرات محدودة في سيدي بوزيد ستكون بداية لتغيير عاصف في الشرق الأوسط، يطيح بالعروش، ويقطف الرؤوس، ويشعل الثورات المتنقلة في كل أرجاء العالم العربي..

في تغيير دراماتيكي لم تشهده منطقة الشرق الوسط منذ اتفاقية سايكس بيكو سنة ١٩١٦ ونشأة الدول القطرية العربية الإستبدادية بفعل إستعماري فرنسي ـ بريطاني، وتالياً مصادقة أميركية، إستحكم الطغيان في بنى النظم السياسية حتى بات من غير المتخيّل حدوث تغيير جزئي فضلاً عن كلي في أي منها، وازداد رسوخ الإستبداد السياسي إلى حد أن طغاة العرب عمدوا باستخفاف مهين بشعوبهم الى اعتماد مبدأ التوريث، في سياق (مسخرة سياسية) غير مسبوقة، وتحوّلت الدول العربية الى أتوقراطيات تتوحّد في النهج والمضمون الشمولي وتتفارق في المسميات والأشكال.

وكان من عظيم مصاب الشعوب العربية، أن طغاة العرب شكّلوا تحالفاً حديدياً، فصار كل منهم يدعم الآخر، لإدراكهم جميعاً بأن بقاءهم واستقرارهم يستند على تضامن جمعي، وكذلك رحيلهم سيكون بالطريقة نفسها، ولذلك لم تكن الجامعة العربية سوى محفل للطغاة والمستبدّين. حين سقط الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي شكّل ذلك أول سقوط للجبهة الخلفية للنظام الشمولي السعودي الذي ترتبطه بطاغية تونس المخلوع علاقة استراتيجية، ولا غرابة أن يجد في السعودية ملاذاً أخيراً بعد أن لفظته كل أصقاع الأرض.

كان الاعتقاد السائد بأن ثورة تونس هي بمثابة عملية جراحية موضعية ستنتهي آثارها على وجه السرعة ريثما تضمّد الجراح السياسية، ولكن ما لبث أن اشتعلت بؤر أخرى في الجزائر، ثم في مصر واليمن والبحرين. مصر التي أسقطت صاحب العبارة الشهيرة والقبيحة وزير الخارجية السابق أحمد أبو الغيط بأن القول بأن مصر ستكون بعد تونس هو مجرد (كلام فارغ)، وإذا بمصر تملأ الفراغ الذي صنعه مبارك وزمرته بمن فيهم أبو الغيط، وتتحوّل إلى أم الثورات العربية، مستعيدة مكانتها كأم العرب جميعاً، شكّلت مصدر إلهام لباقي الحلقات الثورية التي أخذت وتيرة متسارعة في اليمن وليبيا والبحرين، وأصبح الشعار (الشعب يريد إسقاط النظام) شعار الثورات العربية جميعاً.

سقوط فرعون مصر عنى شيئاً واحداً بالنسبة لآل سعود، أن حليفاً استراتيجياً قد سقط، ومعسكر الاعتدال قد لفظ أنفاسه، وأن مصر الثورة تتأهّل الآن لتصبح في مكان آخر، أي قد تكون مع الشعوب الثائرة ضد الأنظمة الجائرة، وعلى رأسها نظام آل سعود. فعل آل سعود كل مافي وسعهم للحيلولة دون سقوط نظام حسني مبارك، عبر فتاوى تحريم التظاهرات، وعبر دفع الأموال من أجل تهدئة غضب الشعب المصري، وعبر الضغط على الولايات المتحدة والغرب من أجل الكف عن تصريحات التأييد للتظاهرات وحق الشعب في تغيير النظام، ولا ننسى أيضاً عبر إمبراطوريتها الإعلامية التي لم تكف عن النيل من قادة الثورة، وتمني فشلها، ولكن حين فشلت كل جهود آل سعود واقتربت الثورة من لحظة الإنتصار، عادوا الى النغمة القديمة: نؤيّد ما يقرره الشعب المصري. هي نفس اللهجة التي أدمنوا استخدامها منذ عقود، فهم يحاربون بكل الأسلحة الأنظمة والشعوب التي لا تتوافق معهم، ولكن حين ينتصر طرف ما ويفرض واقعاً جديداً يذعنون له.

سقوط فرعون مصر عنى لآل سعود أن حليفاً استراتيجياً إنهار، وأن معسكر الاعتدال لفظ أنفاسه، وأن مصر الثورة تتأهّل لتكون منطلق الثورات العربية

إعتقد آل سعود بأنهم منذ ١٩٧٠ قد تخلّصوا من مصر، ونجحوا في اخضاعها من خلال احتواء أنور السادات وحسني مبارك، ولذلك فقدت مصر خلال أربعين عاماً مكانتها القومية ورمزيتها العربية الرائدة، باستثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ التي كانت محطة تاريخية ناصعة البياض مثّلت فيها مصر ذروة الوعي والكرامة في العالم العربي. مصر التي أرادها آل سعود أسيرة لبرنامج المساعدات الخارجية ولنخبة سياسية فاسدة، ولسياسات الإذلال والقمع بأشكال متعددة، تعطّلت فيها إمكانيات النهوض، والإنتقال الى مصاف الدول الصناعية، والديمقراطية. والأخطر من ذلك كله، أن المؤامرة على مصر بقيادة آل سعود كانت مؤامرة على كرامة العرب جميعاً، ولابد من الإقرار بأن مصر غاب دورها في قضايا كبرى وتحدّيات خطيرة شهدها العالم العربي بدءاً من العدوان الاسرائيلي على لبنان عام ١٩٨٢، واجتياحها وصولاً الى العاصمة بيروت، ومن ثم حرب الخليج الثانية، وتالياً الحرب الإسرائيلية الغاشمة على لبنان في تموز (يوليو) ٢٠٠٦، وعلى قطاع غزة في ديسمبر ٢٠٠٩، وكان العرب جميعاً يتطلعون الى موقف عروبي من مصر يقف حائلاً أمام غطرسة الآلة العسكرية الاسرائيلية.

اليوم، هناك شعور بالإنكسار لدى آل سعود لأنهم فقدوا حصناً من حصون الاستبداد، فيما استعادت الشعوب العربية قلعة راسخة يلجأون إليها ويحتمون بها حين تتكالب عليهم الأمم شرقاً وغرباً، ولذلك آل سعود هم ليس في فقط في عزاء، بل يشعرون بأن جداراً عالياً حول بناءهم قد انهار، وأنهم باتوا عرضة لاختراقات كبرى.

صدمة آل سعود بسقوط النظام المصري لم تكد تخف وطأتها حتى داهمتها صدمتان أخريان في الجنوب والشرق، وأفقدها منذاك قدرة التركيز والمواكبة من أجل إتّخاذ التدابير الضرورية للحيلولة دون وقوع المكروه الكبير، أي سقوط النظام السعودي.

وكما الحال بالنسبة لتونس ومصر، الذي بدأت فيهما إرهاصات الثورة بوتيرة تصاعدية تدرّجية، بدأت بالمطالبة بإصلاحات اقتصادية واجتماعية ثم مالبثت أن أخذت بعداً سياسياً متسارعاً، فإن الحال بالنسبة لتجارب ثورية أخرى، ليبيا واليمن والبحرين على وجه الخصوص والتحديد الآن، فإن المطلب السياسي كان الأول والمعلن، وبالتالي فإن شعار إسقاط النظام الذي جاء في مرحلة متأخرة

في الثورة المصرية أصبح هو الشعار الأول وربما الأخير في هذه الدول.

قد يكون آل سعود فرحين وسعداء لما يصيب نظام القذافي من انهيار وتفتّت، لأسباب معروفة، فالقذافي لم يكن على وفاق مع الملك عبد الله، وكانت العلاقة بين البلدين في حالة توتّر دائم، ولذلك لا غرابة أن يدعم آل سعود خطة الإطاحة بالنظام الليبي، وإن المطالبة بإقرار منطقة حظر طيران في الأجواء الليبية من قبل دول مجلس التعاون الخليجي يعتبر إجراءً متوقّعاً، بخلاف الحال في مصر التي استنفر آل سعود كل إمكانياتهم للضغط على الولايات المتحدة والغرب عموماً من اجل عدم السماح بسقوط حسني مبارك، وحتى وهو في طريقه للسقوط أصرّوا على أن يكون سقوطه كريماً.

أما اليمن والبحرين، فللثورة فيهما طعم آخر، وتحدّيات من نوع آخر..السعودية تنظر إلى اليمن ليس مجرد حديقة خلفية، وإنما جزء من مجالها الحيوي والاستراتيجي الذي لا يمكن أن تحافظ على وحدتها وتماسكها دون السيطرة عليه. وبالرغم من أن المصادر اليمنية بما فيها مصادر الثوّار لا تتحدث حتى الآن عن تدخّل سعودي مباشر لناحية إخماد الثورة اليمنية، ربما خشية أن تجلب لنفسها مشاكل هي قادرة على درئها حتى الآن، ولأن الأمور لم تصل إلى حد الخطر المباشر والداهم، فلذلك فإن ما هو متوقّع هو (الترقّب الحذر) بانتظار ما ستسفر عنه الأيام القادمة..الرئيس علي عبد الله صالح الذي لا يزال يتلاعب بالوقت، والكلمات، والتناقضات، يتمسّك بالكرسي حتى لو احترقت اليمن بأهلها، ببساطة لأنه أدمن الرئاسة حتى أصبح مرضاً ولا يمكنه التخلّص من الرئاسة إلا بالموت، ويشعر في الوقت نفسه بأنه يحظى بدعم حليفه الشمالي الذي يمدّه بالمال من أجل شراء الوقت وقدر ضئيل من الضمائر، فيما يتزايد أعداد الثوار، وتتّسع دائرة الثورة عليه.

من وجهة نظر يمنية شعبية حول الدور السعودي في اليمن، أن ثمة دافعاً رئيسياً لتدخل السعودية في اليمن وإخماد ثورة الشباب المطالبة بإسقاط ورحيل نظام علي عبدالله صالح، ليس حباً فيه وإنما الخوف من امتداد رياح ولهيب الثورة إليها. وبحسب أحد المصادر (ولا يستبعد مراقبون أن تكون السعودية تمارس ضغوط على حلفائها في القبيلة وداخل المعارضة اليمنية لتحقيق ما تريده منهم لضمان وصول الثورة إليها)، ومع ذلك، بحسب مصادر أخرى، (لن تكون السعودية بمعزل عن هذه التحولات التي لن تستثني أحداً في المنطقة).

إذاً، فإن السعودية التي تحاول إنقاذ نفسها من محيط الثورة العاصف، معنيّة اليوم ليس بترميم الأسوار التي تتساقط من كل الإتجاهات، فبعد سقوط النظام العراقي في إبريل ٢٠٠٣، دفع بالسعودية إلى بناء سور كهربائي لتحصين المملكة المذعورة، ومن ثم صار الإتجاه نحو اليمن الذي يتقاسم مع السعودية شريطاً حدودياً بطول ١٥٠٠ كيلومتراً. ولم يكن الأمر الآن مقتصراً على مجرد (منع تسلل)، فقد أصبح الأمر متعلقاً اليوم بثورة شعبية تقتلع جذور النظام السياسي، وتؤسس لدولة جديدة محصّنة أمام اختراقات النظام السعودي، وتجعل الشعب رقيباً على أداء الحكومة وتصرّفات الوزراء، بعد أن كانت السعودية تدير النظام في صنعاء بالمال والوكلاء.

الثورة في اليمن تعني شيئاً كبيراً للغاية بالنسبة لجيوسياسية إقليمية ودولية، لأن اقتلاع النظام الحالي يعني فيما يعني إسقاط رهانات وخيارات وترتيبات خارجية، فسيكون الداخل حاضراً بكثافة في أي ترتيبات مستقبلية لنظام سياسي قادم. ولا عجب حينئذ أن تكون السعودية أول الخاسرين، لأن الشعب اليمني ينظر إليها باعتبارها قوة الإسناد الكبرى للإستبداد السياسي في اليمن. إن رحيل علي عبد الله صالح لا يعني شيئاً آخر غير رحيل النفوذ السعودي، وهذا ما يدركه آل سعود جيداً، كما يدركون أيضاً بأن ما أنفقوه من مليارات من الريالات السعودية من أجل بناء نظام سياسي متحالف وخاضع لإملاءاتهم قد تبدّد مع هبوب رياح الثورة، التي ترسي أساس الدولة القادمة.

الموقف السعودي من ثورة البحرين قد يبدو مختلفاً إلى حد ما، فثمة صبغة مذهبية تضفى على الثورة الشعبية في البحرين لتبرير الإصطدام بها، وإخمادها، وهناك مخزون طائفي في السعودية والبحرين ما يبرّر تدابير قمعية محتملة ضد المتظاهرين. في حقيقة الأمر، أن كل المبرّرات

السعودية التي تحاول ترميم الأسوار التي تتساقط من كل الإتجاهات من حولها، معنيّة اليوم بإنقاذ نفسها من محيط الثورة العاصف

(المناطقية في ليبيا، والقبلية في اليمن، والطائفية في البحرين) لا تعكس سوى شيء واحد هو رفض التغيير دون سواه. فالتلطي وراء جمل من قبيل (مصر ليست تونس)، و(ليبيا ليست تونس ومصر)، و(اليمن ليست كباقي الدول العربية)، و(السعودية ليست كباقي الكون)، ليست سوى خدع للهروب من الإستحقاق الشعبي والتاريخي، والصحيح أن هذه الديكتاتوريات قد فقدت صلاحيتها ولا تشبه شعوبها التي تتوق للديمقراطية ولا سواها، وأن من يدافع عنها، إنما يدافع عن مصالحه ولكن بإسم الدين، والقبيلة، والمنطقة..

البحرين عاشت كذبة الإصلاحات منذ ١٩٩٩، بينما الدستور البحريني كان واضحاً بأنه وثيقة استبدادية بامتياز، تؤكد سمات النظام الشمولي العربي، وكان من الطبيعي أن تستجيب هذه الجزيرة لنداء الثورة، ويخرج الناس في مظاهرات من أجل تغيير النظام السياسي، الذي لم يكن صالحاً في يوم ما، ولكن جاءت اللحظة التاريخية المناسبة للإعلان عن فساد النظام والمطالبة باستبداله، وليس في ذلك أي ضير أو خطأ.

وفيما بدت السعودية عاجزة عن مجرد الإقتراب من مصر واليمن فضلاً عن تونس بهدف تخريب مشاريعها الثورية والشعبية، فإن البحرين كانت عرضة لتدخّل سعودي مباشر وسافر، حتى أن تقارير ذكرت بأن آل سعود أبلغوا آل خليفة حكّام البحرين بأن عليهم سحق الانتفاضة الشعبية وإلا سيقومون هم بفعل ذلك.

في المحصلة، السعودية تعيش أسوأ أيامها، وتشعر بأنها بمثابة قلعة من ورق، أو بناء بلا أسوار، فيما تقترب رياح الثورة من قصور آل سعود، وقد تزلزل الحصون الوهمية عمّا قريب.

الإحتجاجات تتفجّر عربياً

هلوسة سعودية منفلتة في مواجهة الثورات

محمد الأنصاري

راعها أن الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك أطيح به بطريقة غير لائقة، بعد صدمة إغلاق كل فضاءات العالم أمام طائرة الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي، الذي لم يجد سوى آل سعود مضيفاً..فصارت العائلة المالكة تتصرّف دونما حساب لكل عواقب، فهي تسير إلى أقصى ما يمكن أن يصل إليه خيارها الراديكالي، بحيث أصبحت قائدة الثورة المضادة بامتياز في كل أنحاء الوطن العربي، وهم على استعداد لإنفاق مئات المليارات من الدولارات من أجل تعطيل مفاعيل الثورات في كل مكان.

فزع آل سعود من تقارير إنهمرت على الساحة الإعلامية مفادها أن (السعودية) ستكون هدفاً قريباً لإعصار الثورة بعد سقوط صنمي تونس ومصر، وأن اتجاه هبوب الثورة سيكون شرقياً، وستعبر العاصفة البحر لتقتلع حصن آل سعود.. ثم جاء إعلان عدد من المجموعات الناشطة على موقع فيسبوك عن يوم غضب في ١١ مارس، ليصعّد مستوى الخوف في قلوب كبار الأمراء، ولربما كان الأمير نايف، وزير الداخلية الأشد قلقاً من هذا اليوم، خصوصاً وأنه كان قد أخبر رؤوساء تحرير صحف محلية التقوا معه في وقت سابق في بيت رئيس تحرير صحيفة (الجزيرة) الصادرة في الرياض بأن المملكة محصّنة أمام الثورات، ببساطة (لأنها تطبّق الشريعة الاسلامية)!، فيما كانت خيبة الأمل تكسو وجوه ضيوفه الذين اعتقدوا بأن الأمراء تعلّموا الدرس من ثورتي تونس ومصر، ولكن وبحسب صحافي في جريدة الايندبندنت أن الأمراء السعوديين يبدو أنهم تعلّموا الدرس الخطأ.

حشد آل سعود قوات هائلة في الشوارع، وأبلغوا هيئة كبار العلماء بالإستعداد لإطلاق موجة فتاوى تحرّم التظاهر، ونشروا آلاف الجواسيس في كل الأرجاء المرشّحة لأن تشهد تظاهرات. يقول أحد الناشطين وقد حضر أحد المساجد: لقد زاحمنا رجال الأمن في المساجد، وأصبحنا نعيش ما يشبه (حملة إيمانية) عاجلة كتلك التي شهدها العراق أيام الرئيس السابق صدام حسين. حالة الاستنفار التي شهدتها المملكة في يوم ١١ مارس كادت تتسبب في نتائج عكسية بفعل المبالغة في الاستعدادات لمواجهة أي تحرّكات محتملة.

كانت المنطقة الشرقية وحدها التي انفردت بتحرّكات شعبية ولكن ليس بأحجام كبيرة جداً، فيما بقيت المناطق الأخرى مترقّبة، ولكن ليست راضية. في اليوم التالي، أي ١٢ مارس بدا واضحاً مستوى القلق لدى آل سعود، والذي ظهر في رسائل الشكر للعلماء وقوات الأمن التي أجهضت التحرّكات المحتملة في اليوم السابق. كان توصيف الأمير نايف لما جرى مثيراً للسخرية حين اعتبر عدم خروج التظاهرات بأنه شكل من أشكال التلاحم بين الحكومة والشعب، والحال أن هذا التلاحم تحقق من خلال حالة الاستنفار الأمني والديني والإعلامي التي شهدتها البلاد قبل أيام من (يوم الغضب).

> **يقود الأمراء الثورة المضادة في كل أرجاء الوطن العربي، وهم على استعداد لإنفاق مئات المليارات الدولارات من أجل تعطيل الثورات**

مثّلت تلك المناسبة إختباراً للتحالفات بين آل سعود والقوى الإجتماعية والسياسية والامنية، وبدا من بيان الملك عبد الله في ١٨ آذار (مارس) الماضي بأن المؤسستين الدينية والأمنية وحدهما مصدر ثقة ودعم النظام السعودي، وهو ما كشف عنه أيضاً يوم الغضب المفترض، حيث أن مشاعر الهلع التي انتابت الأمراء كشفت عن انعدام ثقتهم في الشعب، ما دفعهم للزج بأعداد كبيرة جداً من رجال الأمن في المدن والشوارع العامة..

تنفّست العائلة المالكة الصعداء بعد أن تجاوزت خطر (يوم الغضب)، واستأنفت على نحو عاجل لغة التهديد والوعيد، وسحبت كل وعود الإصلاح الموعودة، وحتى الانتخابات البلدية المقررة في شهر نيسان (إبريل) جرى تأجيلها الى أيلول (سبتمبر)، وقد تترحّل إلى أزمنة أخرى مجهولة، في حال نجحت في استيعاب ضغوطات ومطالب الشارع المحلي.

ما جرى بعد ذلك هو الأهم، لأن تساقط الأنظمة الحليفة للسعودية الواحدة تلو الأخرى فيما تنجو الأنظمة المصنّفة في خانة الخصم، يضعها في موقف لا تحسد عليه، كيف وهي التي أدمنت بارانويا سياسية مزمنة، تجعلها تتوجس خيفة من الحلفاء قبل الخصوم. خطة الهجوم السعودية على البحرين وليبيا واليمن وحتى التدخّل في الشأن السوري جاءت عقب ١١ مارس، أي في لحظة شعرت بأن حصونها غير مهدّدة من الداخل، وأن بإمكانها أن تلعب دوراً تخريبياً للثورات. لم تلجأ هذه المرة الى مجرد المال لتوزيعه على قوى التخريب من أنظمة أو جماعات عميلة لها، بل فجّرت خطاباً طائفياً غير مسبوق، لتوفير غطاء لإشعال فتنة داخلية وإثارة الإنقسامات الاجتماعية والإثنية والمذهبية تسهّل مهمة التدخل بأشكال مختلفة في اليمن والبحرين وسوريا. أما بالنسبة لليبيا، فإن العداء الشخصي بين الملك عبد الله والرئيس الليبي دفع بالأول لتحمّل فاتورة الحرب التي تقودها قوات النيتو على النظام الليبي، وليس من أجل عيون الثوار الليبيين.

حين نقرأ بهدوء ما جرى بعد سقوط الرئيس المصري حسني مبارك، نجد أن السعودية أصيبت بما يشبه هلوسة منفلتة ومدمّرة، وراحت تشتغل على إخماد الثورات أينما وجدت، وتقوم بفعل ذلك دون حسابات سياسية واستراتيجية دقيقة، بل هو القلق من انتقال العدوى الى الداخل ما يحرّك فيها غريزة الدفاع المستميت عن الذات. دخلت البحرين بقواتها، ولم تكترث لأي عواقب يمكن أن تنشأ عن ذلك في المستقبل، وتحوّلت الى قوة احتلال فعلية،

تعيش قتلاً وتدميراً وتنكيلاً بالسكّان المحليين، تعويلاً على صمت المجتمع الدولي، وأيضاً على قدرتها المالية في تغطية أية أخطاء عن طريق عقد المزيد من الصفقات السياسية والعسكرية. وبصرف النظر عن صحة ما قيل عن رفض الموقف الأميركي لمثل هذا التدخّل، أو ما نقل عن وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون من أن قوات درع الجزيرة أخطأت الطريق، فإن السعودية تتصرّف بوحي من حالة هلع، وتعتقد بأن الولايات المتحدة وبريطانيا لن تعترضا طريقها في الاستعمال المفرط للقوة ضد شعب أعزل، وهو ما يظهر واضحاً وفاضحاً الآن.

المشكلة الآن لا تكمن في مجرد قمع التحرّك الشعبي السلمي في البحرين، فالضرر الفادح قد وقع، ولا يمكن العودة للوراء بعد الخامس عشر من مارس الماضي، وأن الترتيبات التي تقوم بها القوة السعودية الغازية تؤكّد أن ثمة نظاماً جديداً يجري فرضه على الشعب البحريني، وأن الصورة المقبولة غربياً لملك البحرين ونجله ولي العهد قد سقطت، فالبحرين ـ الدولة لم تعد قائمة، وأن الكلام عن كونها جزءاً من دكتاتورية سعودية هو صحيح تماماً.

الهلوسة السعودية إنتقلت الى اليمن أيضاً، حيث اكتفت بإرسال عربات عسكرية ومدرّعات بدلاً من التورّط المباشر، وليس في ذلك مايدعو لجهد تحليلي استثنائي، فالهزيمة التي تكبّدتها القوات السعودية قبل نحو عام على يد الحوثيين كافية لأن تبقيها خلف الحدود. الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، الحليف السعودي في صنعاء، شعر في منتصف مارس الماضي بأنه قادر بدعم السعودية على الصمود في وجه الثورة الشعبية، الأمر الذي ألجأه الى استعمال الرصاص الحي ضد المتظاهرين بصورة سلمية، وأن أعداد الضحايا تضاعفت بشكل غير مسبوق منذ أن تلقى صالح الدعم السعودي. وبالرغم من تآكل النظام اليمني من الداخل، بفعل الانسحابات المتواصلة لقيادات عسكرية وسياسية وحتى قبلية، وتناقص حجم التأييد لنظام صالح، فإنه بقي متمسّكاً بقراره بأنه لن يرحل. اشترط أول مرة أن رحيله لن يتم إلا عبر (صناديق الإقتراع)، ثم ما لبث أن قال بأنه لن يرحل حتى يطمئن إلى أن السلطة ستقع في أيد أمينة. وكان ذلك واضحاً بأنه لا يريد تسليم السلطة، وفي أحسن الافتراضات فإنه سيسلّمها فقط لشخص مقرّب منه.

المبادرة الخليجية لحل المشكلة في اليمنية هي محاولة سعودية لتجنّب خسارة نفوذها في اليمن، ولذلك شجّعت حلفاءها في الداخل اليمني على الإعلان عن تأييدهم لها، سواء وسط المعارضة (اللقاء المشترك)، أو مشايخ القبائل أو علماء الدين، فيما كان موقف شباب الثورة هو الرفض للمبادرة، والتمسّك بمطلب (إسقاط النظام) و(محاكمة الرئيس). وحين عجزت السعودية عن توفير شروط بقاء الرئيس اليمني، تقدّمت بمبادرة لتنحيته بعد أن شعرت بالإطمئنان إلى أن البديل لن يكون بعيداً عنها، وهو ما يعتبر تحدياً للثوار في المرحلة المقبلة.

حين يأتي الكلام عن مظاهرات سوريا التي بدأت في محافظة درعا في ١٨ مارس الماضي وانتقالها الى مدن سورية أخرى في أوقات لاحقة، لايبدو الموقف السعودي المتأخر بريئاً. تنقل مصادر سورية شبه رسمية بأن هناك في السعودية من تمنى وقوع هذه التظاهرات في سوريا وليس في تونس ومصر، وأن الزوارق المحمّلة بالأسلحة من طرابلس عبر البحر الى الشواطىء السورية كانت بإعداد وتمويل سعودي عبر تيار المستقبل الذي يقوده رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري. المعلن بصورة باهتة أن اتصالاً أجراه الملك عبد الله مع الرئيس السوري بشار الأسد لإبداء تعاطفه مع سورية ووقوفه إلى جانبها من أجل استقرار ووحدة سورية. ولكن خارج الكواليس شيء آخر، تنقل

السعودية تتصرّف بوحي من حالة هلع، وتعتقد بأن الولايات المتحدة وبريطانيا لن تعترضا طريقها في الاستعمال المفرط للقوة ضد شعب أعزل

مصادر سورية أن رئيس وزراء قطر الشيخ حمد بن جاسم جاء الى دمشق وفي جعبته ما يشبه تهديداً بأن عدم دعم سورية لقرار التدخل العسكري في البحرين سيضع النظام فيها أمام خطر قادم، وقال بالحرف الواحد (البحرين مقابل سورية)، أي أن حكم الأقلية في البحرين مقابل حكم الأقلية في سورية، وبالتالي فإن الاضطرابات في الأولى سيجلب اضطرابات في الثانية. فسّر البعض موقف وزير الخارجية السوري وليد المعلم فور زيارة الشيخ حمد بن جاسم لدمشق بأن تدخل قوات درع الجزيرة في البحرين قانوني، وذلك بعد عودته من طهران مباشرة، على أنه رسالة سورية لدول الخليج للحيلولة دون إثارة القلاقل في سورية، ولكن لم تكن الأمور تسير على هذا النحو دائماً، خصوصاً من دولة مثل السعودية التي اعتادت أن تطعن في ظهر السوريين حتى في الظروف التي كانت فيها العلاقات بين الدولتين قد بلغت درجة عالية من الإنسجام. أكثر من ذلك، نقل مسؤول عراقي كبير عن الملك عبد الله قوله بأن من غير المقبول أن يسيطر بشار على عاصمة الدولة الأموية، فيما يسيطر المالكي على عاصمة الدولة العباسية، ولابد أن يتخلى أحدهما.

منذ اليوم الأول للتظاهرات في سورية، وخصوصاً في درعا المعروفة ليس بكون أئمة السلفية قد ولدوا فيها، ولكن أيضاً لأن المغتربين السلفيين من درعا كانوا في السعودية قبل أن يعودوا إليها، ما يجعلها حاضنة نموذجية لحركة طائفية، بدت واضحة من خلال الشعار الذي رفع في اليوم الأول (لا إيران ولا حزب الله بدنا شخص يخاف من الله)، وإتهام أحد المعارضين وهو مأمون الحمصي حزب الله بأنه يقف وراء قمع المحتّجين في المحافظة، الأمر الذي أثار أسئلة كبرى حول هوية المتظاهرين وأهدافهم.

ماهو لافت أيضاً أن القنوات المرتبطة بالسعودية مثل (العربية) أو قنوات هابطة في خطابها وسجالية في سياستها تحوّلت الى قنوات تعبئة وتحريض على النظام السوري، فيما اشتغل الاعلاميون السعوديون على مواقع التواصل الإجتماعي مثل فيسبوك وتويتر للتحريض على الاحتجاج في سورية، وهو ما غفلوا عنه عن سابق عمد في بلادهم التي كانت بحاجة الى مثل هذا الاحتجاج، وتناسى الجميع الثورات العربية الأخرى، بما فيها الحركة الشعبية السلمية في البحرين، وتفرّغوا لكتابة رسائل ذات طبيعة تحريضية من أجل مواصلة الثورة على النظام السوري. أحدهم كتب بأن الثورة في سورية هي أولى من كل ثورة في الشرق الأوسط، وأن حاجة سورية للتغيير أهم من كل البلدان العربية، وصار تداول أخبار الاحتجاجات وظيفة جماعية بالنسبة لكثير من الاعلاميين والقنوات الفضائية السعودية. على أية حال، فإن النجديين السلفيين/ الوهابيين وسواهم يحملون عداءً للنظام السوري لأنه لا يمثل البلد الذي تخرّج منه أعلام السلفية مثل ابن تيمية وإبن كثير وابن القيم وغيرهم. وكان واضحاً منذ عقود أن هناك ضوءاً أخضر من النظام السعودي لكل الأقلام والأصوات للنيل من النظام السوري على خلفية طائفية.

باستثناء موقف السعودية من الرئيس الليبي، الذي يتّسم بالشخصانية، فإن النظام السعودي يضطلع بمهمة إخماد الثورات في كل مكان في الشرق الأوسط حتى لا تتحول الثورة الى عادة، ويكفي أن فتوى تحريم التظاهر التي أطلقها علماء الوهابية ليست دينية بالمعنى ولكنها فتوى سياسية من أجل درء الثورة عن نفسها.

التدخل السعودي في البحرين

الشرّ الضروري أم خطأ استراتيجي؟

راشيل برونسون*

في مارس ١٤، فرضت حكومة المنامة حظر التجوّل على دولة جزيرة البحرين الصغيرة. وعقب ذلك على الفور حرّكت كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة قواتهما الأمنية الى البحرين تحت شعار قوات درع الجزيرة. استعراض القوة هذا مثّل خطوة هامة ـ تغيير في السياسة الإقليمية. فلأول مرة تعبر قوات عربية الحدود الدولية في رد فعل على مأزق سياسي ضرب المنطقة منذ ديسمبر الماضي. كان ذلك أيضاً، وبصورة مدهشة، استعراض عام للقوة من السعودية، البلد الذي يميل للعب في الظلال. كان من الواضح أن المملكة أصيبت بالذعر من حوادث المنطقة، وفقدت إيمانها في جهود الولايات المتحدة لتطوير حوار في غياب قوة وحشية. سوف يخبرنا الزمن ما إذا كان قرار السعودية بنشر أكثر من ألف جندي هو شرّ ضروري أم خطأ استراتيجي.

إرسال السعودية للقوات لم يكن دونما سبب. البحرين التي تقع على بعد عشرين ميلاً من الساحل الشرقي للسعودية، ذات أهمية من الناحية الاستراتيجية للرياض لأسباب اقتصادية، وطائفية، وجيوبوليتيكية. وتحاذي البحرين المنطقة الشرقية من السعودية، وهي المنطقة المنتجة للنفط والتي تشتمل على ربع مصادر النفط الثابت في العالم. وأن أي اضطراب هناك قد يتمدّد في المملكة ويطيح بأسواق النفط العالمية. المنطقة الشرقية هي أيضاً موطن معظم السكّان الشيعة في السعودية، ويشكّلون نحو ١٥ بالمئة من إجمالي السكّان في السعودية و٣٠ بالمئة من سكان المنطقة الشرقية. البحرين المتطرّفة والمعبأة، في وجود سكان شيعة تصل نسبتهم إلى نحو ٧٠ بالمئة قد يشعل حرائق الإحتجاجات في المنطقة الشرقية من السعودية، ويقدّم ملاذاً للسعوديين الساخطين. تغطية الإقتصاد والهموم الطائفية هي وقائع جيوبوليتيكية تغذي أيضاً مصادر القلق السعودي. فالبحرين غير المستقرة قد تجذب بسهولة المتاعب الايرانية. لدى ايران مدّعيات جغرافية قديمة في البحرين، وقد استلهم الشيعة البحرينيون من الثورة الايرانية سنة ١٩٧٩. الحضور الايراني الملحوظ بصورة أكبر في البحرين سيجلب طهران مباشرة الى حدود السعودية، وقد حسبت الرياض ذلك بصورة واضحة، إذ أن آل خليفة الحاكمين في البحرين يخسرون قبضتهم، وأن الخط الناعم للحوار الذي يديره ولي عهد البحرين وتدعمه واشنطن ثبت بأنه غير فاعل، وأن الاحتجاجات سوف تتواصل لأمد غير معلوم على حساب خسارة السعودية وربح إيران. اقتفاءً لسيرة القذافي، استعرضت السعودية عضلاتها على أمل وضع نهاية للإحتجاج المحلي.

وقد تثبت الحوادث بأن الرياض كانت على حق. ولكن هناك على الأقل أربعة أسباب للإعتقاد بأنه حتى في مكاسب المدى القصير، فإن نشر القوة السعودية هو خطأ استراتيجي على المديين المتوسط والطويل. أولاً، ستزيد بدرجة كبيرة فرصة المواجهة الايرانية ـ السعودية. ثانياً، قد تعكّر أسواق النفط العالمي، وهو شيء يحاول السعوديون وبقوة تفاديه. ثالثاً، ستعمّق الإنقسام الشيعي ـ السني بطريقة تفيد إيران. رابعاً، ستحدث ضرراً بالغاً بالعلاقات الأميركية ـ السعودية.

زيادة فرصة المواجهة الإيرانية ـ السعودية

كان القادة السعوديون قلقين حيال البروز الاقليمي لإيران منذ العام ١٩٧٩، بالرغم من أن قلقها أصبح متصاعداً خلال العقد الأخير. أحد كبار السعوديين يشرح ذلك على هذا النحو: ايران بلد يشعر بأنه محبط بسبب إعتقاده بأنه كان مستبعداً. يشعر بأن تمّ إبعاده من دور القيادة الذي يستحقه. وهذه المشاعر بالنسبة لبلد مهم تعتبر خطيرة. وهذا الرأي متفشي بين أعضاء النخبة الحاكمة في السعودية.

بالنسبة للقادة السعوديين، يتم فهم إيران على أنها ثورية ودولة إنتقامية، والتي تتحسن فرصها بمرور الوقت. وزير الخارجية سعود الفيصل يرى بأن الغزو الأميركي للعراق سنة ٢٠٠٣ كان هدية لإيران، ونحن قمنا بتسليمها الى طهران على (طبق من فضة). أثبت ٢٠٠٦ انتصاراً كبيراً آخر لإيران، حين دعمت الولايات المتحدة الانتخابات الديمقراطية في فلسطين، والتي جلبت حماس الى السلطة. ليس ما يدعو للدهشة بالنسبة للسعوديين، أن إيران أفادت من العزلة الدولية لحماس واستعملتها لزيادة نفوذها في المناطق الفلسطينية. لبنان هي جبهة ثالثة حيث النفوذ الايراني يترعرع. وعليه، هناك سبب وجيه بالنسبة للسعوديين للقلق من النشاطات الايرانية، وإنه السبب الذي يجيب عن السؤال لماذا طالب العاهل السعودي الملك عبد الله الولايات المتحدة (بقطع رأس (الأفعى) الإيرانية).

وفي غضون العقد الماضي، تواجه السعوديون والايرانيون كلامياً، وتحاربوا مع بعضهم ولكن عبر وكلاء. أكثر المواجهات عنفاً حدثت في اليمن في ٢٠٠٩، حين دعمت السعودية الحكومة اليمنية في قمع التمرّد الحوثي، مدعيّة أن الثوّار مدعومون من قبل إيران. وقد ردّ الثوّار (الحوثيون) بنقل المعركة الى داخل الأراضي السعودية. وبالرغم من أن الهجمات على الأراضي السعودية كانت هامة، فإن النزاع كان يدور بدرجة كبيرة من خلف المشاهد، وفي الظلال، حيث كان يرى السعوديون بأن ذلك مريح لهم بشكل كبير. وعليه، فإن المفاجأة أن ترى قوات سعودية تعبر جسر البحرين بصورة علنية.

ويتواجدهم في البحرين الآن بصورة علنية،

كان من الواضح أن المملكة أصيبت بالذعر من حوادث المنطقة، وفقدت إيمانها في جهود الولايات المتحدة لتطوير حوار في غياب قوة وحشية

فإن السعودية عرضة لإتهامات بالتدخّل والإضرار الإيراني. وبالرغم من أن إيران من غير المحتمل أن تنشر قوات لتواجه النشاط العربي، فإنها سوف تبحث عن حلفاء محليين وتقويتهم بصورة كبيرة. وحتى الحوادث ذات المستوى المنخفض وغير المقصودة قد تفضي الآن الى إثارة كبيرة. ففي ١٥ مارس، شجبت أكبر جماعة شيعية معارضة في البحرين، أي جمعية الوفاق، قرار الحكومة بفرض قانون حظر التجول ودعت الى تدخل دولي. فهل سيقدّم الايرانيون مساعدة أو دعماً عسكرياً؟ وهل ستقبل الوفاق ذلك؟. وقد أبرقت إيران الى الإمم المتحدة لادانة التدخل. وتنتعش الاشاعات حول أن الجنود السعوديين باتوا هدفاً لهجمات محليّة. المعركة الدائرة بين السعودية والثوّار البحرينيين المدعومين من إيران قد تتحوّل إلى نزاع ضار، وعنيف ومزعزع، حتى إذا لم تبعث إيران مساعدة عسكرية علنية.

سوق النفط المذعور

الثاني: إن إرسال السعودية قوات الى البحرين قد يؤدي الى زعزعة أسواق النفط الى درجة أكبر من الحرب في ليبيا. ويفضّل السعوديون أسواقاً هادئة بنفط عند أسعار معقولة. وبالرغم من أن تفاوتات دراماتيكية نحو الأعلى سيضاف الى خزينة السعودية، فإنها ستدفع المشتركين للبحث عن مصادر بديلة للطاقة. وفيما يقع كثيرٌ من إحتياطي النفط في العالم تحت سيطرتها، فإن السعودية تبحث عن أسعار نفط تحت المستوى الذي يستحث على مزيد من التنويع.

اليوم، أسواق النفط مذعورة بسبب أولاً وأخيراً التسرّب النووي في اليابان ومن ثم المراوحة في ليبيا. تصدّر ليبيا ١،٢ مليون برميل يومياً وأن خامها الحلو أسهل في التكرير من كثير من النفط الثقيل المشحون من أماكن أخرى. يبقى، أن قدرة السعودية على الحلول محل الصادرات الليبية (على الأقل من حيث الحجم)، قد هدأت السوق. ولكن الحوادث في ليبيا تبهت في المقارنة مع الاضطراب في البحرين، على نحو قد يلقى صدى في المنطقة الشرقية، وقد يؤدي الى احتمال صراع سعودي - إيراني. وإذا ماتواصلت الاحتجاجات هناك، وإذا ما واجهت المنشآت النفطية البحرينة توقف أو تلف، فإننا يجب أن نتوقع ارتفاع الاسعار، حيث أن التجّار يراهنون على الاستقرار، والقلق حول أمن الخطوط البحرية في الخليج الفارسي، وتوقع هجوم ايراني على الحقول النفطية السعودية التي تبع فقط أميال عن حدودها البحرين. قد يجادل البعض بأن الإضطراب المتواصل في البحرين قد يثير مخاوف السوق في كل الأحوال. وحتى مؤخراً، يبدو بأن أسواق النفط لا تستجيب للحوادث في البحرين بخوف. وبحسب وصف محلل نفطي، البحرين كانت قصة (الصفحة الثانية أو الصفحة الثالثة) حتى وقت قريب.

تعميق الإنقسام السنّي الشيعي

بعد الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر، وهجمات القاعدة على أهداف في المملكة في ٢٠٠٣/ ٤، أقرّ الملك عبد الله طائفة من (الحوارات الوطنية)..العلاقات السنية الشيعية تحظى بسجّل فقير داخل المملكة. وأن السياسات والهجمات المناهضة للشيعة تعود الى بداية تأسيس المملكة، أو قبل ذلك. بالنسبة للشيعة السعوديين، فإن تهميشهم المنظّم، والتعصّب العميق التي تأتي كاستجابة للرد على مطالبهم هي سبب الشك المتصاعد بأن الوضع سيتحسّن بصورة أفضل. ولكن احتجاجاتهم المنتظمة إلى حد ما وتعبئتهم في ١٩٧٩ خلال الثورة الايرانية، تجعل من بناء الثقة مهمة صعبة. ولهذا السبب، فإن مبادرة الملك عبد الله قد تمّ الترحيب بها، وكذلك الإنفاق العام المتزايد في المناطق الشيعية. جهود الملك لم يجر اتّباعها بجديّة.

يبقى أن جهود الملك، والتصريحات التي قدّمها في هيئة الأمم المتحدة، وأماكن أخرى، كانت دليلاً على أنه لا ينظر الى النزاع الشيعي السني بأنه يصب في مصلحة السعودية. وأيضاً، أن مثل هذا الإنقسام هو بالضبط ما يدفع الجهود العسكرية السعودية للتعزيز بصورة أكبر. مجلس التعاون الخليجي بدا موقفه واضحاً لصالح نظام الأمر الواقع السني، وفي ١٦ مارس، مالت الأردن أيضاً الى موقف مجلس التعاون الخليجي. إيران بطبيعة الحال سوف تعمل كل شيء بحوزتها لتصوير الانشطة الأخيرة باعتبارها هجوماً سنياً. قيادات حزب الله في لبنان والقيادات الشيعية في العراق أصدروا بيانات ضد إرسال قوات الى البحرين. التعبئة السعودية ستغذي الحرائق الطائفية في الشرق الأوسط، وقد قدّمت للإيرانيين انتصاراً دبلوماسياً رائعاً.

العلاقات الأميركية السعودية المثلومة

نشر القوات السعودية، الذي تمّ بعد يوم واحد من سفر وزير الدفاع الأميركي روبرت جيتس الى المنطقة ومطالبتها بالإصلاح، يرسم نقطة منخفضة جديدة في العلاقات الأميركية السعودية. وكما يصف ذلك ديفيد اجناتيوس من (واشنطن بوست) أن الوضع غير المرحّب به اليوم هو (الخلاف الأميركي السعودي الأشد أهمية منذ عقود)، ويدع الولايات المتحدة بقلة من الخيارات الجيّدة. واشنطن والرياض هما اليوم وبصورة علنية غير متفارقين إزاء قضايا مثل التمثيل السياسي، والعنف والاستقرار. وأن النزاع الدبلوماسي الأميركي/السعودي سيوجه تهديداً للأسواق النفطية. كما سيدع السعودية مكشوفة على المستوى الدولي، حيث أن شريكها الدولي الرئسي يبتعد عنها. وتبقى الصين وروسيا كشريكين مستقبليين محتملين. بالنسبة للولايات المتحدة، فإن مخاطر انشقاق سعودي أميركي شديدة التعقيد. وليس هناك سبيل محتمل لخلق صدام بين الحضارات حقيقي أكثر من جعل الولايات المتحدة والسعودية في جهتين متقابلتين من الإنقسام السياسي. إن العلاقة الخصامية الأميركية السعودية قد تقوّي الراديكاليين داخل المملكة بدلاً من تقوية القوى المعتدلة. وقد وضع السعوديون في حال خطر بعض المكاسب الهامة التي حقّقوها على المستويين الدولي والمحلي من خلال التأكيد على الخلاف الأميركي السعودي.

ماالعمل؟

الولايات المتحدة تجد نفسها في موقف صعب للغاية في منطقة الخليج. تصريحات الوزيرة كلينتون من ان البحرين وبقية الشركاء في مجلس التعاون الخليجي هي "على الطريق الخطأ"، ضعيفة، ولكن للأسف ذاك كل شيء يمكن للولايات المتحدة أن تقدّمه. واشنطن المترددة في ليبيا تجعل من الصعب حتى التأثير على السعوديين في إعادة الجنود الى ديارهم. خلال الأسابيع الماضية، ناهيك عن السنين، قامت الولايات المتحدة بصورة روتينية بالعمل على خلاف مع النصيحة التي تقدم بها حلفاؤها الإقليميون، بما في ذلك غض الطرف عن المتمردين في ليبيا، عندما جادل الشركاء الرئيسيون في أوروبا والشرق الأوسط بتقديم الدعم لهم. وحيث أن القوة العسكرية تبرز باعتبارها الرد الوحيد الذي يمكن التنبؤ به وأن كلاهما يبقي القيادات في السلطة، ويبدو أنها مقرّة من قبل الولايات المتحدة، هناك سبب ضئيل يدعو الرياض للتراجع. جهود الولايات المتحدة لاحتواء ايران كانت أيضاً محدودة، بما يوفر المزيد من الدعم للحسابات السعودية بأن الوقت قد حان لتبحث عن نفسها. المشكلة، بطبيعة الحال، هي أنه إذا سارت الأمور بطريقة منحرفة، والتي من المرجّح أن تكون كذلك، فإنّها تهدّد باندلاع صراع إقليمي أوسع في قلب منطقة النفط، وعلى أعتاب الأسطول الخامس الأمريكي. الولايات المتحدة، بمساعدة السعودية، حاصرت نفسها في مأزق خطير جداً، وتواجه الآن خياراً صعبا للغاية بين ثلاثة خيارات سيئة: (١) دعم ضمنياً الرياض، على أمل أن تتمكن من إخماد حركة الإحتجاجات بصورة سريعة في البحرين، وهو احتمال يبدو ضعيفاً في أحسن الأحوال، (٢) استخدام كافة أشكال النفوذ لديها لوقف الفعل السعودي، على الرغم من أن نفوذها محدود، وأن مثل هذا الضغط من المرجح أن يتم رفضه؛ (٣) الهراء في مكان ما في الوسط، والظهور بمظهر الضعف، واستعداء السعودية وتنشيط ايران في حين تقدّم مساعدة تذكر للبحرينيين على جانبي الصراع. هذه هي خيارات لا يحسد عليها. ما يبدو واضحاً، مع ذلك، هو أنه مهما كانت الطريقة التي ستسلكها الحوادث في المنطقة، فإنه ينبغي على الإدارة الأمريكية أن تعدّ بسرعة خطة جديدة لكيفية إدارة حرب بالوكالة بين إيران والسعودية في البحرين التي من شأنها أن تهدّد على أساس يومي بتصعيدها كيما تصبح نزاعاً كبيراً.

الاجتياح السعودي للبحرين خطأ لأنه: يقرّب المواجهة مع ايران، ويعكّر أسواق النفط، ويعمّق الانقسام بين المسلمين، ويصدّع العلاقة مع واشنطن

× راشيل برونسون، نائبة رئيس برامج ودراسات في مجلس شيكاغو للشؤون العالمية. ولديها كتاب بعنوان (أسمك من النفط: شراكة أميركا العسيرة مع السعودية) والمطبوع سنة ٢٠٠٦، وقد ترجم الى لغات أجنبية عديدة. وقد أدلت بشهادة أمام لجنة مكافحة تمويل الإرهاب في الكونغرس، وهي لجنة اقتصادية مشتركة وهيئة الحادي عشر من سبتمبر.

سلاح سعودي لن يُتنازل عنه!

تحويل الخصومات السياسية الى حروب طائفية

خالد شبكشي

في كل ضائقة تمرّ بها الحكومة السعودية لا ترى أمامها سوى التمترس الطائفي، وسوى مشايخ الوهابية ليقفوا معها وليحوّلوا معارك النظام السياسية الى معارك طائفية، يعتقد النظام انه ناجح وبارع في استخدامها.

في الحرب مع الحوثيين انقلب الإعلام السعودي طائفياً بشكل شبه كامل ضد الزيود اليهود عملاء المجوس في إيران. ثم انثنى الإعلام الطائفي المحلي ليواجه المواطنين الشيعة تبعاً لحرب الخارج الحوثي، وقصف مدن اليمن وقتل الآلاف من المواطنين هناك بلا مبرر، وتهجير عشرات الألوف من ديارهم عبر القصف بالطيران. ومع أن المعركة الحوثية السعودية سياسية بامتياز، إلا أنها أصبحت طائفية، بفعل آل سعود بغرض تحشيد الداخل الوهابي المتوثب طائفياً كالعادة لقتال أعداء الله والإنسانية الكفرة (وهم كل من لا يؤمن بما يؤمنون). ومع هذا كان هناك، تساؤل: لماذا في خضم الحرب السعودية/ الحوثية، تمّ توجيه المعركة طائفياً ايضاً تجاه الداخل الشيعي، مع أن قيادات الشيعة في السعودية (وهذا خطأ) وقفوا مع النظام في عدوانه على أناس يخوضون معركة ضد علي صالح، حيث جاء لإنقاذ الأخير وتصوّر أنه سينتصر على الحوثيين، ولكن الله أخزى الجيش السعودي، وها هو ينتقم من علي صالح عبر ثورة شملت كل محافظات اليمن، ولن يستطيع آل سعود إنقاذه لا بالطائرات ولا بالحرب الطائفية.

لنترك اليمن جانباً. فلو تساءلنا: ما هي مشكلة السعودية مع النظام في العراق؟ بالقطع فإنه موضوع سياسي وخلاف مع الحاكمين هناك لأنهم ليسوا أداة في يد الرياض، في حين أن حلفاء الأخيرة لم يستطيعوا رغم الأموال السعودية السيطرة على حكم بغداد. إذن لماذا صار موضوع العلاقات العراقية السعودية موضوعاً طائفياً، ولماذا أرسل السعوديون وهابييهم القاعديين ليعانقوا حور عينهم في تفجيرات هناك تأتي على المئات من المدنيين؟ لماذا الإصرار على إعطاء كل خلاف سياسي مع الآخر طابعاً مذهبياً أو تحويله الى خلاف ديني؟

وتتكرر القصة مع ايران منذ أن سقط الشاه. في زمن الشاه كان الخلاف سياسياً، حول مواقع النفوذ والسيطرة، ولم يكن خلافاً عقدياً، وكان الإثنان الشاه والملك السعودي دعامتا أمن الخليج، وكلاهما مواليان للغرب وبالخصوص الولايات المتحدة. لكن مع هذا النظام الجديد، خسرت السعودية مع طهران معارك النفوذ، فتحولت المعارك طائفياً منذ ست سنوات بعد هدوء المعارك السابقة وعودة العلاقات، وبعد أن كانت الثمانينات ميداناً للسعودية لتجربة سلاحها الطائفي والعنصري لوقف امتدادات التأثير الإيراني على المنطقة العربية.

وها هي المسألة الآن ذاتها في البحرين: إنها قضية شعب يطالب حكومته بالمزيد من الحريات. ماذا حدث أن يتنادى لها كل وهابيي العالم ليجعلوها ـ بأمر من السعودية ـ حرباً طائفية ينقسم فيها الشعب البحريني على نفسه، وتفتح أبواب ونوافذ الصراعات الإقليمية على داخله الهش؟!

ومع سوريا، تتكرر القضية، فالحكم العلوي يجب أن يسقط. هذا هو منطق السعودية. يجب إسقاطه لأنه علوي، وليس لأنه نظام مستبد كالنظام السعودي نفسه؟ إن اختلاف سوريا والسعودية أمرٌ سياسي يتعلق بالموقف من اسرائيل ولبنان ودعم المقاومة الفلسطينية والتحالفات السياسية في المنطقة. رفضت سوريا أن تكون في خانة حزب الإعتدال وتتبنّى سياساته، فكانت الحرب عليها تتخذ طابعاً سياسياً في الظاهر وطائفياً في العمق، قبل أن ينفجر القيح الطائفي مؤخراً في كل القنوات السعودية ووسائل إعلامها. ما يدهش المراقب أنه حتى من يعتبرون أنفسهم علمانيين ظهروا وكأنهم الأسرع مبادرة الى استخدام الموضوع الطائفي كلما تعرّضوا لانتكاسة كما هو حال الحريري، في خطابه السياسي والإعلامي.

ولقد سبق أن فعلت السعودية ذات الأمر، ولكن على قاعدة دينية عامّة، إذا ما كانت المواجهة لا تنطبق عليها مواصفات المذهبية الطائفية. فمع عبدالناصر كما مع ليبيا وحتى مع عراق صدّام حسين ومن قبله، كانت السعودية تستخدم ورقة الدين كمحور في صراعها السياسي مع الآخرين. فهذا النظام كافر وملحد لأنه بعثي، وذاك يقول بالقومية العربية، إذن فهو كافر، وقد انخرطت المؤسسة الدينية السعودية في هذا الصراع كثيراً، وهناك نتاج فقهي فتوائي تجده في كتابات المفتين الأقدمين من بن باز وغيره.

ما هذا النظام الذي لا يعرف حلاً لمشاكله الداخلية والخارجية إلا استخدام الطائفية. سواء كان ذلك ضد أنظمة أو


تحالف الإستبدادين الديني والسياسي

ضد شعبه نفسه. فمن يعترض عليه من الوهابيين يصفهم بالخوارج، أو خوارج العصر: وهذا اللفظ أطلق على جيش الإخوان الذي صنع مجد آل سعود قبل أن يقضوا عليه أواخر عشرينيات القرن الماضي. واستخدموه تالياً ضد السلفيين في الستينيات ثم ضد جهيمان الخارجي! أواخر السبعينيات، ثم ضد الصحويين بداية التسعينيات ثم ضد القاعديين منذ ٢٠٠١. فكل من يعترض على النظام السعودي يجري تخريجه من الدين بطريقة من الطرق! فالمعارضون لم يعترضوا على سياسات النظام ـ من وجهة نظر آل سعود ـ بل اعترضوا على الإرادة الإلهية التي جاءت بهم سلاطين وملوك، وتعدّوا بذلك على الله، وليس على آل سعود!

أهذا منطق يعقل؟ أن يتم تكتيل المواطنين ضد (الخوارج) يوماً، وضد (الروافض) يوماً آخر لمجرد أن طالبوا بمعاملتهم بالحسنى وبمبدأ المواطنة وإلغاء التمييز الطائفي، وضد (الصوفيين المشركين) في الحجاز لمجرد أن اعترضوا على هذا الفعل السلطوي الإفسادي أو ذاك؟

ولا يكتفي النظام بهذا فحسب، بل أنه يضيف أبعاداً خارجية ضد كل من اعترض عليه أو يعترض. فالإصلاحيون عملاء لأميركا؛ والمواطنون الشيعة عملاء للمجوس في إيران؛ والصوفيين عملاء لمصر وميولهم السياسية لاتزال هاشمية؛ والقاعدة التي خرجت من حضن النظام وتغذت بأمواله وأفكار مشايخه، صارت تتهم بأنها بيد إيران، وأن الإخوان المسلمين هم سبب المشكلة في السعودية، في حين أن كل العالم يضجّ من فكر الوهابية وأموال آل سعود التي تمدّها بعصب التكفير والقدرة على الإنتشار.

ماذا تصنع مع نظام مطواع (إن لم يكن عميلاً) للغرب متساهل في كل شيء حتى في الدين؛ لا يجد له سلاحاً يواجه به خصومه ومنافسيه في الداخل والخارج سوى المال والطائفية؟ بعيد إفشال مظاهرات ١١ مارس الماضي، ظهر لنا النظام بقرارات، تبيّن حجم إتكائه على العنصر الديني/ الطائفي، وعلى أجهزة قمعه. إن توزيع الأموال والهبات بيّن أن النظام لا يعتمد على محبّة شعبه، الذي كان أمامه اختبار ١١ مارس الماضي؛ حيث يزعم النظام أن أحداً لم يتظاهر حبّاً في آل سعود؛ فيما كانت عشرات الآلاف من القوات الحكومية تحاصر المدن والقرى والساحات التي يتوقع خروج مظاهرات منها. أليس هذا دليلاً على الولاء؟!!

في الوقت الحالي، فإن النظام بات مقتنعاً أكثر من أي وقت مضى، بأن بقاءه رهين بمشايخ الوهابية، مانحي الشرعية له في محيط نجد، وأصحاب التنظيم والقدرة الفائقة على الحشد الطائفي عابر الحدود ضد هذه الدولة أو تلك الجماعة أو ذلك الشخص. آل سعود يحتاجون الوهابية وشيوخها في تحويل معاركهم السياسية الى معارك طائفية لا يجيد أحدٌ الخوض فيها بمثل مشايخ نجد، فهم الأكثر إبداعاً في هذا وقدرة على تسخير وتحفيز المشاعر الطائفية ضد الخصوم وتسقيطهم.

وكما في الخارج، فإن النظام الذي لا يريد أن يقدم تنازلاً في السياسة، أي الإصلاحات السياسية، فإنه لا بدّ أن يقف أمام الشعب، وتوفر الوهابية عصا الدين، فيما النظام يوفر عصا الأمن، وبذا يتلاحم الإستبداد الديني بالسياسي لقمع مطالب الشعب بحقوقه في العيش الكريم.

ومقابل هذا، فإن ما تكسبه المؤسسة الدينية ومشايخ الوهابية عامة، وهي كلها مؤسسات نجدية الإنتفاع، هو تسويد المذهب الوهابي، وتعزيز احتكار السلطة الدينية بيد نجد الوهابية، وسكب الأموال في أحضان رجال المذهب المتخلّف عن العالم، لكي يبلّغوه في داخل لم تبلغه الدعوة!، ونشره في الخارج على جناحي طائر التكفير!

منطق ال سعود: نقدّم تنازلات للمشايخ مالاً، ونوسّع نفوذهم داخلياً حتى يكره الشعب نفسه الدين، أي دين (وهذا قول بل نص للملك فهد سجلته إحدى الوثائق الإميركية عام ١٩٩١). بهذا يأمن آل سعود أن لا ترتفع مطالب سياسية إلا وتصدى لها هؤلاء قمعاً مباشراً، ووصمها بأنها مطالب رافضية، أو مطالب صوفية تخدش العقيدة، أو مطالب علمانية ليبرالية حداثية ملحدة! كما جرت العادة!

النظام السعودي الذي يفشل في الخارج ويضعف نفوذه يوماً بعد آخر، لازال بحاجة الى مقاومة تأثير الثورات، ولا يستطيع في خضم المنافسة مع الآخر إلا استخدام الطائفية أو سحب بساط الدين لتكسيره بعد تكفيره. فالتكفير لا تستخدمه القاعدة فحسب، بل هو منتج وهابي أصلي، استخدمه السياسي منذ الأيام الأولى لغزو آل سعود المناطق الأخرى التي استحلوا دماءها وأرضها وقتلوا شعوبها تحت يافطة أنها بلد الكفار (بما في ذلك الحجاز) وبحجة إعادة الناس الى جادّة الصواب الوهابي!

هناك معارك تنتظر آل سعود مع أكثر من ثورة ناجحة، وأكثر من نظام جديد يبزغ ديمقراطياً. وكما هي الحالات الماضية، سيكون سلاح الدين الوهابي، والطائفية المصدرة سعودياً، واحداً من أهم أدوات المعركة السياسية الإقليمية.

فانتظروا لتؤكد لكم الوقائع هذه الحقيقة!

الهرب للأمام: قلق متصاعد لدى آل سعود

أثار حكام الرياض الطائفية كإسفين لإحباط إمكانية تشكيل جبهة إصلاح وطنية موحّدة

توبي جونز

نشرت مجلة (فورين بوليسي) الأميركية على شبكة الإنترنت في ٢٣ آذار (مارس) الماضي مقالاً للكاتب والأكاديمي توبي جيمز، ناقش فيه الطريقة التي تصرّفت بها العائلة المالكة في السعودية في ضوء قرار التدخل العسكري في البحرين عقب انتفاضة شعبية اندلعت في ١٤ شباط (فبراير) الماضي. توبي جونز المتخصّص في الموضوع السعودي، والذي أمضى سنوات طويلة في متابعة شؤونه يضيء على نقاط هامة، تبدو خافية عن كثير من المراقبين والمحلّلين الذي يتعاملون مع الحوادث السياسية المباشرة، فيما يغوص جونز في ثنايا الأبعاد المجهولة التي لطالما فرضت نفسها على صنّاع القرار السياسي في المملكة. السعودية تدير اليوم سياسة بوحي من حالة هلع تعيشها، فرضت عليها اعتماد أدوات تقليدية، فهي اليوم تنكفىء على نفسها، وتعيد تشكيل قوتها من خلال إحياء تحالفها التاريخي مع المؤسسة الدينية، فيما يغادر الملك موقعه الإصلاحي المزعوم.

قادة السعودية الموتورين لم تكن لديهم طريقة مبتكرة لقمع المعارضة ، ولكنهم على الاقل متّسقون.

الحكام السعوديون الكهول قلقون، وأن القرارات الأخيرة في الرياض، بما في ذلك إرسال السعودية لوحدات عسكرية للمساعدة في سحق، بعنف، إحتجاجات مؤيّدة للديمقراطية في البحرين، تشير إلى أن النخب الحاكمة في المملكة غير مستقرة بصورة متزايدة، بسبب إنهيار النظام القديم في الشرق الأوسط.

يبدو الحكّام السعوديون في حالة قلق من احتمال وقوع اضطرابات سياسية في الداخل. وحتى الآن، صمدت المملكة أمام العاصفة التي تفجّرت في جميع أنحاء المنطقة. ولكن من الواضح أن آل سعود ليسوا مرتاحين تماماً، على الرغم من أن العديد من المراقبين في الغرب يؤكّدون على الدوام بأن نظام آل سعود مستقر، وليس معرّض للخطر، في الغالب لصدمات خطيرة. في الواقع ، الرياض تسعى جاهدة لايجاد سبل لدرء احتمال معارضة شعبية – مع تعزيز القوى الرجعية في الداخل والإبقاء على تفاقم التوتر في المنطقة.

وبفعل شعوره بالقلق من احتجاجات المعارضة التي كانت ستندلع في ١١ مارس، أمر النظام قوّات الأمن بأن تملأ شوارع المملكة، وخنق المظاهرات المحتملة، وإرسال إشارة واضحة إلى أن أي مظاهر علنية ستواجه بشدّة. وحذر الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية المتحفّظ، من أن النظام (سيقطع أي إصبع) يرفع ضده بالاحتجاج.

الجهود المبذولة لنزع فتيل الاحتجاج في الداخل، وهو موضع اعتبار، أخذ أشكالاً أخرى كذلك. في يوم الجمعة ١٨ مارس، ظهر الملك عبد الله على شاشة التلفزيون الرسمي ليعلن عن خطة لبرنامج المساعدات المحلية الجديدة، مستعرضاً الخطوط العريضة لسلسلة من التدابير المالية والإقتصادية التي تهدف إلى (تسمين) المحفظات ورفع معنويات رعايا البلاد. مزيج من التهديد بالعنف ووعد بإعادة توزيع أكثر للثروة النفطية يؤكّد عمق هواجس النظام.

شيء واحد أثبته الحكام في المملكة حتى الآن وهو عدم استعدادهم للنظر بجدية في الإصلاح السياسي ، الذي هو بالضبط ما يطالب بالقيام به منتقدوهم في الداخل. جاء الملك عبد الله، الذي هو ذو شعبية كما أي مستبد كهل يمكن أن يكون، الى السلطة في ٢٠٠٥ مع سمعته بأنه مصلح، شخص إعتقد كثير من السعوديين بأنه سيقتحم النظام السياسي الفاسد. إنه لم يفعل ذلك. عبد الله، في كثير من الأحيان، لا يستخدم لغة الإصلاح لتعزيز قبضة عائلته على السلطة. في خضم الأزمة الحالية، أبدى حكّام السعودية تصميماً أكبر على الإمساك بشدّة على الغنيمة - السلطة. لقد برهنوا أيضاً على استعدادهم للجوء إلى الإستراتيجيات السياسية الراسخة لتجنّب إنفلات السيطرة.


مظاهرات السعودية في المنطقة الشرقية

بالإضافة إلى إصدار التهديدات وإنفاق الأموال، فإن النخبة الحاكمة تتطلع أيضا لتلميع علاقتها مع قاعدة قوتها التقليدية، أي المؤسسة الدينية. وفيما يعتقد كثيرون بأن آل سعود دائماً ما يعتمدون على رجال الدين للحصول على الدعم، فإن الحقيقة هي أن العلاقة كانت في كثير من الأحيان مثيرة للجدل. وبحلول أواخر السبعينيات من القرن الماضي، وسط الطفرة النفطية، كان رجال الدين مهمّشين جزئياً كقوة سياسية. على مدى القرن العشرين، كان هدف السعوديين الرئيسي هو بناء دولة مركزية قوية. في حين أن رجال الدين كانوا مفيدين في عملية التوسع الإمبراطوري في الجزء الأول من القرن الماضي، ولكن كان ينظر إليهم على أنهم عقبة في وقت لاحق.

الأحداث في اواخر السبعينيات من القرن الماضي، جلبت رجال الدين الى الواجهة مجدداً. في مواجهة الحصار المفروض على المسجد الحرام

في مكة في ١٩٧٩ من قبل مجموعة من المتشدّدين الدينيين ـ وهو هجوم خطير على السلطة السياسية للعائلة المالكة ـ سعى حكام السعودية لطلب مساعدة مباشرة من رجال المؤسسة الدينية. ومن أجل إحباط الإنتقادات المحتملة وإنهاء الحصار، طلبوا وتلقوا قراراً دينياً باستعمال القوة داخل الحرم وإرغام المتمرّدين على المغادرة. وفي مقابل ذلك، كافأ السعوديون المؤسسة الدينية بفيض من الدعم المالي والسياسي. فقد كانت الكلفة السياسية عالية.. وكان على النخبة الحاكمة في المملكة إعادة اكتشاف نفسها كيما تستعيد مصداقيتها بوصفها خادماً لأرض الإسلام المقدّسة، وكانت مضطرة لاستيعاب مصالح رجال الدين منذ ذلك الحين.

في السنوات الأخيرة، إتخذ الملك عبد الله تدابير مثل تحدي أحكام القضاة، وفصل شخصيات دينية بارزة من مواقعها الرسمية، والدعوة الى مزيد من الرقابة على النظام القضائي، وفحص سلطة العلماء، ودحض المسار السياسي الديني لما بعد ١٩٧٩. لكن في خضم الأزمة الحالية، فإن إعادة تشكيل العلاقة السعودية الوهابية قد تمّ تعطيلها. فقد أبدى رجال الدين معارضة للتظاهرات المزمعة في ١١ مارس، معلنين بأنها غير إسلامية. وأصدرت مجموعة من رجال الدين بياناً أكّدت فيه على (حرمة

الرياض تسعى جاهدة لايجاد سبل لدرء احتمال معارضة شعبية - مع تعزيز القوى الرجعية في الداخل والإبقاء على تفاقم التوتر في المنطقة

المظاهرات في هذا البلد)، وأن (الإصلاح والنصيحة لا ينبغي أن يكون عبر المظاهرات والطرق التي تثير الفتنة والانقسام، وهذا ما حرّمه علماء الدين في هذا البلد في الماضي والحاضر وحَذّروا منه). كان استعراضاً قوياً لتقديم الدعم للأسرة الحاكمة، ويستعد العلماء لأن ينالوا على ذلك خير الجزاء.

وأوجــز جــزءٌ هــامٌ مــن برنامج المساعدات المحلية بأنه سيوجّه للمؤسسة الدينية في المملكة. وسيتم سكب الملايين من الـدولارات في خزائن الشرطة الدينية في البلاد، وهي المنظمة التي تمّت محاصرتها مؤخراً بالإنتقادات في الداخل. إقترح النظام أيضاً بأن انتقاد المؤسسة الدينية لن يتم التسامح معه بعد الآن، بما يقلب الإتجاه الذي ساد في السنوات الأخيرة إزاء الخطاب العام المفتوح عن دور الدين والقيم الدينية في المجتمع السعودي.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أنه في حين إتخذ بعض رجال الدين غير الرسميين، مثل سلمان العودة ، موقفاً يدعو فيه إلى الإصلاح السياسي، واصلت المؤسسة الدينية الرسمية الإصرار على شرعية النظام السياسي القائم.

حكّام المملكة يقومون أيضاً بإذكاء المخاوف الطائفية كوسيلة لتقليل شأن الدعوات من أجل الإصلاح في الداخل وكوسيلة لتبرير التدخّل في البحرين. وفي الأسبوع الـذي سبق ١١ مارس، قـام الشيعة في المنطقة الشرقية من السعودية بعدد من الإحتجاجات الصغيرة الداعية للإصلاح والإفـراج عن السجناء السياسيين. وبالرغم من أن الإحتجاجات كانت صغيرة، وغير موصولة مباشرة بالدعوة لمظاهرات يوم ١١ مارس، فقد استولت على قـادة الرياض للقول بـأن ثمة يداً أجنبية كانت تحرّكها. (وكما يقول الأمير سعود: لن نتسامح مع أي تدخل في شؤوننا الداخلية من أي طرف أجنبي.. وإذا وجدنا أي تدخل أجنبي، سنتعامل مع هذا بشكل حاسم). لم يعد النظام يزعم بأن المجتمع الشيعي، الذي يبلغ عدد نفوس أفراده نحو ١,٥ مليون شخص، خاضعاً للنفوذ الإيراني. على الرغم من أن الشيعة في السعودية يصرّون على ولائهم للسعودية، فـإن القادة في الرياض وجدوا من المناسب إثارة الطائفية كإسفين لإحباط إمكانية تشكيل جبهة إصلاح وطنية موحّدة. فقد أثارت الاحتجاجات الشيعية مخاوف مباشرة لدى النظام، كونها سعت لتقويض أي إنتفاضة محتملة بدعوى التدخل الإيراني. في المكان الذي يوجد فيه مشاعر معادية للشيعة لا تزال متفشية، فإن التأطير الطائفي يزيد في إخماد أي تعبئة محتملة).

خارج المملكة، فإن المطالبة بالتدخل الخارجي والسياسة الطائفية كانت أيضاً في قلب تصاعد العنف في البحرين والـقـرار السعودي بالتدخل عسكرياً هناك. ليس هناك دليل دامغ على دعاوى بأن إيران متورّطة في الشؤون الداخلية البحرينية أو أن الحركة المؤيّدة للديمقراطية تنظر إلى طهران في أوامر تسييرها. (التعليقات الصادرة عن حسن المشيمع، وهو شخصية معارضة بحرينية رئيسية تمّ اعتقاله في حملات المداهمة الأخيرة، أن التدخل السعودي سيبرّر للمعارضة البحرينية التوجّه لإيران هو في الغالب تهديد، على الرغم من أن كلماته قدّمت المبرر للحكّام في المنامة والرياض). إن مطالب التدخل الأجنبي بمثابة الخيال المريح للسعوديين والبحرينيين الذين يأملون حد اليأس لتجنّب انهيار العائلة المالكة البحرينية أو حتى زيـادة تمكين الشيعة في دولة البحرين بعد إصلاحها.

وسيكون مـن الصعب المجادلة بـأن حكّام السعودية يعتقدون أكثر من أي وقت مضى وبشكل خلّاق في التعامل مع الأزمات السياسية. إن كيس الحيل السعودية كان دائماً صغيراً للغاية. ولكن ما تفتقر إليه المملكة في الخيال، أنها تجعله في تناسق

في محاولة لسحق واستمالة التذمر المحتمل، أبدت النخب في المملكة أن الإصلاح السياسي الحقيقي هو احتمال بعيد. ويبقى أن نرى ما إذا كان هذا سوف يرضي رعاياهم.

على النحو ذاتـه من الارتـيـاب هي العواقب المحتملة من المـنـاورة الطائفية التي تقودها المملكة. فقد ناضل الشيعة في دول الخليج العربية، بما في ذلك السعودية والبحرين، من أجل مساحة في الأنظمة السياسية في بلدانهم والتعافي من أشكال مختلفة من التمييز. وبالرغم من جهودهم، فإن أغلب الأبـواب بقيت مغلقة. ومع التصعيد الخطير في البحرين وقيام السلطات في الرياض والمنامة بتصنيع مؤامرات طائفية، ومزاعم بنفوذ إيراني في المجتمعات الشيعية العربية قد يصبح في نهاية المطاف تحقيقاً ذاتياً.

وهناك بالفعل دلائل على أن العداء الإقليمي آخذ في الإرتفاع تقوده الأحداث في البحرين. وقد تصاعدت التوتّرات بين إيـران وجيرانها العرب، حيث أن طهران والمنامة سحبا دبلوماسيين كبار. وفي ١٥ مـارس، حذّر وزير الخارجية الايراني علي اكبر صالحي من أن التدخل العسكري السعودي في البحرين قد يقود (المنطقة إلى أزمـة ستتبعها عواقب وخيمة). وفي حين أن العلاقات بين العربية

شيء واحد أثبته الحكام في المملكة وهو عدم استعدادهم للنظر بجدية في الإصلاح السياسي، وهو بالضبط ما يطالب به منتقدوهم في الداخل

السعودية والبحرين وايران كانت قاسية منذ فترة طويلة، فـإن التصعيد الحـالي هو نتيجة مباشرة للوضع المنكشف في المنامة والجهد السعودي البحريني يضعه في إطـار مـؤامـرة طائفية في المنطقة. في التسمية المضلّلة ايـران باعتبارها شريكة في النضال الداخلي في البحرين، وأن الرياض والمنامة تساعدان على تهيئة الظروف التي قد تفضي في مؤدّاها إلى أن تكون النتيجة صحيحة.

لسنوات عديدة ، دفـع النشطاء البحرينيون قضيتهم إلى أروقـة السلطة في الولايات المتحدة وأوروبــا. وفيما تواصل الـولايـات المتحدة دعم نظامي آل خليفة وآل سعود، فـإن المعارضة البحرينية ليس أمامها سوى خيار التطلّع عبر الخليج للحصول على المساعدة.

الإسلاميون والديمقراطية في السعودية

عمر المالكي

شأن كثير من الإسلاميين في العالم العربي، كان الاسلاميون في المملكة السعودية، حتى أواخر الثمانينات من القرن الماضي أشدّ ميلاً نحو النموذج المعياري للدولة الإسلامية الذي جرى تعريفه وشرحه في مصّنفات العلماء، والفقهاء، ومؤرخي الإسلام. ولذلك، شجعوا المؤمنين على الإلتزام بالواجبات المنزلة من السماء، والنأي بأنفسهم عما يعتقد بأنها أفكار غير أخلاقية وغريبة، مثل الليبرالية والعلمانية وهلم جرا. وحتى ذلك الحين، لا يمكن العثور على أي مكوّن للديمقراطية في الأدبيات السياسية للإسلاميين في المملكة السعودية، كما لا يمكن الإشارة الى أي حركة إسلامية على الإطلاق تبنّت بصراحة الخيار الديمقراطي في استراتيجية التغيير الخاصة بها. وعلى الرغم من أن الإسلاميين تمسّكوا بأفكار سياسية طموحة، مثل إعادة إحياء نموذج الأمة الإسلامية، سواء كان ذلك من خلال الوسيلة الثورية، أو التدرج، فإنهم أغفلوا النقاش حول الديمقراطية.

سيكرّس هذا البحث جهداً خاصاً لقراءة تطور الخطاب السياسي للاسلاميين في المملكة السعودية، وسوف يتركّز النقاش حول الديمقراطية في أعقاب أزمة الخليج الثانية في مطلع التسعينيات من القرن الماضي.

الاسلاميون والبحث عن الديمقراطية

حتى نهاية التسعينيات من القرن الماضي، صوّر الاسلاميون في السعودية الديمقراطية بوصفها فكرة دخيلة ولابد من مقاطعتها إن لم يكن محاربتها. بالنسبة للجماعات السياسية الشيعية، وخصوصاً (منظمة الثورة الاسلامية في الجزيرة العربية) و(حزب الله الحجاز)، يجب أن يقوم نظام الحكومة الإسلامية على مبدأ ولاية الفقيه. وذكر الشيخ حسن الصفار، الزعيم السابق لـ (منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية): (إن قيام الجمهورية الاسلامية في جزء محدود من العالم الإسلامي (= إيران) لا يرضي المؤمنين، أو يحقق أهدافهم المقدّسة. إن الهدف النهائي هو إقامة حكومة مليار مسلم، وإحياء الحضارة الإسلامية. وأن الحكومة الاسلامية ـ في ايران ـ تعتبر نقطة الانطلاق للحركة الإسلامية..)(١).

على أية حال، في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، تمّ استبدال منظمة الثورة الاسلامية في الجزيرة العربية الى: الحركة الإصلاحية، كما تمّ التخلّي عملياً عن الخطاب الثوري، واعتماد الإعتدال، والمبادئ الديمقراطية والتغيير السلمي والتدريجي، الذي ينطوي على اعتراف غير مباشر بالنظام السعودي. في سبتمبر ١٩٩٣، تمّ التوصّل إلى اتفاق بين قادة الحركة الاصلاحية والملك فهد، أفضى الى وقف جميع أنشطة المعارضة في مقابل عفو عام عن جميع السجناء السياسيين الشيعة، وعودة أعضاء الحركة الإصلاحية الى الديار.

بالنسبة للتيار السلفي العام، فقد تمسّك بنموذج دولة تتوافق مع الشريعة، وتضمن دوراً بارزاً لعلماء الدين، كونهم حرّاس الفضيلة والقيم وأحكام الإسلام. وعلى الرغم من أن الشيخ محمد بن عبدالوهاب لم يشغل نفسه في الكتابة حول طبيعة الدولة الإسلامية، فإن كتاباته الأخرى تختزن دلالات حول نموذج الدولة التي يتنباها ويناصرها، وهي الدولة التي تلتزم القانون الإسلامي (الشريعة).

يقترح الشيخ ابن عبد الوهاب ستة مبادئ، فرضها الله على البشرية، من بينها تقديم الولاء والطاعة لمن حكم. ويرى بأن استكمال شروط الوحدة يتوقف على طاعة من حكم حتى لو كان عبداً حبشياً(٢). ومع ذلك، فإن العلماء اختاروا دوراً فعالاً من أجل رصد وتوجيه الحكام السعوديين حتى لا يحيدوا عن خط الشريعة الإسلامية.

على هذا النحو، تمسّك علماء الوهابية بفكرة تقاسم العلماء والأمراء مسؤولية فرض وتطبيق السياسات المتعلّقة بالشؤون العامة. وقد قضى التحالف التاريخي بين الشيخ محمد بن عبدالوهاب والأمير محمد بن سعود في ١٧٤٤ بأن تكون الشؤون الدينية بيد العلماء فيما تصبح الشؤون السياسية والزمنية من اختصاصات وامتيازات آل سعود على وجه الحصر. وكانت الإنتقادات الموجّهة لجهيمان العتيبي، قائد انتفاضة الحرم في العام ١٩٧٩ تحوم حول انحراف الحكم السعودي عن طريق الشريعة الإسلامية.



د. السيف: التوفيق بين الديمقراطية والشورى

ومع ذلك، ساهمت ثلاث أحداث رئيسية في تحول كبير في الموقف السياسي، وبرامج واستراتيجية التغيير لدى الجماعات الاسلامية والمثقفين في المملكة.

– وقف إطلاق النار الذي تمّ التوصل إليه بين العراق وإيران في أغسطس ١٩٨٨.
– إنهيار الاتحاد السوفياتي السابق في ١٩٨٩.
– غزو النظام العراقي السابق للكويت في أغسطس ١٩٩٠.

لقد استحثّت هذه الأحداث جميع الإسلاميين تقريباً في منطقة الخليج لإعادة تقييم برامجها السياسية، وأدائها في الفترات السابقة. وفي حين أن الإسلاميين في الكويت والبحرين على ما يبدو سارعوا في تكييف برامجهم السياسية للشروط الديمقراطية التي توافرت نسبياً في بلدانهم، فإن الاسلاميين في المملكة السعودية بدأوا بكسر المحظورات التي فرضها العلماء والحكام السعوديون على السواء لجهة البدء بنقاش مفتوح حول الديمقراطية والحكم الصالح عموماً.

فيما يتعلق بانعكاسات وقف إطلاق النار بين العراق وإيران واجهت (حركة الطلائع الرساليين) التي كانت (منظمة الثورة الاسلامية في الجزيرة العربية) تنتمي إليها تنظيمياً وأيديولوجياً، تصدّعات خطيرة في وقت تبدّدت فيه الآمال بإطاحة نظام صدام حسين في بغداد. ونتيجة لذلك، خضعت (منظمة الثورة

الاسلامية في الجزيرة العربية) لتقييم جدي حول استراتيجيتها، وتوجّهاتها السياسية والفكرية ما أدى في نهاية المطاف إلى انفصالها عن الحركة الأم.

من جهة ثانية، ومع شروع مسلسل إنهيار الاتحاد السوفياتي السابق في ١٩٨٩، بدأت أفكار جديدة حول الشفافية، والإصلاحات والمساءلة بالتبرعم في المنطقة. على سبيل المثال، شرع الإسلاميون الشيعة في مراجعة عميقة لمعتقداتهم السياسية، وخلصوا الى تبني منظومة المبادىء الديمقراطية بما يشمل حرية التعبير، حرية الصحافة، ومؤسسات المجتمع المدني، وهلم جرا. ويمكن تصور هذا التحول كمرحلة إنتقالية للاسلاميين الشيعة، وبالنظر لحقيقة أنه في سبتمبر ١٩٩٣، بدأت الحركة الاصلاحية الشيعية سلسلة محادثات مع النظام السعودي، خلصت الى تجميد جميع أنشطة المعارضة في الخارج، وبالتالي عودة غالبية أعضاء الحركة الى البلاد.



المحفوظ: لا مواطنة بدون مشاركة شعبية في القرار

وكانت أزمة الخليج الثانية في عام ١٩٩١ نقطة تحول حاسمة لقوى المعارضة عموماً في منطقة الخليج. فقد خلقت الأزمة رد فعل مزدوج: فقد ساهمت، من جهة، في تقوية التيار الاصلاحي في منطقة الخليج. على سبيل المثال، تمّ رفع طائفة من العرائض الى الملك للمطاالبة بإدخال إصلاحات فعالة،على أرضية أن سياسات الدولة كانت مسؤولة عما جرى في الثاني من آب (أغسطس) ١٩٩٠.

من ناحية أخرى، أطلقت الأزمة العنان لتيار وهابي راديكالي أطلق عليه (تيار الصحوة)، وهيمن على المجتمع السلفي وسط البلاد حتى نهاية التسعينيات من القرن الماضي، ومنه نشأ تيار القاعدة، وكذلك الأيديولوجية الجهادية.. فقد طالب الاسلاميون السلفيون، على سبيل المثال، بإعادة أسلمة الدولة، ولذلك أصدروا (مذكرة النصيحة) وقعها أكثر من مائة من الناشطين من مشايخ الصحوة.

على العكس من ذلك، هاجم كبار العلماء بقيادة المفتي السابق الشيخ عبد العزيز بن باز أولئك الذين ينتقدون علناً أداء الحكم السعودي والدعوة لإجراء إصلاحات، مؤكّداً مبدأ النصيحة وفق الطرق التقليدية (نصيحة السر)، وتقديم المشورة بعيداً عن الأضواء.

أما بالنسبة للحركة الاصلاحية وحزب الله الحجاز، فإن الصلح مع النظام في سبتمبر ١٩٩٣، أدى إلى تقديم قراءات جديدة حول الاسلام تتوافق أولاً مع التحوّل السياسي في الحركة الإصلاحية، وثانياً تطوّر مستوى وعي قادة الحركة. فقد كرّس توفيق السيف، الذي أكمال تعليمه العالي في جامعة ويستمنستر في لندن وتحديداً في مركز الديمقراطية، كرّس رسالة الدكتوراه للبحث في التوافق بين الاسلام والديمقراطية، في ضوء التجربة الإيرانية. كما نشر كتاباً حول (الديمقراطية في بلد مسلم)، والذي ترجم فيه أعمال مجموعة من المفكّرين الإيرانيين.

في جلسة لقاء علني في الثاني من آذار(مارس) ٢٠٠٩، ألقى السيف محاضرة عن (الديموقراطية في الإسلام)، واختار تعريفاً مواربا للديمقراطية. فقد ذكر بأن الديمقراطية هي تجربة الإنسان التي تخضع للتعديل والتطوّر بسبب، من جهة، فهم الدين، ومتطلبات عملية الاحياء والتحديث في أي مجتمع، من جهة أخرى.

وفي تأكيده على الحاجة إلى الديمقراطية في العالم العربي، يولي السيف أهمية كبيرة ما أسماه (شراكة التراب). ويوضح أن الإنسان مشدود الى الأرض التي ولد فيها، وبالتالي فإنه يصبح شريكاً في تشكيل الواقع، ومساهماً في إنتاج نظام لجميع الشركاء في الوطن والملكية، وهذا يمنحهم الحق الكامل في إدارة شؤونهم، على حد قوله.

ويجادل السيف بأن تطوّر الديمقراطية يتطلب (عقلاً نقدياً)، ومناخاً إجتماعياً مناسباً، والذي يمكّن الأفراد من المشاركة في صنع النظام الإجتماعي والوطني(٣). ويرى السيف أن (الديمقراطية هي أفضل لبلدنا). ويوضّح (نحن قادرون على صياغة نموذج للحكومة التي تشتمل على الشروط الأساسية للنظام الديمقراطي المتوافق مع قيمنا الدينية). ومع ذلك، فهو يعتقد أنه لا يمكن أن تتحقق هذه الديمقراطية إلا على أساس إجماع وطني(٤).

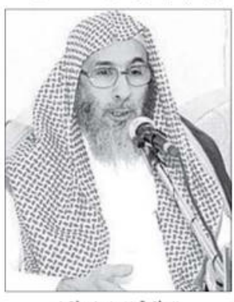
محمد محفوظ، وهو كاتب وناشط شيعي، ألّف سلسلة من الكتب على أسس ديمقراطية مثل المواطنة، والتعددية، والتعايش، ومكافحة الطائفية. من حيث مبدأ المواطنة كشرط أساسي للتعايش والوحدة الوطنية، يقول محفوظ: (لا يمكن تحقيق مبدأ المواطنة في مجالنا الاجتماعي والوطني دون توسيع مساحة المشاركة في الحياة العامة.. فكلما اتسعت القاعدة الاجتماعية لجهة تحقيق دور مؤثر في الحياة العامة، كلمااقتربنا من معيار المواطنة)(٥). وكتب جعفر الشايب، وهو عضو قيادي سابق في الحركة الاصلاحية وناشط في مجال حقوق الإنسان، وعضو، حالياً، في المجلس البلدي بمحافظة القطيف، بأن انتشار الديمقراطية وتبلّور المفاهيم السياسية والثقافية مثل التسامح، والتعايش، والتفاهم المشترك، والمحاسبة، والمساواة أمام القانون، وحقوق الإنسان وغيرها مع جميع التدابير العملية اللازمة تساعد على خلق أطر حديثة للعلاقات الإجتماعية. ولذلك، يطالب بتحديث البنية السياسية من أجل استيعاب المؤسسات المستقلة التي تكون موجهة نحو تطوير المجتمع(٦).

وبسبب المعاناة الطويلة من التمييز على قاعدة مذهبية، ناصر الشيعة في المملكة السعودية الديمقراطية كمخرج لأزمتهم. من وجهة نظر الشيعة في السعودية، فإن المواطنة تقدّم حلاً مثالياً لمعاناتهم المتجذرة بسبب السياسات التمييزية. ومن غير المفاجىء، أن يشدّد الناشطون الشيعة على المساواة، كجوهر في مبدأ المواطنة. على العكس فإن الحكّام السعوديين يعتبرون الولاء هو الركيزة الأساسية للمواطنة.

والواقع، أن كلا من الشيعة وحكام السعودية يلوذون بتعريف انتقائي للمواطنة. وبعبارة أخرى، كل طرف يلامس جانباً يلمح الى معاناته الخاصة ومصلحته.

وفي رد على سؤال إنتماء الشيعة في السعودية الى الدولة، يقول السيد حسن آل نمر، وهو قيادي سابق في حزب الله الحجاز، أن السياسي يتحمّل مسؤولية كبيرة في هذا الصدد، لذلك يجب ان يمهد الطريق للشيعة لترجمة ولائهم الوطني. هناك من يحاول احتكار الدولة، ورمي الاتهامات على الشيعة، والصوفية والاسماعيلية(٧).

من وجهة نظر علماء المدرسة السلفية، فإن المواطنة لا بد أن تندغم في الإيمان، والذي على أساسه يمكن تصنيف الأفراد. وعليه، يرفض العلماء المواطنة في حال تعني المساواة بين الرعايا بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية. وهذا الموقف يردّه العلماء الى آية قرآنية (أفنجعل المسلمين كالمجرمين. مالكم كيف تحكمون) (القلم آيات ٣٥ ـ٣٦).



الولاية للعلماء فقط

وفي هذا السياق، برزت ظاهرة العرائض، التي تدعو لإصلاحات سياسية (نظام دستوري، وحكم القانون، الشفافية، والمساءلة، والحريات الفردية.. الـخ). هذه الظاهرة شملت السعودية، والكويت، والبحرين، وقطر. نشير إلى أن الذين وقّعوا على العرائض ينتمون الى القوى الإسلامية والوطنية في الخليج.

بعد العودة الى الديار، سعى قادة الحركة الاصلاحية الشيعية للتكيّف مع المناخ السياسي الجديد، والتموضع في سياق القوى الوطنية، التي بدأت تزدهر في العام ٢٠٠١. وقد حققت الحركة الإصلاحية نجاحاً ملحوظاً خلال الانتخابات البلدية في ٢٠٠٥، كما سيطرت على المجالس البلدية في القطيف والإحساء. ومع ذلك، لم يمر ماجرى دون ردود فعل، لأن توقّعات الناس قد تجاوزت الى حد كبير

مثل هذه التحركات غير المجدية.

في هذه المرحلة، من المهم أن نلاحظ أن قوتين كبريين من القوى المحلية خاضتا مناظرة ساخنة وجادة حول الصلاحية الدينية للتوفيق بين الإسلام والديمقراطية.

أولاً: المؤسسة الدينية، التي تنظر إلى الديمقراطية باعتبارها فكرة دخيلة، منتجاً صليبياً، وإشراك صنم في العبادة مع الله..



العواجي: انتقاد المدرسة الوهابية

إن الدور غير المقيد وتمدد نطاق عمل المؤسسة الدينية، يعتبر من الناحية الأيديولوجية على تعارض مع التغيير على الإطلاق. من وجهة نظر النخبة الدينية، فإن الإصلاحات السياسية تنطوي أولاً على نيّة تخفيض دور المؤسسة الدينية وسلطتها المستقلة وحصّتها في الدولة، وثانياً أنها، أي الاصلاحات، ستغيّر حتماً طبيعة الدولة، وثالثا أنها ستقضي على ميول الهيمنة والواحدية، ما يؤول الى التعددية. وباختصار، فإن المؤسسة الدينية تعارض الإصلاحات، لأنها سوف تكون الخاسر الأكبر.

وفي حقيقة الأمر، فإن علماء الوهابية كانوا مسؤولين عن إجهاض النقاش حول الديموقراطية، ودعم القمع الذي تمارسه الدولة ضد الاصلاحيين. ويساهم الخطاب الرسمي الديني في تعطيل عملية الإصلاحات السياسية وحتى النقاش حول الإصلاح والديمقراطية.

مقتدر خان ، مدير قسم الدراسات الدولية في كلية ادريان ، يقول ما يلي:

أسرعت الى أحد أعضاء مجلس الشورى في استوديو التلفزيون حيث كنت سجلت مقابلة لمدة ساعة حول الديمقراطية الإسلامية، وقد وبخني لأنني لم أكن نقدياً بالقدر الذي كنت عليه في السابق. استمعت إليه يوجّه اللوم الى الجامعة (جامعة الامام محمد بن سعود على الأرجح) وعلماء الوهابية لكونهم مصدر المشكلة وراء الإرهاب في العربية السعودية. "كل ما يعلّم"، حسب قوله، "هو أن تكره أولئك المختلفين عنك" دينياً بطبيعة الحال. "ومن الناحية الاقتصادية، نحن بلد افي القرن العشرين ولكن من الناحية الفكرية نحن في القرن الرابع عشر". نصحته بالتحدث الى بلاده والملك كما تحدّث لي، بنفس القدر وبصوت عال(٨).

الإسلاميون من مختلف الخلفيات المذهبية تجنبوا الانتقادات العلنية للنظام السعودي من أجل عدم استفزاز العلماء الكبار الذين سيردوا فوراً للدفاع عن وضعهم والمصالح التي تربطهم مع العائلة المالكة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخطاب الديني يمهّد الطريق للحكم السعودي ويحثّه على اتخاذ إجراءات قاسية ضد أولئك الذين يطالبون بالديمقراطية.

التفسيرات الرسمية للإسلام تمنع أي أحكام غير متوافقة مع الخطاب الوهابي التقليدي. على الرغم من أن العديد من الإسلاميين السعوديين لا ينتمون إلى المدرسة الوهابية، فإنهم يفضّلون عدم الكشف عن معتقداتهم السياسية. وبالتالي، فإن الخطاب الرسمي الديني هو المسؤول عن عدم وجود كتاب من تأليف إسلامي سعودي حول (الإسلام والديمقراطية)، اللهم إلا أن يكون مكرّساً لإثبات عدم التوافق بينهما.

إن عدم وجود البنية التحتية للديمقراطية يسهّل بصورة حتمية جهود النظام لعزل، وقمع، وحتى اعتقال أو إعدام المخالفين لفتاوى العلماء.

كتبت سامية نخوّل في مارس ٢٠٠٤:

حين أفتى أعلى سلطة دينية في السعودية (المفتي العام الشيخ عبد العزيز آل الشيخ) هذا الشهر ـ مارس ـ بأن الاسلام يمنع الرجال والنساء من الاختلاط في الأماكن العامة، فإنه يعيد تعيين الحدود للإصلاحيين الذين يضغطون من أجل حقوق المرأة في المملكة المحافظة جداً(٩).

في الحقيقة، إن غياب النقاش الديموقراطي في السعودية لا يعزى فقط إلى التدابير القمعية للدولة، أو فشل الدولة في تطوير هياكلها والسبل من أجل تلبية شروط الديمقراطية، ولكن يعزى أيضا إلى الدعم الديني الواسع والمستمر الذي يقدّمه العلماء للحكم السعودي.

وتجدر الإشارة إلى أنه، عندما يتعلق الأمر بمجال الحكومة ، فإن الخلافات داخل النخبة الدينية الوهابية تتلاشى. ولذلك، فإن الخلاف بين الوهابية والمتشددين والمعتدلين ليس حول ما إذا كانت الديمقراطية متوافقة مع الإسلام أم متعارضة، ببساطة لأنهم جميعاً يعتقدون بأن الديمقراطية تمّ تصنيعها من قبل الكفّار والمشركين. الفرق هو، في المقام الأول، يتركّز على ما هو مدى سلطة العلماء في الدولة. يصرّ الشيخ عبد الله التركي والشيخ ناصر العمر على أن مفهوم ولاية الأمر ينطبق فقط وحصرياً على العلماء.

لتأصيل وتعميق المناقشة القصيرة التي دارت في قصر الملك عبد الله حول ولاية الأمر، كتب الشيخ ناصر العمر وهو من صقور السلفية المتطرّفة، مقالاً مطوّلاً بعنوان (على بصيرة)، تبنى فيه فكرة الشيخ التركي. ويناقش العمر بأن (ولي أمر الناس لابد أن يكون من أهل الدعوة والبصيرة).

وفي رد فعل على نقد الرأي القائل بأن أولي الأمر، هم أولئك الذين في السلطة، ينطبق بصورة رئيسية على العلماء، الذين لهم اليد العليا على الأمراء، يلح العمر على الرأي المستند على التفسير القرآني لآية ٨٣ من سورة النساء (إذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به، ولو ردّوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان إلا قليلا) (النساء ـ ٨٣).

ويقول العمر أن في ذلك إشارة الى العلماء والأمراء، مع أن طاعة الأخيرين أي الأمراء مزمومة بالعلماء، وهذا ليس مبنياً على تفسيره الخاص، حسب قوله، ولكنه مستند على إجماع السلف من العلماء، وما أبانه شيخ الشيخ إبن تيمية(١٠).

ويؤكّد العمر على مبدأ أن عالم الدين هو الاوفر حظاً لقيادة الأمة، إذا كان يتمتع بخصائص القيادة، مثل الخلفاء الراشدين الذين فضّلهم الناس(١١).

إن المحاولات التي قامت بها العائلة المالكة لصياغة شكل جديد للوهابية مستمدّة من النسخة الأصلية، وهو النموذج الذي يمكن تسويقه في الغرب، فشلت في تعزيز تفسيرات جديدة للإسلام. إن الوهابية الليبرالية الهجينة مالبثت أن تلاشت سريعاً حيث فشلت في إنتاج فهم جديد للإسلام، والذي يمكن مقاربته ديمقراطياً.

غياب النقاش الديموقراطي في السعودية لا يعزى فقط إلى التدابير القمعية للدولة، ولكن أيضاً إلى الدعم الديني الواسع للنظام الشمولي

الصور النمطية للوهابية كحركة طهرانية وإصلاحية بدأت بالتشظي ليس فقط بسبب الفظائع التي تسببت في وقوعها في الحادي عشر من سبتمبر والسابع من يوليو، وغيرها من الهجمات الإرهابية، ولكن بسبب اندلاع التناقضات داخل الدولة السعودية والمتعلقة بالدعاوى الدينية، والعدالة، والثروة، والحريات. أدرك الناس أن العائلة المالكة فاسدة وتستغل الإسلام لمصالحها الخاصة..

ومن الممكن الآن سماع انتقادات للوهابية ممن كانوا في يوم ما وهابيين مخلصين، حيث لم يعد ينظرون الى الوهابية بوصفها محصّنة أمام العيوب العقدية، ناهيك عن كونها آلية للتعامل مع التحديات الجديدة.

ديمقراطيون ولكن غير سلفيين

محسن العواجي، بين نشطاء سلفيين آخرين، ينتقد المدرسة الوهابية كونها

عائقاً أمام الإصلاحات، منادياً بتغييرات جوهرية ومؤثّرة.

في محاولة لتعزيز خطاب إصلاحي، قدّم مجموعة من الاسلاميين، من مختلف الانتماءات الطائفية، عريضة في يوم ١٦ ديسمبر ٢٠٠٣، إلى ولي العهد الأمير عبد الله، الملك الحالي، تطالب بالملكية الدستورية. ودعت المجموعة القيادة السعودية بإقرار الحريات، والحقوق لجميع المواطنين على أساس التقاليد الإسلامية. كما دعت المجموعة إلى برلمان منتخب وفصل السلطات، وقضاء مستقل، ومنح التراخيص لمنظمات المجتمع المدني. وناشدت المجموعة الأمير عبد الله من أجل تشكيل لجنة وطنية لصياغة دستور دائم للبلاد على أساس الشريعة الإسلامية، مع الأخذ بعين الاعتبار المطالب المذكورة في العريضة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتم الموافقة على الدستور من قبل الشعب في استفتاء عام يجري خلال عام(١٢).


الأحمري: نحن الأشد حاجة للديمقراطية

محمد الأحمري، مفكر إسلامي يناصر الديمقراطية بوصفها مبدأ الحكم. ويثير الأحمري سؤالاً: هل نحن بحاجة إلى الديمقراطية؟ فأجاب: نحن الشعب الأشد حاجة للعدالة والحرية والمساواة، وكذلك المحافظة على المال العام، وإقرار حقوقنا التي منحها الله لنا منذ الولادة.. الأمة كلها، على حد قوله، سقطعت، نتيجة لسقوط الكرامة، وعليه فإن الفرد يرتفع فيما الأمة تسقط. ولذلك، فإن الإستبداد يعتبر خيانة عظمى؛ وصدّام هو مثال حي للغطرسة. فلو كان عادلاً، فكان عليه أن يستمع لنداء العقل.

في محاولة منه للحيلولة دون الوقوع في فخ المصطلحات، يشدّد الأحمري على أنه مهما أطلق عليها سواء شورى ملزمة، حيث يتم إنتخاب اعضائها، أو الحكم العادل، وهو هدف الأمور كلها، لا يجب الوقوع على حافات المصطلحات.

في مقالة له بعنوان (انتصار الديمقراطية على الصنميّة في الانتخابات الأميركية)، ناصر الأحمري فوز باراك أوباما في الانتخابات الرئاسية. وقال (ان الديمقراطية العملية هي التي انتصرت، والتي جعلت الشعب المتعلّم والجدلي يعرف من هو الأكثر تأهيلاً وعملياً، وعليه تخلّص من عقد اللون، والنسب، والأصل. وهذا ما كفل بقاءهم وحياتهم لفترة أطول أكثر من غيرهم، إنها الأمم العملية التي تتغلب على الوثنية الرجعية)(١٣).

في إسقاطه على العالم الاسلامي، يجادل الأحمري، بأن (الصنمية، التي تهيمن على المسلمين تفضي الى تسلّم زمام السلطة من قبل الأقل حكمة، وشجاعة، ونظرة، يجب أن تضمحل، حيث أن الصنمية هذه تصوّر على أن الكفاءة، والذكاء، والعقل، والكرامة، والطيبة ليست موروثة، إنها الصنمية التي لا تسمح للمسلمين بأن يحكموا من قبل الأكفأ).

في إطار مناصرته لقيمة الحرية، فإن الأحمري ينتقد أولئك الذين يصفهم (تافهين، ضعفاء، جهّال، مضلّلين، وأميين بالرغم من كونهم يحملون شهادات جامعية والذين ينظرون الى الحرية والديمقراطية بكونها مصطلحات أجنبية وأفكار غامضة، أو بتحفظات يجلّيها جهلهم، أو لا يرون فيها مجداً قابل للتحقق، ولذلك يفضّلون العبودية بدلاً من الحرية. وعليه، يجادل بأن المشكلات ستستمر حتى تتغلب الديمقراطية على الصنمية)(١٤). كرد فعل، انتقد السلفي المتشدّد الشيخ ناصر العمر الأحمري بشدّة على خلفية مناصرة الأخير للديمقراطية الأميركية. يقول العمر بأن بعض طلاّب العلم فرحوا بفوز أوباما، ولذلك باركوا أمريكا والمبالغة في (تمجيد) مبادئها، ولذلك توافقوا مع أصدقاء أميركا وأولئك من ذوي مرضى القلب(١٥).

ورداً على ذلك، الأحمري يؤكد أنه مما لا شك فيه أن الديمقراطية هي النظام الأمثل للحكومة، إنها المثل الأعلى الموجود في عصرنا، وأفضل نظام معترف به من قبل الإنسانية عبر العصور، بل هو بلا شك مصدر إلهام للشعوب(١٦). الأحمري يبشّر بالديمقراطية العملية على أساس أغلبية الأصوات، وليس الديمقراطية الليبرالية(١٧).

ورداً على سؤال حول الأسباب القانونية للمشاركة في البرلمانات، قال المفتي السابق الشيخ ابن باز أن (لا مانع من المشاركة في البرلمان، في حال كان الهدف هو دعم الحق وليس الموافقة على الباطل، حيث أن المشاركة تعني اعتناق الصواب والانضمام إلى الدعاة إلى الله، وبالمثل، لا مانع من الحصول على بطاقة انتخابية لتمكينكم من انتخاب الدعاة الصالحين ودعم الحق وأهله)(١٨). وكان ذلك أيضاً واضحاً في رد اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء على سؤال حول حكم التصويت والترشّح. وأجابت اللجنة بأنه:

(لا يجوز للمسلم أن يعلن نفسه مرشحاً على أمل الإنضمام الى حكومة لا تلتزم بالأحكام الالهية، أو أن يعمل بخلاف الشريعة الاسلامية. فلا يجوز للمسلم أن ينتخبه أو أي شخص آخر في مثل هذه الحكومة، مالم يبتغي المرشّحون والمصوّتون المسلمون حث الحكومة على الالتزام بالشريعة الإسلامية، وذلك باللجوء إلى مثل هذه الوسيلة للتغلّب على الحكومة، وإن كان ينبغي أن يتسنّم المرشحون المنصب الذي ليس ضد الشريعة الاسلامية). ووقع على الفتوى كل من الشيخ إبن باز، والشيخ عبد الرزاق عفيفي، والشيخ عبد الله بن غديان، والشيخ عبد الله بن قعود(١٩).

وقد سئل العلماء عن الحكم الشرعي في الإنتخابات التشريعية في الجزائر سنة ١٩٩١، فقالوا: المسلمون الذين يعيشون في أي بلد لا يلتزم بالشريعة الاسلامية، عليهم أن يبذلوا كل الجهود لتطبيق الشريعة الاسلامية، وأن يدعموا جميعاً الحزب الذي يُعرف بأنه يهدف الى تحقيق هذا الهدف، وعلى الضد فإن مساعدة أي حزب لا يدعو لتطبيق الشريعة الإسلامية يعتبر حرام، وفي الحقيقة تقود أولئك الذين يفعلوا ذلك الى الكفر(٢٠). وفيما يبدو، فإن الفتوى كشفت سر المرونة المتعلّقة بالأنشطة الحزبية، لأنها تخدم الهدف، أي تطبيق الشريعة الإسلامية. وقد يكون من المفيد الإشارة إلى أن أعضاء اللجنة الدائمة للأفتاء والدعوة والإرشاد أجازوا لأهل دعوتهم الانضمام والعمل في الأحزاب السياسية، بما في ذلك العلمانية والاشتراكية منها، بهدف تأثير المسلم فيها وتوجيبها نحو الاسلام(٢١).

وقد فنّد الزعيم الثاني في تنظيم القاعدة، أيمن الظواهري، الحكم الشرعي لدى ابن باز في سماحه للسلفيين الكويتيين بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية.

وبناء على دليل فقهي وروائي وسيري، كتب الظواهري في العام ١٩٨٩ نشرة بعنوان (نصح الأمة باجتناب فتوى الشيخ بن باز بجواز دخول مجلس الأمة). وبالمثل، نشرت مجموعة سلفية، أغلب الظن على صلة وثيقة بتنظيم القاعدة، كتيباً بعنوان (حقيقة الديمقراطية)، والتي ظهرت في جزء من سلسلة أصطلح عليها (فاعلم أنه لا إله الا الله) يستدعي فيه حكماً فقهياً سابقاً لابن باز حول المبطلات العشرة للإسلام، والذي ينطبق فيه المبطل الرابع على أولئك الذي يعتقدون بجواز الحكم بغير ما أنزل أو بالإلتزام بالشريعة في المعاملات، والعقوبات، حتى وإن لم يكونوا يؤمنون بأن هذه الأحكام مفضّلة على الشريعة).


ابن باز: لا مانع من الإنتخابات (لغير السعوديين)

وأيضاً، صوّر الشيخ إبن باز في كتابه (نقد القومية العربية)، نفاذ الأحكام الزمنية هو في حقيقة الأمر (فساد كبير وكفر بواح وردّة فاضحة)(٢٢). في تعقيب على هذا الرأي، تجادل المجموعة بأن أعضاء البرلمانات هم مسؤولون عن استمرار الحكومة في الحكم على أساس القوانين الزمنية، وبالمثل، هم مسؤولون عن تشريع القوانين الجديدة، وكلا الوظيفتين كفر بواح.

وتزعم المجموعة بأنه مع الأسف الشديد، واصل الشيخ ابن باز اقتفاء أثر بعض طلبة العلم في إضفاء الشرعية على المشاركة في البرلمان المشرك على أساس الضرورة، وهذا التقليد/ الاتّباع محرّم دينياً وبهتان. ومن بين أتباع ابن باز الشيخ سفر الحوالي. وبالرغم من أن الأخير ألّف كتاباً حول (العلمانية)، والذي

تناول فيه الأصل الشركي، فقد نقلوا عن الحوالي في كتابه (العلمانية ص ٦٨٧) قوله: (من بين العيوب، أن بعض الناس يبدو أنهم يواجهون صعوبة في استعمال مصطلحات مثل الكفر والجاهلية على أولئك الذين أطلق عليها الله تشريعات، وشروط، وأشخاص بذريعة أن هذه الأنظمة، وخصوصاً الديمقراطية العلمانية، لم تنكر وجود الله، ولم تمنع أداء الفرائض العبادية، وبعض الأشخص تحت الأنظمة العلمانية يشهدون الشهادتين ويؤدّون الفرائض مثل الصلاة، والصيام والزكاة، ويحترمون العلماء، والمؤسسات الدينية..الخ. فكيف نجرؤ على القول بأن العلمانية نظام جاهلي وأن المؤمنين جاهليون).

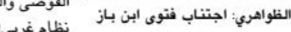
تواصل النشرة نقد الرأي الإستشاري لابن باز بأنه: مهما يكن الذي يصدر فتوى يجب أن يدرك الحقيقة القائمة، حتى لا يخدع من قبل من يطلبون الفتوى حتى لا يلبسون الواقع القبيح رداءً صالحاً، مثل أولئك الذين يسبغون على الديمقراطية المشركة حلة الدعوة الالهية. إن شروط أن تكون مفتياً تتضمن الوعي بالواقع القائم.

في محاضرة بعنوان (الممتاز في شرح بيان ابن باز)، علّق الشيخ الحوالي على نتائج الانتخابات في الجزائر في ١٩٩١ بأن (من حيث المبدأ، نؤمن بأن الديمقراطية هي من دون شك كفر، ونؤمن أيضاً بأن صعود الاسلام في الأرض لن يكون عبر هذه الوسيلة والاسلوب، ولكن السبيل الحق والطريقة هو بمناصرة ونشر عقيدة الدين، ونشرها بين الناس، وحثّهم على تطبيق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتى نصل الى مرحلة التمييز بين الخطوط. وبعد ذلك، يأتي الجهاد بإسم الله، وقيام الدين، عقب نشر العقائد بين الناس)(٢٣).

في ضوء موقف الحوالي، يمكن التمييز بين بعدين: المثالي والعملي (البراغماتي). المثالي يفرض أن الديمقراطية محرّمة دينياً، فيما البعد العملاني يملي حكماً إستثنائياً كونها قدراً وواقعاً لا يمكن الفرار منهما، ولابد للفقيه أن يدلي برأي ديني في قضية حادثة لا مفر منها، بعد أن أصبحت حقيقة واقعة. ولذا، فإنه يسمح بالإنخراط في العملية الانتخابية من أجل إنقاذ ما يمكن انقاذه، على أساس كونها أقل الضررين أو أهون المفسدتين.

وفي هذا المنعطف، ظهر اتجاهان متباينان داخل المجتمع الوهابي. وفي حين تميل الغالبية إلى تشجيع المشاركة في العملية السياسية بهدف الهيمنة عليها ومن ثم تطبيق الأجندة السلفية، فإن الاتجاه الجهادي كان يميل الى مقاطعة العملية السياسية، باعتبارها فاسدة من الناحية الدينية.

الشيخ صالح الفوزان، عضو هيئة كبار العلماء، يمثل مظهراً من مظاهر العقيدة السلفية من حيث التمسّك بمبدأ التعيين. وقد سئل عن الانتخابات، قياساً على انتخاب الخليفة عثمان (رضي الله عنه) عبر لجنة استشارية تتألف من ستة أعضاء، قال الفوزان: إذا كان الأمر كذلك، نعم، ولكن ليس من الفوضى والغوغاء، وشراء أصوات الناخبين. لا هذا ليس من الإسلام ، ولكن (أهل الحل والعقد)، أي النخبة الدينية والاجتماعية والسياسية الذين يحوزون الحق اختيار واحد، وهذا هو الحكم الإسلامي في الانتخابات. الفوضى والغوغاء والنساء والأطفال هي نظام غربي(٢٤).


الظواهري: اجتناب فتوى ابن باز

غني عن القول، فإن مثل هذا النقد اللاذع ضد مبدأ الانتخابات، ينسجم مع العقيدة السلفية الأصلية من حيث الموقف من الابتكارات الحديثة، والتي لا سند لها أو دعامة في كتاب الله وسنة رسوله المصطفى (ص)، وتراث السلف الصالح. ومع ذلك، فإن إتجاهاً مؤقّتاً برز من السلفية السائدة والرامي إلى إحلال موقف متوازن تجاه الحقائق المتغيرة على أساس توازن بين (المفاسد) و(المصالح). ونتيجة لذلك، مثل هذا الموقف يشير إلى ميل أيديولوجي عميق الجذور، أي الإعتقاد بأن المؤمنين السلفيين قد يعيدون من خلال سماتهم الخاصة إحياء النموذج الأصلي للمجتمع الإسلامي.

وفي سؤال حول موقفه من المشاركة في الانتخابات البلدية (جرت في العام ٢٠٠٥)، أجاب الشيخ عبد الله بن جبرين، العضو السابق في هيئة كبار العلماء: (بالنظر الى أهمية الانتخابات، والنتائج المنتظرة منها فيما يخص تحسين الوضع في البلاد، واختيار الأصلح والأهم للبلاد وللمؤمنين، فإننا نرى أهمية المشاركة في هذه الانتخابات، واختيار الأصلح من بين المرشّحين، الذين يتميّزون بالخبرة، والمعرفة، والصلاح، وخدمة المشاريع البلدية، وبالأمل في أن المرشّحين ينتمون الى أهل الأعمال الصالحة والصلاح.. وأن يختاروا ما يناسب هذه البلاد، واختيار الأشخاص الصالحين والراشدين. ومتى ما تقدّموا، فإن ذلك خير في الوقت الحاضر والمستقبل). وغني عن القول، أن أهل الخير المقصودين في فتوى الشيخ ابن جبرين ينتمون حصرياً للعقيدة السلفية، ويمتثلون بتعاليمها وأحكامها كيما تحظى بدعم ومباركة هيئة كبار العلماء، الذين حثوا أتباعهم بشكل غير مباشر للتصويت لصالح مرشحين معينين.


الحوالي: الديمقراطية كفر دون شك!

وعلى مايبدو، فإن الفتاوى السياسية التي أصدرها علماء الوهابية، أثارت جدالاً ساخناً مفتوحاً وسط كثير من المراقبين، حيث أن الدولة لم تعد كياناً علمانياً تحت تأثير رجال الدين، فقد أصبحت دولة ثيوقراطية. وعليه، فإن تأثير العامل الديني في الشؤون الدنيوية حصراً سيقود دون مناص إلى تشويه وظيفية الدولة فيما يتحقق العدل، والمساواة، والحريات. وما يبعث على السخرية، أن الجماعات السلفية في الكويت والبحرين إلتزمت فتاوى صادرة من قبل علماء وهابيين في موضوع الانتخابات، بينما لم يلتزموا بفتاوى أخرى، مثل تحريم قيادة المرأة للسيارة.

وزير التعليم السابق في الكويت أحمد الربعي انتقد النزعة الإنتقائية للسلفيين في الكويت في اتّباع الفتاوى. وكتب: (إذا كانت المسألة هي الانصياع للفتاوى فالمفروض أن يتم الالتزام بفتوى قيادة السيارة. بل ان هؤلاء السلفيين كانوا يأخذون على الاخوان دخولهم البرلمان (مجلس الأمة) في السابق، وقد كانوا ضد دخول الرجل للبرلمان، ثم افتى زعيمهم ونقل عن الشيخ بن عثيمين رحمه الله، شفاهة «ادخلوها.. اتتركونها للعلمانيين والفسقة؟» وينقل عن الشيخ الالباني رأيه بعدم جواز الترشيح للبرلمانات ولكنه يقول إنها مسألة خلافية) (٢٥).

الفوزان: بدعة الانتخابات

من الجدير بالذكر هنا أن الشيخ ابن عثيمين سئل في ما يعرف بـ (اللقاء المفتوح مع الشيخ ابن عثيمين، شريط رقم ٢١١): ما هو الموقف الشرعي من الإنتخابات في الكويت، أخذاً بنظر الاعتبار أن غالبية الاسلاميين والدعاة الذين شاركوا كانوا قد تعرضوا للتضليل من الناحية الدينية؟ وأيضاً: ماهو الموقف الديني من الانتخابات الفرعية القائمة على التحالفات القبلية؟ وكان الجواب على النحو التالي:

أعتقد بأن الانتخابات واجبة، ويجب أن نختار الشخص الصالح، لأنه إذا أخفق الناس الأخيار من فعل ذلك، من سيحل مكانهم؟ يجيب: الناس الأشرار، أو الناس السلبيون الذين ليس فيهم لا خير ولا شر، وإنما يتبعون من له صوت أعلى، يجب أن نختار من يناسب، فإذا قال شخص ما: لقد اخترنا شخصاً، ولكن غالبية المجلس كانت على خلاف ذلك، نقول: لا مشكلة، فقد يضع الله البركة في هذا الواحد ويوصل رسالة العقيدة الصحيحة ومن ثم سيكون له تأثير، ولكن نحن بحاجة الى المخلصين لله، ونحن ننظر في الأشياء المادية والنظرة الحسية، ولكن لا نأخذ في عين الاعتبار كلمة

الله.. أقول: حتى لو اشتمل البرلمان على عدد قليل من الأخيار والصالحين، فيجب أن يؤمنوا بالله العظيم الجبّار. ومن يقول بأن البرلمان هو غير جائز من الناحية الشرعية، أو لا يشمل المذنبين، أو يجلس معهم، فنقول بعد ذلك: هل نجلس ونتفق معهم؟ ويجيب: نحن نجلس معهم لنبين لهم الحق(٢٦).

وأبعد من ذلك، قال: (بعض الأخوة العلماء يقولون بأن المشاركة غير جائزة شرعاً، لأن الرجل الحق يجلس مع الآخر الشرير)، ويتساءل: (هل الرجل الحق يجلس كيما يتحوّل الى شرير أو ليرشده الى الطريق الحق؟ إذا لم ينجح في الجولة الأولى، فإنه سينجح في الثانية).

عدم وجود البنية التحتية للديمقراطية يسهّل بصورة حتمية عزل وقمع، وحتى اعتقال أو إعدام المخالفين لفتاوى العلماء الوهابيين

وسئل عما اذا كانت الانتخابات الفرعية على أساس الانتماءات القبلية، أجاب الشيخ ابن عثيمين: (كلها نفس الشي ـ أي أن كل أشكال الانتخاب واحدة في المؤدى، فالهدف هو أن تختار الشخص الصالح).

ويجب التذكير هنا أن هذا الرأي لا ينطبق على المسلمين الذين يعيشون في الغرب، أو في بلد غير مسلم، ولكنه يقتصر على المسلمين في الكويت ، وقال بأن (إذا صوّت المسلمون، وإذا كان المسلمون) يلمح إلى موقف المذهب الوهابي من المجتمعات التي تقع خارج حدود العقيدة السلفية.

وأصدر الشيخ محمد ناصر الألباني، المحقق السلفي المعروف في علم الحديث، فتوى فيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية في الجزائر والأردن في عام ١٩٩١. ويؤكد:

(لدينا موقفان من الانتخابات، فالذين ليس لديهم معرفة قد يظنون للوهلة الأولى أنهما متناقضان، ولكنهما ليسا كذلك: الأول، نحن لا ننصح الأفراد أو الجماعات المسلمة بترشيح أنفسهم لهذه البرلمانات. الثاني: نطلب من المسلمين في أي بلد في العالم ما يلي: إذا كانت الحكومة تفرض نظاماً إنتخابياً، حيث يتنافس المحازبون للفوز بمقاعد في البرلمان بأعداد كبيرة لأعضاء حزبهم. في هذه الحالة، إذا تم ترشيح بعض المسلمين، ونحن ننصحهم بعدم القيام بذلك، ولكن اذا فعلوا لدينا موقف آخر، ثم نقول: إن الحكم الشرعي يقتضي في حالة كان المسلمون عالقين بين فسادين إثنين، وجب عليهم اختيار أقلهما فساداً، وهو البرلمان، والذي سيدار، شئنا أم أبينا، من قبل غير المسلمين. وهناك أيضا فرق كبير بين المرشحين للبرلمان، وإن كان الجميع مسلمين، ولكن بعضهم من الأخيار وبعضهم أشرار، وبعضهم يخدم قضية الإسلام وبعضهم يخدموا مصالحهم، أو كتلتهم، أو حزبهم. فهم لا يعيرون أي إهتمام لمصالح الإسلام. فلا بد أن يختار الناخبون المسلمون المشاركون في الإنتخابات المرشّحين النافعين للإسلام، وحين نقول بأن المسلم لا يجب أن يسعى للدخول في البرلمان، لأنه سيدمّر نفسه الى جانب مخالفته لأحكام الشريعة الاسلامية).

ومع ذلك، يستدرك الألباني قائلاً بأن ليس كل الناس تلتزم بفتواه، رغم أنها على الحق وهناك آخرون من يجادل ويخالف، بغض النظر عن كونها خطأ أو أنهم قادرون على أن يكونوا من أهل الاجتهاد. وهذا واقع، فكثير من المسلمين الأخيار سيسعون للإنتخابات في البرلمانات، وسينصحون الأفراد المسلمين للتصويت لصالح الأخير، وليس للكفّار (الشيوعيون وغيرهم). وهذا سيقلّل من شأن الشر، وبدلاً من البقاء في البيوت وليس المشاركة في اختيار نوابك(٢٧).

وتكشف الآراء الدينية للعلماء عن حقائق كبيرة، فهي من جهة تؤكّد على الرؤية العقدية إزاء المجتمعات غير الوهابية، والتي تحكم، وفق المعايير العقدية الوهابية، بواسطة قوانين غير إلهية. بعد ذلك، فإن استراتيجية التغيير لدى الوهابية تتباين، فبينما يميل علماء الى مقاطعة العملية السياسية، حيث أن المشاركة فيها تسبغ مشروعية عليها، فإن علماء آخرين يميلون الى المشاركة في الانتخابات ولكن بنيّة مستترة لناحية تغيير الوقائع السياسية على الأرض. وباختصار، فإن المحازبة الوهابية تستعمل الانتخابات لإجهاض الديمقراطية، والتي قد تأتي بأشخاص غير وهابيين الى السلطة.

وملخص القول فإن المناظرة حول الديمقراطية في السعودية تواجه عقبتين أساسيتين: دينية وسياسية. بالنسبة للإسلاميين السلفيين، فإن تأييد الديمقراطية سيعتبر معصية لفتاوى العلماء، وعليه سيوضع في خانة (الشرك الصريح)، والذي قد يؤدي الى الكفر، ومن ثم قد يتم تصنيفه في إطار ردة، والذي يضعه أمام خيارين: التوبة أو العقاب (التعزير والإعدام).

بالنسبة للإسلاميين من مختلف المدارس الفكرية، الذين يناصرون الديمقراطية بصورة علنية، سيتم تصوّير موقفهم على أنه نشاط احتجاجي، أي نزع الشرعية عن الحكم السعودي، وربما إتهامهم بالتعاون مع حكومة أجنبية. على سبيل المثال، بعد النشاطات الاصلاحية في يناير ٢٠٠٣، وجّهت الحكومة السعودية تهمة للإصلاحيين بتهديد الوحدة الوطنية، والتعاون مع أطراف أجنبية. المثير للسخرية، أن الأمراء السعوديين يفضّلون عدم الكشف عن هوية تلك الأطراف الأجنبية، بالرغم من كونهم معروفين، وهم الأميركيين في المقام الأول.

فقد قال الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية في مؤتمر صحافي مع وزير الخارجية الأميركي الأسبق كولن باول (هؤلاء الأشخاص يسعون لإحداث شقاق في وقت كانت البلاد تبحث عن وحدة وطنية ورؤية واضحة، وخصوصاً في وقت تواجه فيه تهديداً إرهابياً)(٢٨). وبعبارة أخرى، اعتبرت الاصلاحات تهديداً لوحدة الدولة السعودية. هذا، أيضاً، يعني أن النية الحقيقية لمن يسمون بالأمراء الليبراليين لم تكن مع الإصلاحات.

هذا يقودنا إلى مختلف العوامل التي تسهم في: إما التخلي عن، أو تأجيل المناقشة حول الديمقراطية في المملكة السعودية. ومن الأهمية بمكان أن نؤكد على البيئة السياسية والاجتماعية والدينية التي تطرح فيها موضوعة الديمقراطية للنقاش والتداول. هذا يلمح الى طبيعة وعي الاسلاميين في السعودية بمصطلح الديمقراطية. حتى نهاية الثمانينات من القرن الماضي، أعتبرت الديمقراطية معادية للمجتمع الديني المحافظ، بل جرى تصويرها على أنها أحد وسائل الغزو الغربي للعالم الإسلامي.


الفوزان: مع الإنتخابات بدون نساء واطفال وفوضى وغوغاء!

وغني عن القول، إن مثل هذه القناعات أرضت الحكم السعودي، والذي سيشجّع الناس على الحرب ضد التدخل الأجنبي، في حين يفيد الأمراء السعوديون من الموقف الشعبي من الديمقراطية لتعزيز حكمهم ومشروعيته.

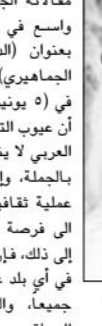
بالنسبة للسلفيين، فإن الخطاب السياسي كان حتى ذلك الحين غير متماسك وغامض، ببساطة لأن الهيكل التنظيمي للإسلاميين السلفيين ليس قوياً بدرجة كافية، فهم مبعثرون داخل المجتمع السلفي في نجد. على أية حال، فحتى نهاية التسعينيات من القرن الماضي، من الصعوبة بمكان تحديد علامة فارقة في الموقف من الديمقراطية في الأدبيات السلفية، بما في ذلك، المعتدلين نسبياً. المثير للدهشة، أن عدوى التسييس فشلت في زحزحة الآراء المتطرفة لدى الناشطين السلفيين، بشأن شكل الحكومة التي يتمسّكون بها.

ومع ذلك، فإن الانقسام داخل المجتمع السلفي بعد الحادي عشر من سبتمبر جلبت إلى السطح إتجاهاً جديداً، يميل الى اعتناق مبدأ الديمقراطية وإن ضمنياً. على سبيل المثال، قدّم الكاتب السلفي محمد علي المحمود مقالات جريئة في الصحف المحلية، ينتقد فيها بشدة السلفية التقليدية والمتطرفة ، كونها معارضة للثقافة الديمقراطية.

مثل بعض منظري الديمقراطية، يجادل المحمود بأن الديمقراطية لن تنمو

بصورة طبيعية في التربة التي ليست مستعدة لمثل هذا المفهوم. وبعبارة أخرى، فإن الديمقراطية تتطلب بنية تحتية مما يساعد على تعزيز الديمقراطية، أي وجود منظمات مجتمع مدني، وحرية الصحافة، والتعبير والاحتماع في سبيل تخصيب الوعي الشعبي بالديمقراطية (محمد على المحمود، ديمقراطية ما قبل الديمقراطية، بداية أم نهاية، صحيفة الرياض، ١٠ يوليو ٢٠٠٧).

وعلى الرغم من أن المحمود يبدو أنـه قد تخلّى عن انتمائه السلفي، أيديولوجياً على الأقل، لكنه لا يزال ضمن فئة الإسلاميين السعوديين، وأن مقالاته الجريئة لا تـزال تحظى بنفوذ واسـع في المجتمع السلفي. في مقال بعنوان (الديمقراطية ومعادلة الوعي الجماهيري) نشرت في صحيفة الرياض في (٥ يونيو ٢٠٠٨)، لفت المحمود الى أن عيوب التجارب الديمقراطية في العالم العربي لا ينبغي أن تبرر رفض المفهوم بالجملة، وإنما ينبغي دعمها. وكونها عملية ثقافية، فإن الديمقراطية تحتاج الى فرصة للتطور تدريجاً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نجاح التجربة الديمقراطية في أي بلد عربي معين هو نجاح للعرب جميعاً، والعكس بالعكس. وفي هذا السياق، يبدو المحمود داعماً للديمقراطية الشعبية، لكونها آلية أو أداة بيد الناس في المجال العام. واستناداً إلى اطروحة جوستاف لوبون وسيمون فرويد في سيكولوجية الجماهير، فـإن المحمود يفضّل الديمقراطية الليبرالية، بوصفها الصيغة المثالية لتطوير الديمقراطية وسط الشعب، حيث تنخرط الجماهير مباشرة في الحياة السياسية وترسم شكل الديمقراطية الخاص بها، والتي هي استيعابية وشاملة.




المحمود: الديمقراطية لا تنمو في بيئة سلفية

ويحذر المحمود من اختطاف الديمقراطية من قبل المتطرفين، عبر اللجوء إلى الجماهير التي تتبع لها. ويؤكد أنه: لم يتم اختراق الديمقراطية في عالمنا العربي والإسلامي من قبل الجماهير، بل من قبل الأصوليين الذين لديهم الوسائل لاستخدام الجماهير بهدف الهيمنة على الديمقراطية. إنه يشير إلى المساواة بين جميع المواطنين باعتبارها مظهراً للسلوك الديمقراطي، والتي يلتزم بها المتطرفون أثناء الحملات الانتخابية، في حين يحتفظون بأجندة خفية يجري تطبيقها بعد الإنتخابات. على هذا النحو، يدعو المحمود إلى تقليص تأثير الجماهير إلى أن تكون قادرة على إجهاض محاولات تضليلها، من قبل أولئك الذين يملكون قدرة تعبئة مشاعر الناس لأغراضهم الخاصة.

في مصطلحات وتعبيرات غامضة جداً، طالب أعضاء ما يعرف بـ (منتدى الملكية الدستورية) الذي يقوده الأديب والناشط السياسي عبد الله الحامد، باستعادة مجلس الشورى من الحكومة. وفيما تعمّد الحامد تفادي مصطلح الديمقراطية، فإن ٩٩ سلفياً تقدّموا بعريضة الى الملك عبد الله في الأول من بريل ٢٠٠٧ طالبوا فيها بتطبيق الإصلاحات التي تبناها في العام ٢٠٠٣، بشأن تطبيق العدل، وحكم الشورى، وتوزيع الثروة والسلطة، والسماح لمنظمات المجتمع المدني بالعمل بحرية.

وفي الخلاصة: أصبح واضحاً منذ مطلع التسعينيات أن ما يقرب من جميع القوى السياسية الإسلامية تخلّت عن أهدافها الثورية والتحول نحو الديمقراطية والاعتدال السياسي.

ولابد من الإشارة هنا الى أن التحول نحو الاعتدال قد لا يدوم طويلاً في حال أصرّت الحكومة على رفض أو تشويه مطالب الغالبية العظمى من السكان، فقد يولّد الاحباط السياسي قناعات جديدة، تستند الى التناقضات بين أهدافها الاستراتيجية والتكتيكية. فقد تخرج من بين عباءة القوى السياسية المعتدلة اتجاهات متطرّفة، وقد تتخلى القوى نفسها عن خيار الاعتدال، إذا لم يفضي الى نتيجة عملية. وباختصار، فإن اعتناق الديمقراطية في بلد مازال يرفض السير في بداية الطريق اليها يجعل عوامل التشدّد صالحة.

فبدون المشاركة الفعالة من جانب الإسلاميين وغيرهم في عملية صنع القرار، فإن من المرجح جداً ظهور جماعات راديكالية يمكن أن تسهم في مرحلة جديدة من التطرف الديني. ويمكن أن تجد هذه الجماعات في عوامل تحريضية جديدة: عهد جديد للاستعمار، وإصلاحات مشوهة، وعولمة متوحشّة، وهوية ممزّقة، واحباط سياسي، وحرمان اقتصادي.

المصادر

١ مقابلة مع الشيخ حسن الصفار، بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٨٦ مجلة (الثورة الاسلامية) الناطقة باسم منظمة الثورة الاسلامية في الجزيرة العربية، عدد ٧٢، مارس ١٩٨٦، ص ٢٤.

٢ الدرر السنية في الأجوبة النجدية، جمع عبد الرحمن العاصمي النجدي، (د.م.ط) الطبعة الثانية، ٢٠٠٤، الجزء الأول ص ١٧٣

٣ http://www.saihatalthagafy.com/main/news.php?action=show&id=٢٢

٤ http://www.rasid.com/artc.php?id=٢٦٥٠٩

٥ محمد المحفوظ (محرر)، المواطنة والوحدة الوطنة في المملكة العربية السعودية، بيروت ٢٠٠٨، ص ١٤٣

٦ المصدر السابق ص ص ١٧٣، ١٧٥

٧ مقابلة مع الشيخ حسن النمر، إعداد إيمان القحطاني، ميدل ايست ترانسبيرنت، بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠٠٨

٨ جريدة الاهرام مايو (٦-١٢) ٢٠٠٤

٩ Samia Nakhoul, Saudi Arabia's Clerics Set Boundaries on Reforms, Reuters February ١st، ٢٠٠٤

١٠ الشيخ ناصر العمر، على بصيرة، بتاريخ ١٧ ربيع الثاني ١٤٢٧هـ نشر على موقعه الرسمي، المسلم.

١١ الشيخ ناصر العمر، على بصيرة المصدر السابق، الجزء الثاني

١٢ http://www.alhamid.info/bdostori٢.htm

١٣ محمد الأحمري، الفجر الكاذب للديمقراطية، ٢١ إبريل ٢٠٠٦

١٤ محمد الأحمري، انتصار الديمقراطية على الوثنية في الانتخابات الاميركية، مجلة (العصر)، ١٢ نوفمبر ٢٠٠٨

١٥ الشيخ ناصر العمر، تعليقان على نتائج الانتخابات الأميركية، بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠٠٨، موقع المسلم.

١٦ برنامج (إضاءات) على قناة (العربية) مقابلة مع الأحمري بتاريخ ٢ فبراير ٢٠٠٩

١٧ مجلة (العصر) الالكترونية، مصدر سابق

١٨ http://www.islamweb.net/ver٢/Fatwa/ShowFatwa.php?Option=FatwaId&lang=A&Id=٥١٤١

١٩ فتاوى اللجنة الدائمة، الجزء ٢٣، ص ص ٤٠٦-٤٠٧

٢٠ فتاوى اللجنة الدائمة، الجزء الأول، ص ٣٧٣

٢١ فتاوى اللجنة الدائمة، الجزء ١٢، ص ٣٨٥

٢٢ الشيخ بن باز، نقد القومية العربية، منشور في موقعه الرسمية، ص ٢٧

٢٣ http://www.alhawali.com/index.cfm?method=home.SubContent&contentID=٣٥١٣

٢٤ الشيخ صالح بن فوزان الفوزان، حكم الانتخابات، فتوى رقم ٨٠٢٧ منشورة في موقعه الرسمي على الانترنت

٢٥ أحمد الربعي، حرب فتاوى، صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٠٥

٢٦ حكم الانتخابات، مقتطفات من سلسة محاضرات بعنوان (الباب المفتوح، شريط رقم ٢١١، للشيخ ابن عثيمين

٢٧ مقتطفات من شريط رقم ٣٤٤، من سلسلة محاضرات بعنوان (الهدى والنور)

٢٨ NEIL MACFARQUHAR, Saudis Uneasily Balance Desires for Change and Stability, The New York Times, May ٤، ٢٠٠٤



فتنة الوهابية في مصر

شبهة العمالة والفتنة

الـوهـابيـة في مـصـــر

سعد الشريف

منذ تولّيه سدّة الرئاسة في العام ١٩٧٠ أطلق الرئيس المصري الأسبق أنور السادات العنان لبعض الجماعات الدينية لمواجهة التيارات القومية واليسارية التي نشأت في ظل الحركة الناصرية، وكان ذلك إيذاناً بتقويض الأخيرة باعتبارها منافساً ومصدر تهديد لحكمه، لأنها الشريك الطبيعي والشرعي في الثورة الناصرية. أفادت الوهابية من قرار السادات، وبدأت الحكومة السعودية تموّل وتشجّع عدداً من الشخصيات المغمورة في الغالب على تنشئة تيار سلفي داخل مصر، ودفعت به لخوض معارك أيديولوجية ذات طابع طائفي أحياناً عديدة، وساعد ذلك أجواء الحرب العراقية ـ الإيرانية خلال السنوات من ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨، وإطلاق النظام السعودي لحملة طائفية عبر نشر كتابات سجالية وإحياء ما اندثر من خلافات بين المسلمين الغابرين، من أجل إرساء وجود التيار السلفي. وكما الوهابية التي لم تنشأ إلا على قاعدة خصامية وعدوانية مع الآخر القريب والبعيد، فإن التيار السلفي الوهابي في مصر بدا وكأنه منصرف عن السياسة، ومنشغل بالنشاط الدعوي الصرف، ولكن هذه المواربة لم تكن تنطلي على الشعب المصري الذي اكتشف سريعاً أن التيار السلفي الوهابي في مصر هو مرتبط حميمياً بالنظام المصري، بل تحوّل بعضهم إلى عيون أمن الدولة وسط التيار الاسلامي العام، وكان بعضهم يرصد نشاطات الشخصيات القيادية في الجماعات الإسلامية الكبرى مثل الإخوان المسلمين. نلفت هنا إلى أن العناصر القاعدية المصرية تنتمي إيديولوجياً وحركياً للتيار السلفي الوهابي الذي نشأ في مصر في مطلع الثمانينات.

أخذت السلفية الوهابية شكلها التنظيمي من خلال جماعة أنصار السنة المحمدية بمصر (تأسست عام ١٩٢٦) بمدينة القاهرة، على يد الشيخ محمد حامد الفقي ومشاركة الشيخ محمد عبد الوهاب البنا وصالح الشريف وآخرين، في رد فعل، حسب الأدبيات الوهابية، على انتشار الشركيات والبدع في مصر، وكذلك تسلّط التصوف والصوفية على المناحي الفكرية والمؤسسات الدينية.

وسافر الشيخ الفقي الى الحجاز لمدة ثلاث سنوات تشرّب خلالها التعاليم الوهابية وحظي بدعم آل سعود، وبعد عودته الى مصر دب النشاط في الجماعة بعد انحسار نشاطها الدعوي. وكان لافتاً أن الفقي تلقى أموالاً طائلة من آل سعود، كما ظهر في الزيادة السريعة والملحوظة لأعداد فروع الجماعة في القاهرة والجيزة والاسكندرية ومحافظات أخرى، فيما تزايد أعداد الأتباع الذين بلغوا الآلاف. كما أنشأ الفقي مطبعة بإسم الجماعة، لنشر كتب إبن تيمية وابن القيم.

اكتشف الشعب المصري سريعاً أن التيار السلفي الوهابي مرتبط حميمياً بأمن الدولة، فكان عيون وآذان الجهاز وسط التيار الاسلامي العام

توفي الفقي سنة ١٩٥٩، وتعاقب على رئاسة الجمعية علماء آخرون مثل الشيخ عبد الرزاق عفيفي، وهو أحد علماء أول هيئة لكبار العلماء بالجماعة. وقد طلب منه مفتي آل سعود الشيخ محمد بن ابراهيم بالسفر الى السعودية للتدريس بدار التوحيد بالطائف، وفي عام ١٩٥٠ نقل للتدريس بالمعاهد العلمية وكلية الشريعة بالرياض. وتدرّج عفيفي في المناصب الدينية حتى أصبح نائباً لرئيس اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء وعضواً في مجلس هيئة كبار العلماء الذي شغله حتى وفاته في أغسطس ١٩٩٤. وقد تولى عفيفي رئاسة الجماعة في ٢٧ أغسطس ١٩٥٩، فيما كان محمد خليل الهراس نائباً له.

وكان أيضاً من بين رؤوساء الجماعة الشيخ عبد الرحمن الوكيل، وقد انتدب للعمل بالمعهد العلمي بالرياض بصحبة الشيخ محمد بن عبد الوهاب البنا، أحد المؤسسين الأوائل للجماعة سنة ١٩٥٢.

ومن علماء الجماعة الشيخ عبد الظاهر أبو السمح إمام الحرم المكي، مؤسس ومدير دار الحديث الخيرية بمكة المكرمة، والشيخ عبد الرزاق حمزة عضو هيئة كبار العلماء بالسعودية، والشيخ محمد عبد الوهاب البنا المدرس بالحرم المكي.

وقد أوكلت السعودية للجماعة الإضطلاع بمهمة نشر العقيدة الوهابية في أرجاء القارة الأفريقية فأسّست لها فروعاً في السودان وإريتريا وليبيريا وتشاد وإثيوبيا وجنوب أفريقيا وبعض الدول الأفريقية، وكذلك بعض الدول الآسيوية مثل: تايلاند وسيرلانكا، وفي كل دولة تقريباً يوجد للجماعة مركز تتبعه فروع موزعة على المناطق والأقاليم، إلا أنه لكل جماعة قيادة مستقلة في كل دولة مع أنه يجمعهم جميعاً منهج واحد.

وهدف الجماعة، هو هدف الوهابية المعلن والثابت في المراجع العقدية الخاصة بها هو (العمل على توحيد المسلمين تحت عقيدة واحدة ومنهج تشريعي واحد على أساس من المنهج السلفي ـ لأنه لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها). أي بكلمات أخرى (توهيب) الأمة، واعتبار أن كل من هو خارج العقيدة الوهابية ليس بمسلم. وكل الاشتقاقات اللاحقة إنما هي فروع على هذا الأصل مثل (الدعوة إلى تجديد الدين على هدي السلف وأئمة السنة، والإجتهاد لمعرفة حكم الله في النوازل والمستجدات حسب الضوابط الشرعية. وإتباع السياسة الحكيمة دون استعجال أو صدام لإقامة شرع الله تعالى في الأرض).

الغريب أن الجماعة وهي تنفي مشتركات النظام السياسي الإسلامي مع الأنظمة الاخرى الديمقراطية والاشتراكية والعلمانية والخ، فإنها لا تحدد شكل الحكم الاسلامي اللهم إلا أن يكون خلافة إسلامية، ولكن دون تحديد آلية تطبيقها، أي آلية تداول السلطة، هل هو بالانتخابات، أو القهر، فذلك لا تفصيل فيه. بل جاء في توصيات مؤتمر الخرطوم عام ١٩٨٩ الذي عقدته الجماعة بأن (الديمقراطية نظام كافر لأنها تعطي الإنسان حق التشريع..)، ويقبل المشاركة في الانتخابات فقط من باب مزاحمة (أهل الديمقراطية لتقليل شرّهم)، وتنفي شرعية أي حزب سوى الجماعة، وقد جاء في أصول الدعوة (ترى الجماعة شرعية العمل الجماعي ولا تقر التحزب لغير السنة والجماعة، وتقر التنظيم بالضوابط الشرعية).

وتثبّت الجماعة أصولها الفكرية ومرجعيتها على النحو التالي: مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم ومحمد بن عبد الوهاب وعلماء الدعوة في الجزيرة العربية والشوكاني والصنعاني والألباني وغيرهم من

وزارة الأوقاف: هادموا الأضرحة يحاربون الله ورسوله

أوضحت وزارة الأوقاف المصرية أنه فى هذه الأيام خرجت علينا فئة من ذوى المفاهيم المغلوطة لتضل الناس بغير علم وتقوم بالتطاول على الأولياء وأضرحتهم بالحرق والهدم، فحادوا الله تعالى ورسوله، وآذوا مشاعر المسلمين عامة والمصريين خاصة. وقالت إن بناء الأضرحة أمر مشروع دلت عليه النصوص لقول الله تعالى: (قال الذين غلبوا على أمرهم لنتخذن عليهم مسجدا)، وعن سعد بن أبى وقاص قال فى مرضه الذى هلك فيه (الحدوا لى لحدا وانصبوا على اللبن نصبا كما صنع برسول الله).

وأكدت الأوقاف أن الرسول صلى الله عليه وسلم دفن فى حجرة مبنية ولو كان ذلك خاصا به لما دفن بجواره أبو بكر وعمر رضى الله عنهما، ولو كان البناء غير جائز لهدموه قبل دفنه، أو لما جددوه بعد الانهدام. وقالت أجمع علماء الدين الإسلامى فى كل عصر على حرمة الاعتداء على أضرحة الصالحين بالإساءة أو الهدم لمخالفة ذلك لروح الشريعة الإسلامية، وقالت إن من يفعل ذلك يسعى فى الأرض فسادا ويحاول إشاعة الفوضى فى المجتمع وزعزعة أمن الوطن واستقراره.

وأكدت الوزارة أن القانون المصرى يجرم فى المادة رقم ١٦٠ من قانون العقوبات هدم الأضرحة ويحكم بالحبس والغرامة لكل من ينتهك حرمة القبور أو الجبانات وخاصة إذا ارتكبت أى من هذه الجرائم المنصوص عليها بغرض الإرهاب. مضيفة بأن وزارة الأوقاف تقوم بالوقوف ضد هؤلاء بتنظيم لقاءات موسعة مع مجموعات من أئمتها المميزين لتبصيرهم بخطورة هذه التصرفات وتنبيههم على ضرورة التصدى لأصحابها بالفكر والحجة والبرهان، وهى فى الوقت نفسه تؤكد بأن الدفاع عن أهل البيت والأولياء والصالحين من أوجب الواجبات التى فرضها الإسلام.

علماء الدعوة السلفية. نلفت هنا الى أن مشايخ الجماعة لم يصنّفوا كتباً، ولكنهم اضطلعوا بمهمة تأسيس المعاهد والجامعات الشرعية ووضع المناهج في المملكة، ويعلّق الوهابيون بأن ذلك (أثار أعداء دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ضدهم وتسميتهم بالوهابية).

ولذلك، فإن الجماعة ترى بأن إقامة الدولة الإسلامية (التمكين) لا يتحقق إلا بنشر التوحيد الخالص؛ فهو شرط لتحقيق وعد الله بالنصر وعودة الخلافة، وترفض بشدة العمل المسلح ضد الحكومات، وتعتبره خروجا لا ينتج عنه إلا اتساع دائرة الفتن.

كان متوقّعاً أن يلعب السلفيون دوراً مغايراً بعد سقوط نظام مبارك، وكان متوقعاً أيضاً أن تدخل السعودية أموالها وأتباعها لبدء الثورة المضادة

تجدر الإشارة إلى أن الحكومة المصرية قررت إدماج (جماعة أنصار السنة) في (الجمعية الشرعية)، بهدف تحجيم نشاطها السياسي والدعوي بعد أن بدت كما لو أنها تهدف إلى إحداث انقسامات داخلية والتموضع في الساحة على أساس هذا الإنقسام. واستمر الإلتحام بين الجماعة والجمعية حتى عام ١٩٧٢، ولكن مع وصول الشيخ رشاد الشافعي أعلن عن الجماعة مرة أخرى باعتبارها كياناً مستقلاً، وساعد على ذلك قرار الرئيس المصري السابق أنور السادات بتشجيع الجماعات الإسلامية على الانتشار في مواجهة الأحزاب السياسية والتيارات الناصرية والقومية.

بخصوص الجمعية الشرعية، فقد تأسست على يد الشيخ محمود خطاب السبكي سنة ١٩١٢، تحت إسم (الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية)، وكان الهدف الأساسي للجمعية هو الوعظ والإرشاد والدعوة إلى الالتزام بالسنة ومحاربة البدعة. وأسست لها مئات الفروع في مختلف أنحاء مصر، وحظيت بدعم واسع من السعودية، فكانت تسعى من خلال الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الى تحقيق إنتشارها الإجتماعي. وكان من أهداف الجمعية: نشر التعاليم الدينية الصحيحة والثقافة الإسلامية لإنقاذ المسلمين من المعتقدات الفاسدة، وإنشاء المساجد، والقيام بواجب الرعاية الاجتماعية من خلال إعانة المنكوبين، وإنشاء المستشفيات لمعالجة الفقراء، وتحقيق مبدأ التضامن الاجتماعي من خلال رؤية إسلامية.

وسعى الشيخ السبكي الى إبعاد الجمعية عن النشاط السياسي لتحصينها من غائلة الحكومة، ولطالما كرر في خطاباته بأن جمعيته لا تتعرض للأمور السياسية. ويقول أحد العارفين أن هذا الموقف ساهم في توفير أرضية مناسبة للجمعية في الإستمرار والإنتشار، ولم تجلب انتباه وخوف السلطة منها.

وشأن الجمعية، والسلفيين المستقلين، فإن أغلب الجماعات والتيارات السلفية في مصر تأثرت بنحو وآخر بالسلفية الوهابية السعودية، التي كانت تمدّها بالأفكار والأموال. على سبيل المثال، يعلن أغلب التيارات السلفية في مصر بأنها ضد الانخراط في الشان السياسي، ولكنها على استعداد للخوض في شؤون البلاد السياسية، بل يتحيّنون فرصة الانغماس في الشأن السياسي من باب إبعاد الخصوم عن مجال التأثير في أفكار الناس والتحكّم في مصائرهم. و(كان رموز التيار يبدون آراءهم في الشأن السياسي في جلسات سرية لأتباعهم المقربين، ويقتصر كلامهم السياسي على شرح تصوراتهم للواقع السياسي ومشكلاته، ويعتبرون هذا الكلام من الأسرار التي يكون من المحظور على الجميع إذاعتها خارج نطاق الذين حضروا هذه الجلسات، وقيل أيضا إن أكثر هذا التيار لا يمانع من المشاركة في التصويت في الانتخابات النيابية وغيرها من أنواع الانتخابات لدعم محاولات الإصلاح..)، حسبما جاء في بحث عن السلفية في مصر لصلاح الدين حسين.

وقد برزت الجماعة السلفية في الإسكندرية في سبعينيات القرن الماضي كأحد أشكال المواجهة العلنية مع تيار الإخوان المسلمين، من خلال النشاط الطلابي في الجامعات، وظهرت الجماعة الاسلامية التي انضم معظم أفرادها الى جماعة الإخوان المسلمين، باستثناء قلة من الطلبة من جامعة الاسكندرية يقودها محمد إسماعيل المقدّم، حيث رفضوا الانضمام لجماعة لإخوان متأثرين بالمنهج الوهابي القادم من خلف الحدود، فشكلوا نواة لجماعة سلفية أخذت في النمو داخل الجامعة، وأطلقوا على أنفسهم المدرسة السلفية، يديرها محمد عبد الفتاح (أبو إدريس)، ثم أطلقوا على منظمتهم (الدعوة السلفية)، بعد انتشارها في محافظات مصر، ولكن أشتهروا بإسم (سلفيو الإسكندرية). وتستمد المنظّمة أفكارها من مصنّفات الوهابية السعودية، فلا تجد من بين معتنقاتها ما هو غير وهابي، سواء في عقيدة التوحيد، أو الموقف من الكتاب والسنة والسلف الصالح وصولاً الى رؤية الوهابية في مبدأ الجهاد الذي تعتبره واجباً مفتوحاً خصوصاً في حال رفض الحكام الالتزام بالإسلام بعد المناصحة وبيان الحق، فحينئذ ينطبق عليهم الطائفة الممتنعة، فيجاهدهم أهل الحق، حتى يذعنوا لأمر الشرع، ويتخلوا عن الباطل الذي هم عليه. وهناك جماعات سلفية أخرى على غرار الجماعات نفسها داخل السعودية مثل السلفية المدخلية نسبة الى الشيخ ربيع المدخلي، أو السلفية السرورية نسبة إلى محمد سرور زين العابدين..

مهما يكن، فإن الوهابية في مصر بقيت حركة معزولة وتتحرّك على هامش الحراك الثقافي والفكري والإجتماعي في مصر، الأمر الذي ساعدها على المحافظة على سريّة روابطها المشبوهة مع جهاز أمن الدولة.

شيخ الأزهر: السلفيون خوارج العصر

وصف شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب في كلمة له أمام الطلاب الأجانب الدارسين في الأزهر الشريف في ٤ نيسان (إبريل) الجاري السلفيين بأنهم (خوارج العصر)، محذّراً من وجود (مخطط لاختطاف الفكر والمنهج الأزهري الوسطي المعتدل الذي حافظ الأزهر عليه لأكثر من ألف عام). وأشار إلى أن (عقيدة الأزهر الشريف هي عقيدة الأشعري والماتريدي وفقه الأئمة الأربعة وتصوف الإمام الجنيد).



وانتقد الطيب هجوم السلفيين على الأضرحة ومقامات الأولياء، مؤكّداً أن (هذا العمل يخالف صحيح الإسلام، والأزهر سيبقى أشعري المذهب محافظاً على الفكر الصوفي الصحيح الذي انتمى إليه عشرات من شيوخ الأزهر على مدى تاريخه).

وأدوارهـا الفتنوية في المحيط الديني والإجتماعي المصري. حين سقط النظام المصري.

وقد كشفت وثائق أمن الدولة ارتباط قيادات الجماعة السلفية الوهابية مع هذا الجهاز، ومن بين الوثائق التي تم العثور عليها وثيقة تعود الى تاريخ ١٣ آذار (مارس) لعام ٢٠٠٩ من مفتش مباحث أمن الدولة فرع الشرقية عميد مجمد جمال الدين عبد السلام، وموجّهة الى (رئيس مكتب مباحث أمن الدولة) في (العاشر، بلبيس، كفر سقر، منيا القمح، فاقوس)، وفيها توجيهات منها (إذكاء حدّة الخلاف بين الإتجاهين ـ السلفي، الإخواني ـ من خلال القيادات السلفية الدعوية بدعوى تحصين أتباعهم من الإنزلاق لدوائر بعيدة عن المنهج الصحيح، ووفقاً لخطوات مدروسة تتناسب مع الأوضاع الأمنية الراهنة)، و(الإستفادة من تواجد القيادات السلفية الدعوية بجمعية أنصار السنة المحمّدية في توسيع هوّة الخلاف المشار إليه خلال عملهم الدعوي بمساجد الجمعية).

وكان متوقّعاً أن يلعب السلفيون دوراً مغايراً بعد سقوط نظام مبارك، الذي كان يأوي ويتعاون مع الشخصيات السلفية، التي التزمت الصمت حيال المتغير الثوري منذ ٢٥ يناير الماضي. وكان متوقعاً أيضاً أن تدخل السعودية أموالها وأتباعها العقديين من أجل الاضطلاع بدور ما في (الثورة المضادة)، لأن انتقال الثورة الشعبية إلى مرحلة البناء القومي للدولة وتحويل الثورة الى رسالة للشعوب المضطهدة، يعني أن السعودية تخسر ليس على مستوى السياسة بل وعلى مستويات أخرى عقدية وفكرية وإجتماعية وحضارية.

إختار السلفيون أحد الموضوعات ذات الصلة بالإستقرار الإجتماعي والسياسي، وبالسياحة الدينية، وهي قبور الأولياء والمزارات والأضرحة، وهي جزء من تراث مصر الديني والحضاري والإجتماعي. ولطالما نظرت الوهابية الى مصر باعتبارها من بلاد الشرك أو بلاد القبور، وأعربت في أدبياتها عن أسفها الشديد لأن تكون مصر من بين بلدان عربية وإسلامية أخرى قد عمّ فيها مشهد القبور والأضرحة، وقد قام الوهابيون بعد دخولهم الحجاز بهدم بيوت المصطفى صلى الله عليه وسلم وزوجاته وأهل بيته وأصحابه رضوان الله عليهم، حتى أفنوا آثار المسلمين ولم يبقَ سوى قدر ضئيل لا يتجاوز ٥ بالمئة حسب قول المعماريين وخبيري الآثار سامي عنقاوي والدكتور عرفان علوي.

الوهابية بقيت حركة معزولة وتتحرّك على هامش الحراك الثقافي والفكري والإجتماعي في مصر، فساعدها في المحافظة على روابطها المشبوهة

ومنذ دخول قوّات إبن سعود مكة والمدينة عمدوا بالهجوم على قبة الرسول صلى الله عليه وسلم، ومسجد سيدنا حمزة ودمّر بشكل نهائي، كما دمّرت في مكة قبب جنة المعلا، والبيت الذي ولد فيه الرسول صلى الله عليه وسلم وسوي بالأرض. ورغم نفي ابن سعود الأخبار الواردة عن تدمير قواته للآثار والأماكن المقدّسة، إلا أن لجنة وصلت في ٢٢ مايو ١٩٢٦ ووقفت على الآثار المدمّرة، وتقول اللجنة في رسالة وجهتها الى مسلمي الهند (إننا نشعر بالحزن لإبلاغكم بأن مثل مكة العظيمة ومساجد المدينة المنورة لم تُحفَظ حرمتها، وأن مثل قبب المساجد قد دمرت نهائياً..).

وذكر من بين الآثار المدمّرة: قبة الوحي، وهي دار خديجة أم المؤمنين، ويوجد لها قبة صغيرة كان فيها مولد الزهراء، ومكان مولد النبي صلى الله عليه وسلم، والتربة التي وقع عليها ساعة الولادة فقد بني في المكان مسجد، ودار الخيرزان، وهي الدار التي كان النبي (ص) يعبد الله فيها سراً مع نفر من أصحابه، ومولد الخليفة (أبو بكر الصديق) رضي الله عنه، يقول بورخارت أنه ضمن مسجد يقع في مقابل الحجر الذي كان يحيى النبي (ص) عند مروره به، قبر أبي طالب وقبر السيدة خديجة زوجة الرسول (ص) وقبر آمنة بنت وهب والدة الرسول (ص) وقبر عبد المطلب، ومناف جدي الرسول الأكرم)، وبيوتات بني هاشم التي من بينها البيت الذي ولد فيه الرسول، وبيت النبي إبراهيم عليه السلام، وبيت أبي طالب، وقبور شهداء بدر وعريش تاريخي نصب للنبي محمد(ص) القائد الأعظم وهو يشرف ويقود المعركة، ودار الأرقم وكان يجتمع الرسول صلى الله عليه وسلم فيه سراً مع أصحابه، وغيرها الكثير.

ولذلك، فإن توجيه الاتهامات الى السلفيين في هدم الأضرحة في بعض أرياف مصر، ناشيء عن وجود سوابق للوهابية في السعودية في مجال الهدم. وقد جاء في تقرير بي بي سي في ٦ نيسان (إبريل) الجاري، أن مدينة تلا الواقعة في محافظة المنوفية، وهي بالمناسبة مسقط رأس السادات الذي منح فرصة للسلفيين وجماعات دينية أخرى لمحاربة التيارات الناصرية والقومية في السبعينيات، هي نفسها المدينة التي قدّر لها أن تشهد غارة سلفية على بعض الأضرحة. يقول أحد سكان البلدة أنه (خرج من منزله في الصباح الباكر منذ عدة أيام على صوت نواح النساء بعد اندلاع الحريق، وأضاف (النيران كانت كبيرة للغاية..أجارك الله وحسبي الله ونعم الوكيل). وما لبث أن تعرّض ضريح آخر في قليوب للتخريب، والمتّهمون في نظر إمام المسجد وبعض سكان المدينة فهم (السلفيون).

وفي حادثة مماثلة لأحد المساجد التي يقول السكان: (إن السلفيين سيطروا عليها رفض الشاب الذي وجدناه الحديث إلينا قائلاً إن "التصوير حرام" وأعطانا بياناً باسم "السلفيين" في المدينة قال فيه أن هناك محاولة للوقيعة بين السلفيين وسكان المدينة). وتعلّق بي بي سي في تقريرها: (لكن العاصفة لم تهدأ بهذا البيان، فعلى بعد عدة كيلومترات بنفس المحافظة المنوفية شب حريق في ضريح آخر). ويقول أحد سكان المدينة إنه استيقظ في الفجر ليجد النار تندلع في ضريح (سيدي مشهود) الواقع في قرية تحمل نفس الإسم. تم إخماد الحريق، لكن الجدل لم يخمد حول الفاعل.

السلفيون نظموا حملة إعلامية ومسيرات لنفي الاتهامات التي وجهت إليهم، من جانبهم شن السلفيون حملة إعلامية مضادة لنفي مسئوليتهم عن مثل هذه الحوادث. ويقود الحملة الداعية محمد حسّان، والذي صار ضيفاً في الكثير من وسائل الإعلام لتفنيد الانتقادات الموجهة للسلفيين. وقال حسان لبي بي سي: (أنا لا أوافق على حرق الأضرحة أو التعدي على هيبة الدولة. أوّكد أن التحقيقات ستثبت أن السلفيين لا علاقة لهم بذلك).

ويرى عمار علي حسن، المتخصص في شوّون الحركات الإسلامية أن ذلك مناخ مثالي لكي يقوم السلفيون في مصر بتحويل آرائهم من (عالم الأفكار إلى عالم الحركة وتغيير الأمور من خلال ما يسمونه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر). من جهته يوّكد أحمد يوسف الأمين العام لجماعة أنصار السنة السلفية على ضرورة التمسك بمبدأ (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر). وقال أحمد لبي بي سي إن هدم الأضرحة، التي لا يعترف بها السلفيون، يكون من (خلال هدمها في عقول الناس). لكنه لم يقل ماذا سيحدث إن لم تهدم أفكار الأضرحة بالشكل السلمي أو بمرحلة القول. أو بمعنى آخر يتسائل كثيرون عن إمكانية البدء في مرحلة الفعل (تغيير المنكر باليد) في ظل مناخ عشوائي وغياب أمني تعيشه مصر حالياً.

وقالت صحيفة الفاينشنال تايمز في تقرير لها إن نظام مبارك سمح بانتشار (الإسلام السلفى فى المجتمع المصري) لأن رسالته تركّز على

الأخلاق بدلاً من السياسة، حيث تم تشجيع التوجه السلفي كثقل معارض للإخوان المسلمين الذين اعتبرهم النظام السابق الخصم اللدود له.

من جهته، نفى الشيخ ياسر برهامي، أحد قادة الدعوة السلفية في مصر، مسؤولية السلفية عن استهداف الأضرحة بالحرق أو الهدم في عدد من محافظات مصر، مؤكدًا أن ما يحدث قد يكون مخططًا خارجيًا، أو توجهه قوى داخلية للوقيعة بين السلفية والصوفية والأجهزة الأمنية والقوات المسلحة.

وأكد برهامي، في تصريحات خاصة لـ (الشروق) المصرية: أن الدعوة السلفية أعلنت عدة مرات أنها تستنكر هذه التصرفات، لأنها تؤدي إلى فتنة، مشيرًا إلى أن هدم الأضرحة أو إزالة المنكر ليست مسؤولية الآحاد (الأفراد)، وأضاف: (نحن لا نتبنى مثل هذه الأحداث، فهذا ليس خط دعوتنا). مثل هذا التصريح يخالف تماماً سيرة الوهابية في الحجاز، إلا أن يكون كلام برهامي من باب التورية السياسية.

الغريب أن برهامي اعتبر هذه الاتهامات محاولة (لتحريض الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة ضد الدعوة، سعيًا لعرقلة تقدم السلفية، وخوفا من تواجدها في كل ربوع ومحافظات مصر). فلماذا يتمّ الآن الخوف من السلفية، وقد كانت صديقاً وحليفاً لمثل هذه الأجهزة في أوقات سابقة لمواجهة تيار الإخوان المسلمين.

مفتي مصر: الهلاك لمن ينوي سوءاً بالحسين

في لهجة شديدة القسوة، دعا الدكتور علي جمعة مفتي مصر بالهلاك على كل من يفكّر من الإقتراب بسوء من مسجد سيدنا الحسين رضي الله عنه بالقاهرة، عقب انتشار شائعات بتخطيط جماعات سلفية بهدم المسجد وإزالة الضريح الموضوع على رأس الحسين، مثل ما فعلوا في بعض مشاهد الأولياء في شمال القاهرة.

وقال الدكتور جمعة خلال خطبة الجمعة التي ألقاها في الجامع الأزهر في القاهرة إن (الله كفيل بكل من يفكر في إيذاء أي مكان يخص آل البيت الذين يتبرك بهم المصريون) مؤكداً (أن المسجد النبوي به قبر النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يفكر أحد الصحابة الأولين في النيل منه، فكيف بهؤلاء المتطرفين يفكرون في النيل من مساجد وأضرحة آل البيت نسل النبي صلى الله عليه وسلم).

وردّ المفتي علي من دعا إلى هدم ضريح الإمام الحسين قائلاً (أنا أتوجه له من هنا من الجامع الأزهر وأقول له (إخرس أيها اللئيم، أيها الوغد الخبيث، قطع الله رجلك ويدك ورقبتك أيها الزنيم، حسبنا الله ونعم الوكيل)، فردد جميع المصلين وراءه.

وأضاف أن (هؤلاء يستدلون بحديث لم يفهموا معناه، وهو "لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد من دون الله"، فهم لم يفهموا أن المسجد هو الذي يتخذه الساجد وجهة له، أما المسلمون فلا يتخذون قبور أوليائهم وجهة يسجدون لها، مستدلاً بحديث آخر للرسول "اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد"، مؤكداً أنه بذلك الدعاء عصمة لأمة الإسلام من عبادة القبور، كما فعلت بعض الأمم السابقة التي اتخذت قبور أوليائها مسجداً).

ووصف الدكتور علي جمعة من يريدون هدم قبور أولياء الله الصالحين بأنه (تطرّف وعمى قلب)، مشيراً إلى أن (مجمع البحوث الإسلامية أصدر أمس بياناً، أكد فيه على تجريم وتحريم هدم الأضرحة، الذي يهدد البلاد والعباد ويضعهم في فتنة لا يعلم مداها إلا الله).

وأكد جمعة أن هؤلاء بالرغم من حفظهم للقرآن الكريم إلا أنهم ليسوا علماء وعلمهم مغشوش، مستدلاً بحديث ذكر فيه كلمة قطع الأذن في إشارة إلى حادثة قنا، إلى أن تلك الكلمة لم تكن من الحديث، قائلاً (إن أخوف ما أخافه عليكم رجلاً من أمتي قرأ القرآن حتى إذا رويت عليه بهجته مال على جاره بسيفه (فقطع أذنه)، وقال له أشركت، فقال له الصحابة يا رسول الله أيهما أحق بها الرامي أم المرمي، قال لهم الرسول بل الرامي).

وأضاف مفتي مصر أن (الرسول قال لا تختلفوا فتختلف قلوبكم، إذا رأيتم خلافاً فعليكم بالسواد الأعظم ومن شذ شذا فى النار.. لا تجتمع أمتي على ضلالة..ما راءه المسلمون حسن فهو عند الله حسن، لأن الإسلام لكل زمان ومكان يخاطب كل البشر، لذلك قال من سنّ سنّة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم الدين، ومن سنّ سنّة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم الدين، فأمرنا أن نوسع على العالمين وأن يدخل الإسلام في كل البلاد وفى كل العصور، والأزهر الشريف الذي نفتخر به هو حصن أهل السنة والجماعة، وهو الذي علم العالمين والناس أجمعين في المشرق والمغرب).

وأسف إلى أن بعض الناس افتقد (هذا المذهب الوسطي مذهب الأزهر العلمي لأن الله أعلى من شأن العلم فبدأ وحيه بـ"إقرأ باسم ربك الذي خلق"، فسئلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون، الأزهر علم وتعلم ووضع منهج دقيق للعلم يتلقى فيه الطالب عن شيخه عقيدة وشريعة وأخلاق ويدرس العلوم التي تساعده على الإدراك).

ويمضي المفتي في السياق نفسه (افتقد بعض الناس هذا العلم وجلسوا يتلقون العلم على سرائرهم في بيوتهم من غير شيخ، ووقفوا عند الظاهر ولم يدركوا حقائق الأشياء وحقائق الأحكام، ووقفوا عند الجزئي ولم يدركوا الكلي، وقدموا الخاص على العام، ومصلحتهم على مصلحة الأمة، فمنهج الأزهر وشيوخه بني على الرحمة، فثبتوا منهجهم على الرفق وقبلوا التعددية



فرأينا المالكية والأحناف والشافعية الحنابلة يأكلون سويا ويعيشون سويا، علمونا فى الأزهر ألا نحزن على المفقود وألا نفرح على الموجود وألا نتكلم قبل أن نتعلم، ومنهج الأزهر بعيد عن الغلو، لأنهم سمعوا الرسول وهو ينهي عن الغلو فاتبعوه وأحبوه وأهل بيته والأولياء الصالحين).

وكان مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر قد أدان قيام المتطرفين بهدم بعض أضرحة الأولياء ورغبتهم في هدم أضرحة آل البيت وأعلن المجمع في بيانه الشهري رفضه واستياءه الشديد لما حدث من اعتداء على بعض أضرحة الصالحين وقبورهم، ومحاولة الاستيلاء على بعض المساجد والمنابر، وإدّعاء البعض أنهم مخولون في إقامة الحدود.

وأعلن المجمع أن هذه التصرفات محرمة شرعاً ومجرّمة عرفاً وقانوناً، وأنه يناشد المسؤولين أن يتصدوا لهؤلاء المعتدين، وألا يمكّنوهم من تحقيق أهدافهم، وأن يحولوا بينهم وبين ما يريدون.

أئمة الحرمين الشريفين

إبراهيم الأقصم

الإمام هو الذي يقتدى به، والإمامة في اللغة: مصدر أمّ يؤم. قيل: أممت القوم في الصلاة إمامة. وانتم به: اقتدى به. وجمع إمام: أئمة، ويمكن أن يكون أيمّة. قال تعالى: (وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون). والإمامة في اصطلاح الفقهاء تطلق على معنيين: الإمامة الصغرى، وهي إمامة الصلاة، والإمامة الكبرى وهي الخلافة. وتسمية الإمامة الكبرى مأخوذة من إمامة الصلاة في اتباعه والإقتداء به. ونظراً لأهمية الصلاة فقد اعتبرها الفقهاء من الوظائف التي يجب على السلطان إقامتها، خاصة في المساجد السلطانية كالجوامع والمشاهد الكبيرة. أما المساجد الصغيرة العامة فلا يلزم أن يكون إمام الصلاة معينا من قبل السلطان، ولكن إذا قلد السلطان فيها إماما، كان أحق بالإمامة فيها.

وأئمة الحرمين الشريفين لهم مكانة خاصة تنطلق من مكانة الحرمين في نفوس المسلمين. فالصلاة في مكة والمدينة أجرها مضاعف عن غيرهما من المدن، فعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال: (صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة في غيره من المساجد إلا المسجد الحرام). وذكر أبو هلال العسكري (ت ـ ٣٩٥هـ/ ١٠٠٤م) أن أول إمام صلى جماعة في الإسلام هو النبي صلى الله عليه وسلم حين صلى بمكة المكرمة قبل الهجرة، وكان معه علي بن أبي طالب وجعفر بن عبدالمطلب رضي الله عنهما. وأول مسجد صلى به النبي جماعة ظاهرة بأصحابه هو مسجد قباء.

وتحققت إمامة النبي صلى الله عليه وسلم الفعلية بعد بناء المسجد النبوي، فقد كان أول أعماله بالمدينة، بناء المسجد الذي يعتبر الركيزة الأساسية لبناء المجتمع المسلم. ومن خلال إمامة المسجد مارس عليه الصلاة والسلام جميع الأدوار القيادية، فقد كان القدوة والمعلم والمربي والمفتي والقاضي والقائد. ولم يؤمّ الناس في المسجد النبوي بالمدينة أحد غيره؛ إلا ما حدث حين مرضه حيث أمر أن يؤم الناس أبو بكر الصديق رضي الله عنه. أما في حالة سفره أو غزواته عليه السلام، فقد كان يوكل هذه المهمة الى الصحابة من أهل العلم والدين؛ فقد خلف في إمامة الصلاة في عامة غزواته عبدالله بن أم مكتوم.

أما أول من أمّ المسلمين في الحرم المكي فهو أيضاً رسول الله صلى الله عليه وسلم في عام الفتح سنة ٨هـ/ ٦٢٩م، فقد صلى به خمس عشرة ليلة، وقيل: ١٩ و ١٧ ليلة. ثم استخلف عليه السلام عليها عتاب بن أسيد للإمارة، ومعاذ بن جبل للإمامة وتعليم الناس. وقيل إن الذي تولى الإمامة هو هبيرة بن شبل وأنه هو أول من صلى بالناس جماعة بمكة بعد الفتح.

وفي عهد الخلفاء الراشدين كانت من مهام كل خليفة القيام بدور الإمام في الصلاة، أما في حالة سفره أو مرضه، فكان يوكل من ينيبه.

وفي عهد عمر رضي الله عنه جمع الناس في صلاة التراويح بالمسجد النبوي على إمام واحد وهو أبي بن كعب، بعد أن كان الصحابة يصلونها فرادى، وكان ذلك في رمضان سنة ١٤هـ/ ٦٣٥م. وعندما طعن عمر رضي الله عنه جعل على الصلاة صهيباً الرومي، حتى ينتهي مجلس الشورى من اختيار خليفة. وعندما حوصر عثمان بن عفان رضي الله عنه، أمر بعض الصحابة بإمامة الناس في الصلاة، مثل علي بن أبي طالب، وابي أمامة، وسهل بن حنيف رضي الله عنهم أجمعين. وعندما تولي الخلافة علي رضي الله عنه، رأى أن المدينة لا تصلح للبقاء بها، وأن الفتن ستعصف بالأمة، فخرج منها الى الكوفة، بعد أن جعل عليها سهل بن حنيف الأنصاري أميراً وإماماً.

أما أئمة المسجد الحرام بمكة في عهد الراشدين، فقد كان الخلفاء يوكلونها الى الأمراء أو الولاة الذين يتولون هذه المهمة، لأنها ضمن أعمالهم ومهامهم. لكن أمر الأئمة بدأ يأخذ طابعاً سياسياً نتيجة للأحداث السياسية التي دارت بين علي ومعاوية. ففي سنة ٣٩هـ/ ٦٥٩م، كاد يقع قتال بين قثم بن العباس، عامل مكة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، وبين يزيد بن شجرة الرهاوي، الذي بعثه معاوية لنفي عامل علي عنها، ولإقامة الحج، وأخذ البيعة له بمكة. ثم وقع الصلح بينهما، على أن يعتزل كل منهما الصلاة بالناس، ويختار الناس من يصلي بهم، ويحج بهم، فاختاروا شيبة بن عثمان الحجبي، فصلى بهم وحج.

وفي العهد الأموي، كانت وظيفة الإمام توكل الى أمراء المدينة ومكة؛ وفي خلال المدة ٦٤ـ٧٣هـ/ ٦٨٣ ـ ٦٩٢م، ثار ابن الزبير على الأمويين وسيطر على مكة، وأمّ الناس بها، بعد أن أخرج والي الأمويين منها؛ ثم سيطر على المدينة المنورة، وجعل واليها من قبله، فكان عامله هو من يؤم الناس في المسجد النبوي.

وفي عام ١٢٩هـ/ ٧٤٦م صلى بالناس أبو حمزة الخارجي الذي ثار على الأمويين وسيطر على مكة، ثم سار الى المدينة في سنة

١٣٠هـ، وسيطر عليها مدة ثلاثة أشهر. وكان أبو حمزة الخارجي ينادى بأمير المؤمنين، وكان يؤم الناس بالمدينة ويخطب فيهم، وكان يقول: إن من سرق فهو كافر، ومن زنى فقد كفر. وخلال هذه المدة كان أهل المدينة يصلون وراءه ثم يعيدون صلاتهم. لكن بقاء الخوارج بالمدينة لم يدم طويلاً، حيث هزمهم الأمويون في معركة وادي القرى وقتلوا أبا حمزة في مكة، فعادت إمامة الحرمين اليهم.

ومن أشهر الأئمة في العهد الأموي، إمام المسجد النبوي التابعي الجليل سعيد بن المسيب المخزومي القرشي (ت ـ ٩٤هـ/ ٧١٢م) الذي كان من أعلم أهل زمانه، وكان يسمى فقيه الفقهاء. له مواقف صلبة تجاه سياسة بعض بني أمية، وفي ذلك دلالة على أن للأئمة مواقف إيجابية نحو السياسة.

وفي عهد الدولة العباسية التي حكمت في المدة ١٣٢–٦٥٦هـ/ ٧٤٩–١٢٥٨م، تأثر وضع الأئمة بالأدوار التي مرت بها؛ فخلال عهود الخلفاء الأقوياء لم تشر المصادر لأي تأثيرات سياسية أو مذهبية في أمر الأئمة، لكن هذه الحقبة تخللتها ثورات ضد العباسيين، خاصة من قبل العلويين، مثل ثورة محمد ذي النفس الزكية سنة ١٤٥هـ/ ٧٦٢م في عهد الخليفة المنصور، إذ تمكن خلالها ذو النفس الزكية من السيطرة على المدينة المنورة وسجن والي العباسيين عليها، ثم سيطر على منبر المدينة، لكن ثورته انتهت بالقضاء عليه وعودة المدينة الى العباسيين.

ويمثل الإمــام مالك بن أنس إمــام دار الهجرة (ت ١٧٩هـ/ ٧٩٥م) أبرز الأئمة الذين ظهروا خلال هذه الحقبة، واليه ينسب المذهب المالكي، وكانت له مواقف متشددة من سياسة بعض خلفاء بني العباس، كالمنصور، في دلالة على أن أئمة الحرمين كانت لهم مواقف حاسمة نحو مخالفات بعض الخلفاء. وعندما خضعت المدينة خلال العهد العباسي لحكم الدويلات المستقلة، كالطولونيين كانت سيطرتهم اسمية لا تتعدى ذكر اسمهم على المنابر مع العباسيين، ولم يتدخلوا في أمر الأئمة. وكذلك كان الحال بالنسبة للإخشيديين.

لكن عندما ظهر الفاطميون على مسرح الأحداث وسيطروا على المغرب العربي، تطلعوا للسيطرة على الحجاز، وتمكنوا من السيطرة على المدينة عن طريق أحد الطالبيين من الفرع الحسيني، حيث قام بطرد الوالي العباسي على المدينة وخطب فيها باسم المعز لدين الله الفاطمي، وكان ذلك في سنة ٣٦٣هـ/ ٩٧٣م. وقد أنزلت رايات العباسيين السوداء، ورفع مكانها الرايات البيضاء على الإمارة ومنائر الحرم، وحولت الخطبة للفاطميين في مكة والمدينة فتأثر وضع الأئمة.

تأثر وضع الأئمة بقدوم الفاطميين وسيطرتهم على مكة في أوقات متقطعة وأبرز هذه التأثيرات كان يتمثل في تنامي المذهب الشيعي وازدياد نفوذه. واستحدث الفاطميون على أذان مكة عبارة (حي على خير العمل) لكن هذه العبارة كانت تذكر أحياناً وتلغى أحياناً حسب قوة ونفوذ العباسيين أو الفاطميين. تمكن الأيوبيون من السيطرة على الحجاز والقضاء على الدولة الفاطمية سنة ٥٦٣/ ١١٦٧م، فعادت المدينة الى حوزة العباسيين وأصبح اسم الأيوبيين يذكر في خطبة الجمعة مع الخليفة العباسي. ومن أشهر الأسر التي ظهر منها أئمة الصلاة في مكة خلال العهد الأيوبي هم آل ظهيرة القرشيون، وآل النويري، الى جانب بيت الطبري خلال العهد الفاطمي. أما أبرز الأسر التي ظهر منها أئمة الصلاة بالمدينة المنورة في العهد الفاطمي فهي آل سنان، الأشراف الحسينيون خلال القرن السابع الهجري، الثالث عشر الميلادي.

لكن هناك ظاهرة احدثت بالحرمين تتعلق بالأئمة وهي ظاهرة أئمة المقامات الأربعة تبعاً للمذاهب الفقهية الأربعة. فقد كان لكل مذهب فقهي إمام خاص ومصلون يتبعونه من المذهب نفسه، فلا يصلي الشافعي خلف الحنفي، وكذا الحنبلي والمالكي، واستمر ذلك من منتصف القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي الى منتصف القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي. وبالرغم من سلبية هذه الظاهرة إلا أنها أبرزت أئمة كثراً، فزاد التنافس على الإمامة في المذهب الواحد، مما ساهم في زيادة التحصيل العلمي لتولي مناصبها.



وهذه المقامات كانت حول الكعبة؛ فالمقام الشافعي كان يلي مقام ابراهيم عليه السلام، وكان هو المذهب السائد على أهل مكة، والمقام الحنفي يلي الحجر، والمقام المالكي يلي دبر الكعبة، والمقام الحنبلي يلي الحجر الأسود. وحيث إن ظاهرة المقامات أنجبت أئمة كثراً؛ فلا بد من القاء الضوء عليها. ذكر بعضهم بأن ظاهرة الصلاة خلف إمام المذهب كانت منتشرة في العالم الإسلامي ثم دخلت بلاد الحرمين نتيجة التعصب والجهل. ويرى الإمام الزركشي (ت ٧٩٦هـ/ ١٣٩٣م) أن سبب نشوء تلك الظاهرة في مكة هو ما كان عليه إمام الحرم من بدعة. كما أن أمراء مكة لم يحملوا الناس على مذاهبهم، فعندما امتنع الناس عن إقامة الجماعة مع إمامهم الذي أقاموه، سمحوا للناس في اتخاذ الأئمة لأنفسهم. ويرى المستشرق سنوك الذي اسلم فيما بعد، أن من أسباب نشوء ظاهرة أئمة المقامات الأربعة، وجود الوافدين وتعاظم دورهم من خلال محاولة كل جالية التعصب لمذهبها، ومحاولة كل حاكم من أي بلد في العالم الإسلامي آنذاك، أن يرى مذهب بلاده هو السائد في الحرم المكي.

أما تاريخ نشأة هذه المقامات فإن المصادر لم تقدم تاريخاً

يتفق عليه؛ بيد ان الفاسي أكد أن ظاهرة أئمة المقامات الأربعة حدثت في أواخر القرن الخامس الهجري/ أوائل القرن الثاني عشر الميلادي، وبالتحديد سنة ٤٩٧هـ/ ١١٠٣م. ويرى احمد السباعي ان ظهور المقامات المتعلقة بالمذاهب الأربعة كان في العهد الفاطمي، لظهور البدع ولظهور المذهب الزيدي، ولكن المقام الحنبلي لم يكن موجوداً آنذاك. ويؤكد الباحث الطاسان أن هذه المقامات ظهرت بالمسجد الحرام في منتصف القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي. وبالنسبة للمقام الحنبلي فإنه لم يكن محل اهتمام الناس آنذاك، ولم يكن منتشرا بمكة. فقد ذكر ابن الجوزي أن مرجان خادم المقتفي العباسي (٥٣٠-٥٥٥هـ/ ١١٣٥-١١٦٠م) كان متعصباً ضد الحنابلة، فقلع مقامهم، وأبطل إمامتهم.

وعلى كل حال، فقد جاء وصف المقامات الأربعة في كتب الرحالة؛ حيث وصف ابن جبير في رحلته عام ٥٧٨هـ/ ١١٨٢م مقامات الأئمة الأربعة السنية، وذكر وجود مذهب خامس للزيدية، وأن أشراف مكة كانوا على مذهب الزيدية، وقد أحدثوا عبارة (حي على خير العمل) في الأذان. ومقام الزيدية كان موجوداً في عهد المماليك، وكان بين الركن اليماني والحجر الأسود، كان يؤمهم فيه إمام زيدي، يدعو لصاحب اليمن بعد صلاة الفجر والمغرب، بدعاء يجهر به. وقد منع مراراً في سنوات ٧٠٢هـ، و ٧٢٦هـ، و٧٥٤هـ.

أما طريقة صلاة الأئمة الأربعة بالحرم المكي، فقد وصفها ابن جبير على النحو التالي: كان أول من يصلي بالنساء من أئمة السنة الشافعي بإزاء مقام ابراهيم؛ ويصلي بعده إمام المالكية قبالة الركن اليماني؛ ويصلي الحنبلي مع صلاة المالكي في آن واحد؛ ثم يصلي الحنفي قبالة الميزاب، وهو أعظم الأئمة أبهة، لأن ملوك الأعاجم كلها كانت على مذهبه.

ابن بطوطة الذي عاصر العهد المملوكي شاهد المالكي والحنبلي يصليان معاً بعد الشافعي، ثم يصلي الحنفي في آخرهم. وشاهد ابن بطوطة حال الناس في صلاة المغرب، فقد كان يصليها الأئمة الأربعة في وقت واحد، فيحصل للمصلين لبس وتخليط بسبب ذلك. وأكد الفاسي ما كان يحدث من تخليط ولبس على المصلين في صلاة المغرب، لأن جميع المذاهب كانوا يصلون في وقت واحد. لذلك أمر السلطان المملوكي فرج بن برقوق الشركسي أن يصلي الناس خلف إمام واحد في صلاة المغرب، وهو مقام الإمام الشافعي، دون بقية المذاهب، وكان ذلك في موسم حج سنة ٨١١هـ/ ١٤٠٨م، إلا أن ذلك الأمر لم يستمر طويلاً، ذلك أنه في موسم ٨١٦هـ/ ١٤١٣م عاد الوضع كسابقه بالنسبة لصلاة المغرب، بأمر السلطان الملك المؤيد أبي النصر شيخ.

أما طريقة صلاة أئمة المقامات في صلاة التراويح، فذكر أن كل إمام من أئمة المذاهب الأربعة كان يصلي بجماعته في المسجد الحرام، ويقرأ في كل ليلة جزءً من القرآن. وأول من كان يختم القرآن من الأئمة الإمام الشافعي، وذلك في لية ٢٧، ويتم إقامة حفل لذلك. وتبدأ الإستعدادات لإقامة ذلك الحفل قبل يومين، بحيث تنتشر المشاعل والشموع في أرجاء الحرم. وفي تلك الليلة يتقدم الإمام الشافعي فيصلي العشاء الآخرة، ثم يصلي التراويح ويبتدئ بقراءة سورة القدر، واليها كان انتهاء قراءة الأئمة الأربعة في الليلة التي قبلها، وفي تلك الساعة كان جميع الأئمة يتوقفون عن الصلاة تعظيماً لختمة المقام، ويحضرونها متبركين، فيختم الإمام الشافعي في تسليمتين، ثم يقوم خطيباً مستقبلاً المقام والكعبة المشرفة، فإذا فرغ من ذلك عاد بقية الأئمة الى صلاتهم، وانفض الجمع. أما ختم بقية الأئمة فكان عادة ليلة التاسع والعشرين من رمضان، ويلقي كل منهم بعد الختم خطبة، ويكون اول المختتمين في تلك الليلة الإمام المالكي، ثم يقام احتفال أقل من احتفال الشافعية ثم يتلوه بقية الأئمة.

بالإضافة لإمامة الصلاة، فقد كان لبعض أئمة المقام وظائف أخرى، حيث كانت للإمام المالكي وظيفة خاصة به، وهي الإشارة للحجاج بالإنصراف من عرفات يوم الوقفة، بعد أن يتحقق من غروب الشمس. استمرت ظاهرة أئمة المقامات لعقود طويلة فقد أشار ابن ظهيرة (ت ٩٨٦هـ/ ١٥٧٨م) الى أن تعدد الجماعات في المسجد بقي على عهد المماليك الشركسية، في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، ثم الغي، ثم أعيد العمل به مرة أخرى. كما استمرت هذه الظاهرة في العهد العثماني، بل زاد التنافس بين الأئمة في أيهم أولى بالتقدم، وخاصة بين الشافعي والحنفي، فتارة كان يتقدم الشافعي، وأخرى الحنفي. ولما رأى السلطان العثماني سليمان خان هذا التنافس بين الحنفية والشافعية، جعل الأمر لعلماء مكة، واقتضى رايهم بأن يتقدم في صلاة المغرب الحنفي، وعند التشهد يدخل الإمام الشافعي. وأما الإمامان الآخران (المالكي والحنبلي) فلا يصليان المغرب أئمة، وكان ذلك سنة ٩٣١هـ/ ١٥٢٤م. اما في صلاة الظهر والعصر والعشاء، فيتقدم الإمام الحنفي، ثم الشافعي، ثم المالكي، ثم الحنبلي. وفي صلاة الصبح فيتقدم الشافعي ثم المالكي ثم الحنبلي ثم الحنفي.

استمرت ظاهرة أئمة المقامات حتى عام ١٢١٨هـ/ ١٨٠٣ حين سيطر السعوديون على الحجاز، فألغوا المقامات وأمر الحاكم سعود بن عبدالعزيز أن تكون الصلاة خلف إمام واحد [من مذهبه الوهابي] وفعل ذات الأمر سنة ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥ حين سيطر على المدينة المنورة وفرض مذهبه عليها، الى ان جاءت قوات محمد علي باشا فهزمت السعوديين وطردتهم من الحجاز فعادت ظاهرة أئمة المقامات، واستمرت حتى سقوط مكة عام ١٩٢٤ على يد الحكم السعودي، حيث فرض أئمة من المذهب الرسمي المنتصر.

ذات المقامات أزيلت في أوقات لاحقة، فقد أزيل المقام الحنبلي ليلة الثلاثاء ١٣٧٧/٨/٢١هـ/ ١٩٥٧م، ثم ازيل المقام المالكي في الليلة التالية، والمقام الحنفي في ١٣٧٧/١٠/٨هـ، وأما المقام الشافعي فقد تأخرت ازالته حتى تم بناء بئر زمزم سنة ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م. يلاحظ هنا أن المماليك اعتنوا بالمقامات الأربعة، إلا أنهم زادوا في عنايتهم بالمقام الحنفي وأئمته. وسار العثمانيون على خطى المماليك في تعصبهم للمذهب الحنفي، فجعلوه مذهبهم الرسمي، وبالغوا في تجديد مقام الحنفية بمكة المكرمة وعمارته وتشييده مما زاد من مكانة أئمته.

وانتقلت ظاهرة أئمة المقامات الى المدينة المنورة، بعد أن ظل

المسجد النبوي الشريف بإمام شافعي واحد يصلي بالناس في مقام النبي صلى الله عليه وسلم بالروضة المطهرة معظم السنة، حتى سنة ٨٦٠هـ/ ١٤٥٥م، حيث أضيف لأتباع المذهب الحنفي في المدينة إمام، هو الجمالي محمد بن إبراهيم الحنفي. لكن المذهب الحنفي كان موجوداً بالمدينة قبل ذلك. وقد حاول الأمير طوغان شيخ الأحمدي، أحد المقربين للسلطنة المملوكية احداث محراب للجمال الحنفي في عهد الأشرف إينال (٨٥٧-٨٦٥هـ/ ١٤٥٣-١٤٦٠م) لكنه وجد معارضة شديدة من أعيان المدينة. ثم اعاد الكرة بعد ذلك ونجح في استصدار المراسيم بانشائه، واصبح الإمام الحنفي يصلي بالأحناف الصلوات الخمس عقب انصراف الإمام الشافعي، إلا صلاة التراويح فإنهما كان يصليان معاً.

ويرجع سبب ظهور محراب آخر بالمدينة، ما أحدثه الإمام من بدع، مما جعل الناس يبحثون عن إمام آخر، والمحراب الحنفي اهتم به المماليك لإعلاء مذهبهم، كما لقي من التجديد والإهتمام الكثير في عهد الدولة العثمانية حيث نقل الى موضعه الحالي الذي عرف فيما بعد باسم (المحراب السليماني) الذي لايزال موجوداً الى الآن على يمين المنبر الشريف وبمحاذاته.

خلال العهد العثماني كان اتباع المذهب المالكي والشافعي والحنفي يـؤدون الشعائر في المسجد النبوي الشريف في ثلاث جماعات بالتناوب. فكان إمام الشافعية وأتباعه يصلون أولاً خمسة فروض في المحراب النبوي، وذلك من صلاة الظهر حتى صلاة الصبح في اليوم التالي، ثم يعود الإمام الشافعي للمحراب السليماني لأداء فروض ذلك اليوم، ويقوم إمام الحنفية في اليوم نفسه بأداء الفروض المذكورة في المحراب النبوي. أما في صلاة المغرب فقد كان الإمام الحنفي يتقدم لكراهة تأخير المغرب في مذهبه. أما أتباع المذهب المالكي، فقد انفردوا بالصلاة في المحراب العثماني معظم أيام السنة، ما عدا أيام المواسم، حيث ينتقل أئمة الأحناف الى الصلاة فيه لكثرة الوافدين من أتباع مذهبهم، ويعود أئمة المالكية الى المحراب السليماني، بينما يبقى الشافعية ملازمين للصلاة في المحراب النبوي حتى ينتهي الموسم. لكن تقدم الشافعية لم يستمر طويلاً، فقد تقدم الأحناف على الشافعية في عهد السلطان العثماني محمود الثاني سنة ١٢٢٩هـ/ ١٨١٣م)، إلا في صلاة الصبح، حيث كان يتقدم الشافعي ثم المالكي ثم الحنفي. أما صلاة التراويح بالمسجد النبوي آنذاك، فقد كان عدد الجماعات داخل المسجد يصل أحياناً الى خمسين جماعة.

في القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي (أواخر العهد العثماني) كان هناك عدة أئمة في صلاة التراويح: فهناك إمام للحاكم وحاشيته، وإمام للأغوات، وإمام لرئيس العسكر، وإمام للقاضي وكتّابه وأعوانه، وإمام للمفتي، وإمام للنساء، وإمام للعوائل، وقد وصل الأمر في صلاة التراويح الى أن بعض الأسر كانت تقيم لها جماعة خاصة بالمسجد النبوي. أما صلاة العيدين بالمسجد النبوي، فقد كان على النحو التالي: يختم المالكي ليلة خمس وعشرين من رمضان، ويختم الشافعي ليلة سبع وعشرين، والحنفي يختم ليلة تسع وعشرين، وهذا الترتيب كان خاصاً بالمسجد النبوي.

وللعلماء مواقف عديدة إزاء ظاهرة أئمة المقامات الأربعة؛ فقد أنكروا هذا العمل بسبب ما أحدثه من بلبلة. ففي سنة ٥٥٠هـ/ ١١٥٥م، أفتى الإمام أبو القاسم عبد الرحمن بن الحسين بن الحباب المالكي، بمنع الصلاة لأئمة متعددة وجماعات مرتبة بالحرم، وعدم جوازها على مذاهب الفقهاء الأربعة. إلا أن بعض الناس استفتى بعض علماء الإسكندرية من المالكية، فأفتوا بخلاف ما ذكره ابن الحباب المالكي. ولكن ابن الحباب ردّ على فتاويهم ونقل إنكار جماعة من العلماء الشافعية والحنفية والمالكية الذين حضروا موسم حج عام ٥٥١هـ/ ١١٥٦م، حيث أنكر جماعة من علماء الشافعية والحنفية والمالكية صلاة الأئمة الأربعة في صلاة المغرب في وقت واحد. وقد عدّ الفاسي (ت ٨٣٢هـ/ ١٤٢٨م) الذي عاصر هذه المقامات الأربعة أن تعدد الجماعات في المسجد الحرام بدعة وضلال، وأن العلماء قديماً وحديثاً أنكروها.

لكن ظاهرة تعدد أئمة المقامات لم تحجب ما لقيه الأئمة من العناية والإهتمام باختيارهم. فدولة المماليك رتبت للأئمة تراتيب ادارية في غاية الأهمية. ففي مكة المكرمة كان جميعة أئمة المقامات يعينون من قبل السلطان، ولا يمارسون عملهم إلا بعد قراءة مرسوم



تعيينهم في المسجد الحرام، وبحضور جمع من أعيان مكة. أما في حالة وفاة أحد ائمة المقامات، فكان لقاضي مكة أن يعين أحداً مكانه حتى يرد أمر السلطان، إما بإقراره أو بتعيين غيره. وكان لشريف مكة الحق في منع الإمام المنصّب من قبل القاضي من أداء عمله وتعيين غيره. وكل ذلك يكون في المدة التي تسبق وصول قرار السلطان الى مكة بتعيين إمام مكان الإمام المتوفى. فمتى وصل قرار السلطان بطل قرار كل من الشريف والقاضي.

وكانت العادة أن يفوض السلطان قاضي القضاة الشافعي بمصر بتسمية الشخص المطلوب تعيينه لمنصب الإمامة بأحد المقامات بالمسجد الحرام، فيصل الى مكة مرسوم السلطان وتفويض من القاضي الشافعي بمصر للإمام المعين. وأحياناً تتدخل في تعيين الأئمة الوساطة ومساندة الوجهاء، وقد يعود التعيين لهذه الوظيفة لرغبة السلطان، لا للشروط التي يجب أن تتوافر في الإمام. بل إن هذه الوظيفة قد تتوارثها أسر معينة في الأبناء والإخوة، كما نجد أحياناً أن السلطان يعين ابناً رضيعاً للإمام المتوفى في وظيفة والده، على

أن يقوم أحد أقاربه بمهام الوظيفة حتى يبلغ الصغير. ومن الأمور التي كان يُعتنى بها في تعيين الأئمة أنه لا يعين في وظيفة الإمامة شخص أمرد، ولو كان كفئاً للوظيفة.

ونظراً لكثرة المتنافسين على وظيفة الإمامة، كان السلطان يعين أكثر من إمام لكل مقام، على أن يتقاسموا راتب الوظيفة بينهم. وكثيراً ما تحدث مشكلات بين الأئمة المشتركين. ولحل مثل هذه المشكلات كان يعقد مجلس، يحضره قائد الحامية المملوكية والقاضي الشافعي وغيره من الأعيان، فتحسم المشكلة لأحد الطرفين، أو يختار شخص آخر. وخلال تدارس المشكلة كان الأئمة المتنازعون يمنعون عن العمل، ويعين شخص آخر يقوم به حتى تحل مشكلتهم. ولم يكن الإمام يعزل إلا بقرار سلطاني يقرأ في المسجد الحرام أمام جمع من الأعيان. وللإمام أن يجعل له نائباً وعادة يكون ولده أو أخاه أو قريبه. كما كان للإمام الحق في أن يتنازل عن حقه في الإمامة إذا كان له شريك فيها. وفي الغالب كان التنازل لمرض أو لعجز عن القيام بواجبات الوظيفة ويكون المتنازل له هو ابنه أو قريبه، وأحياناً يكون النائب من غير أسرة الإمام.

وإذا كان في وظيفة الإمامة عدة شركاء فإنهم غالباً ما كانوا يتفقون على إقامة نائب واحد لهم جميعاً. وإذا مات أحد المشتركين في منصب الإمامة، فإن أولاده يخلفونه في نصيبه في الوظيفة، ويدخلون شركاء مع بقية الشركاء. وبالنسبة لرواتب الأئمة، فقد ذكر المؤرخ الفاسي أنه كان يصل للأئمة المعينين رسمياً من قبل السلطان راتب غير محدد. لكن وثيقة الأشرف شعبان، التي كتبت في عام ٧٧٧هـ/ ١٣٧٥م، حددت راتب الإمام السنوي بأربعمائة درهم، وهو ما يعادل ثلاثة وثلاثين وثلث درهم شهرياً، كما تضمنت الوثيقة تعيين أربعة أئمة في الحرم المكي لإمامة الصلوات الخمس. كما أن الأئمة كانت تأتيهم أموال من خارج مكة عن طريق الصدقات القادمة من المغرب والهند واليمن. وفي معظم الأحيان كان الإمام يتفق مع نائبه في نصيبه من مرتب الإمامة، فأحياناً يتفقان على الثلث وأحياناً تبلغ الى حد النصف.

وكان علماء مكة يدربون أبناءهم بعد حفظهم القرآن الكريم على إمامة المصلين في صلاة التراويح بأحد المقامات ويكون ذلك تطوعاً. وكان لأئمة المقامات في المسجد الحرام مكانة مميزة عند أهل مكة، فهم عادة يحضرون في جميع المناسبات الدينية، كما أنهم يشاركون في المجالس التي تعرض فيها بعض المشكلات التي تحدث في مكة لتدارسها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

وكانت تأتي بعض الأئمة الهدايا الكثيرة من أتباع مذهبهم من الحجاج كما تأتيهم الهدايا من حكام وأمراء بعض الدول الإسلامية الأخرى. وكان بعضهم يتولى إمامة المساجد الثلاثة بمكة والمدينة وبيت المقدس، ومن هؤلاء عبدالقادر بن عبداللطيف السراج الحسني الفاسي الأصل، المكي الحنبلي (ت ٨٩٨هـ/ ١٤٩٢م) فكان عليه أن يكون موجوداً في عام واحد خلال أوقات معينة في هذه الأماكن، أي لا تكون إمامته في وقت واحد. كذلك ممن تولوا إمامة المساجد الثلاثة، المجد أبو محمد عبدالله بن محمد بن محمد بن أبي بكر الطبري (ت ٦٩١هـ/ ١٢٩١م).

وكان هناك أئمة غير رسميين يعينون من قبل شريف مكة. وهؤلاء لم تكن رواتبهم من السلطان. وفي المقابل كان هناك عدد من الأئمة يؤمنون الناس في صلاة التراويح تطوّعاً. ووظيفة إمام الصلاة في الحرم المكي كانت تتداخل معها أحياناً عدة وظائف، مثل الخطابة والقضاء والتدريس وغيرها. كما يحدث أحياناً تداخل بين وظيفة افمام ووظيفة الخطيب، فقد كانت هناك صلوات لا يؤديها الإمام أحياناً فيؤديها الخطيب، مثل صلاة الكسوف، أو الخسوف، أو صلاة الإستسقاء. ومثال ذلك ما فعله الخطيب ابو اليمن محمد بن علي النويري سنة ٨٣٢هـ/ ١٤٢٨م، عندما صلى بالناس صلاة الإستسقاء. فعند وصوله المسجد الحرام وضع له المنبر بأرض المطاف فصعده وخطب ووعظ الناس. وعندما خسف القمر في ليلة الثلاثاء ١٤ جمادى الأولى من سنة ٩٢٤هـ/ ١٥١٨م صلى بالناس صلاة الخسوف الخطيب الأصيل شرف الدين يحي بن الخطيب فخر الدين أبي بكر ابن الخطيب جمال الدين محمد النويري المكي. كذلك صلى الخطيب يحي النويري صلاة الكسوف وخطب بعد ذلك خطبة في ضحى ١٨ جمادى الأولى من السنة نفسها حين كسفت الشمس. وفي سنة ٩٣٣هـ/ ١٥٢٦م، صلى بالناس الخطيب وجيه الدين النويري العقيلي صلاة الغائب على سلطان الهند مظفر شاه.

على أنه بعض الأئمة لم يسلم من أذى الحكام أو شرّ الولاة، خاصة ما كان يدور من نزاعات بين الأشراف. فعلى سبيل المثال، قام الشريف قتادة صاحب مكة بقتل إمام الحنفية، وإمام الشافعية سنة ٦٠٩هـ/ ١٢١٢م.

ومن مظاهر اهتمام المماليك بأئمة المسجد النبوي أنهم أضفوا لهم ترتيبات وتنظيمات جديدة. ففي بداية عهدهم كان أئمة المسجد من آل سنان بن عبدالوهاب بن نميلة من الأشراف الحسينيين، من أتباع المذهب الشيعي، حكام المدينة، ولم يكن لأهل السنة حينها خطيب ولا إمام. كان أهل السنة يمتنعون عن الصلاة خلف الإمام الشيعي، حيث إنهم كانوا يصلون خلف أئمتهم من اهل السنّة، مما حدا بالدولة المملوكية التدخل وأخذ الخطابة من آل سنان سنة ٦٨٢هـ/ ١٢٨٣م، وإسنادها الى أهل السنّة، وبقيت الإمام بأيدي الأشراف الحسينيين.

وقد أجّل المماليك رد الإمامة الى أهل السنّة مدة من الزمن، ثم قاموا بردها تدريجيا؛ حيث كان السلطان المملوكي بمصر يرسل من يقيم لأهل السنة الإمامة والخطابة مع ركب الحجاج في كل سنة، ويمكث حوالي نصف العام، ثم يعود لمصر، ثم يليها غيره في نصف العام المتبقي، مما عرض أئمة السنة للأذى من الأشراف وأتباعهم الشيعة الإمامية حينذاك.

السلطان المملوكي محمد بن قلاوون أضاف للإمام في عهده أمر القضاء. وأكد ابن بطوطة عند زيارته للمدينة المنورة سنة ٧٢٦هـ/ ١٣٣٥م اجتماع الوظيفتين لرجل واحد. وكان يغلب على من يتولى أمر الإمامة والخطابة والقضاء من أهل السنة في ذلك الوقت، أن يكون من أتباع المذهب الشافعي. وفي سنة ٧٧٥هـ/ ١٣٧٣م ولي القاضي محب الدين بن أبي الفضل النويري قضاء المدينة والخطابة والإمامة في المسجد النبوي الشريف. ويلاحظ أن الأئمة بالمسجد

النبوي كانوا يقومون بالخطابة أيضاً، خلافاً لما كانت عليه الحال في المسجد الحرام بمكة. تجدر الإشارة الى أن جميع التعيينات التي تأتي الى المسجد النبوي والمتعلقة بالإمامة، تأخذ طابع المراسيم التي تقرأ في جميع كبير من الناس خاصة في موسم الحج.

وظيفة إمامة المسجد النبوي في العصر المملوكي شابها التنافس غير الشريف، والكراهية، والمذهبية، وتأثرت بالسياسة، وقد كانت تُعطى أحياناً لم يسعى لدى السلطان في مصر بالبذل والجاه. وأبرز ما تميز به الأئمة في عهد المماليك أنهم قضوا على ما ابتدعه أئمة الشيعة الإمامية بالمسجد النبوي في عهد آل سنان الحسينيين، حيث منعوا سب الصحابة، وأبطلوا نكاح المتعة، وصلاة النصف من شعبان، وغيرها.

وكان اللباس الرسمي لمن يلي الإمامة والخطابة في العهد المملوكي السواد، فالثوب أسود، والعمامة سوداء، والطيلسان أسود. كما أضاف المماليك على ما اشترطه الفقهاء في عموم الأئمة، ضمن شروط الإمامة بالمسجد النبوي، أن يكون الإمام على معرفة تامة بعلم القراءات وعلم الفرائض. وعندما سقطت دولة المماليك على يد العثمانيين سنة ٩٢٣هـ/ ١٥١٦م، استحدثت وظائف عديدة تتعلق بالإمامة والخطابة.

ففي العهد العثماني كان أئمة المسجد النبوي مستقلين عن الخطابة بادئ الأمر، لكن بعض الوجهاء بالمدينة تمكنوا من الجمع بينهما، واستحدث العثمانيون منصب نقيب الأئمة، وهو أقل مكانة من وظيفة شيخ الحرم. أما شيخ الخطباء فقد كان يشرف على الإمامة والخطابة، وكان يشترط لهذا المنصب أن يكون قد مارس العمل بهما وحصل على خبرة كافية. واهتم العثمانيون بالوظائف المتعلقة بالإمامة والخطابة في المسجد النبوي الشريف، كالمجمّر، والمرقى، والمبلغ، وحامل العلم، وفارش سجادة المحراب النبوي. وقدمت الدولة العثمانية رواتب مجزية للأئمة، خاصة في رمضان.

ومما يعاب على التراتيب الإداريـة المتعلقة بالأئمة في العهد العثماني، نظام التوريث في الإمامة لأكثر من شخص، وهو أمر له مساوئه، مما حرم أهل الكفاءات العلمية من الوصول للإمامة. لكن يلاحظ تميز الأئمة الأحناف عن بقية المذاهب الأخرى؛ فكانوا الأكثر عدداً، وقد ارتفع عددهم في عام ١٢٠٦هـ/ ١٧٩١م الى خمسة وعشرين إماماً، بينما انخفض عدد أئمة الشافعية الى اثني عشر إماماً، وبذلك أصبح عدد الأئمة ٣٧ إماماً كما دونه أيوب باشا (ت ١٢٩٠هـ/ ١٨٩٠م).

أما أبرز الأسر التي ظهر منها أئمة وخطباء بمكة المكرمة في العهد العثماني: آل ميرداد، وآل العجيمي، وآل خوقير، وآل الريس، وآل الكتبي، وآل شطا، وآل عبدالشكور، وآل الزواوي، وآل الكردي، وآل الحريري، وآل جمل الليل، وآل المغني، وآل كمال، وآل المالكي، وآل ابن حميد، وآل صديق، وآل القلعي، وآل الفقيه، وآل دحلان، وآل الحبشي.

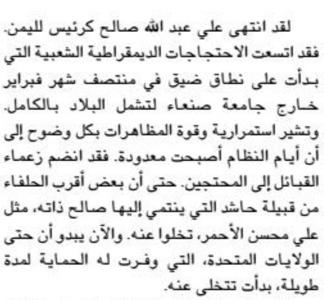
في حين كانت أبرز الأسر التي ظهر منها أئمة وخطباء بالمدينة المنورة في العهد العثماني خلال القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، فهم: أسرة الأركلي، وأسرة الأزهري، وأسرة البرزنجي، وأسرة الجامي، وأسرة الحجار، وأسرة الخياري، وأسرة السمهودي.

وأئمة الحرمين في العهد السعودي لم تعد لهم صلة بنظام المقامات، فبعد السيطرة على الحجاز من قبل الملك عبدالعزيز سنة ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م ألغى المقامات، وقام بتعيين الشيخ عبدالله بن حسن آل الشيخ (أحد حفدة محمد بن عبدالوهاب صاحب الدعوة في نجد) إماماً وخطيباً بالمسجد الحرام، ثم أسند اليه رئاسة القضاء وفوضه في اختيار الأئمة والمدرسين. وكان يقوم بالإمامة علماء من أهل البلاد أو من المجاورين بالحرمين من غير أهلها على اختلاف مذاهبهم، ولم تعد حكراً على اسرة معينة. ومن خلال استعراض قائمة الأئمة الذين قاموا بإمامة الحرمين في العهد السعودي، لوحظ أن البيوت التي توارثت الامامة في العهدين المملوكي والعثماني، لم يستمر لها حق التوريث، إذ كان اختيار الأئمة يتم بتزكية علماء نجد للإمام. وقد اسس الملك عبدالعزيز ادارة خاصة بالمسجد الحرام سميت (مجلس ادارة الحرم). وفي عام ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م تم انشاء الرئاسة العامة للإشراف الديني بالمسجد الحرام، وكان يرأسها الشيخ عبدالله بن حميد، واستمرت الإدارة حتى عام ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٧م، حيث تم احداث (إدارة الحرمين الشريفين) ثم سميت في السنة نفسها (الرئاسة العامة لشؤون الحرمين) وفي عام ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م عدل الإسم الى (الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي).

ومن أبرز مهام الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي: تعيين الأئمة [ومعظمهم على المذهب الرسمي] ووضع الشروط المناسبة لذلك وتنظيم أمر الصلاة، وعمل جدول خاص لكل إمام، والفريضة التي يصليها، وعمل جدول خاص بالخطابة أيضاً، ويتم هذا الأمر بالتنسيق، على أن يكون لكل إمام بديل احتياط. ومكافآتهم مقطوعة، تقدر بثمانية آلاف ريال شهرياً، لأنهم غالباً يكونون في وظائف رسمية. لكن هناك مكافآت سنوية موسمية تقدم لهم في الأعياد أو في غيرها من المناسبات.

ومعظم الأئمة في العهد السعودي كانوا يعملون في سلك القضاء، فقد أورد الشيخ عبدالله بن زاحم، إمام المسجد النبوي، في كتابه (قضاة المدينة) مجموعة من القضاة الذين تولوا إمامة الحرمين مثل الشيخ أحمد كماخي (ت ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م) والشيخ محمد نور كتبي (ت ١٤٢٠هـ/ ١٩٨١م) والشيخ عبدالعزيز بن صالح وغيرهم. كما عرف عن كثير من أئمة الحرم المكي أنهم ممن عمل في القضاء مثل الشيخ عبدالله بن حسن آل الشيخ (ت ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م) والذي رأس القضاء بمكة، والشيخ سعود الشريم وغيرهم. وأول من تولى الإمامة في العهد السعودي بالمسجد النبوي هو الشيخ الحميد بردعان.

العديد ممن قاموا بإمامة الحرمين في بداية العهد السعودي كانوا من خارج البلاد السعودية [وكلهم على المذهب الرسمي]. فمن مصر استقطب الملك عبدالعزيز الشيخ محمد بن عبدالرزاق حمزة وكان إمام وخطيب المسجد النبوي بالمدينة؛ والشيخ عبدالظاهر أبو السمح الذي استدعاه الملك عبدالعزيز وجعله إماماً وخطيباً للمسجد الحرام الى أن توفي عام ١٣٧٠هـ/ ١٩٥٠م، وكذلك الشيخ عبدالمهيمن بن محمد ابو السمح، وكان إماماً وخطيباً بالمسجد الحرام عام ١٣٦٩هـ/ ١٩٤٩م.



التمسك بشريان الحياة السعودي

تفكيك (صالح)

د. مي يماني



لقد انتهى علي عبد الله صالح كرئيس لليمن. فقد اتسعت الاحتجاجات الديمقراطية الشعبية التي بدأت على نطاق ضيق في منتصف شهر فبراير خارج جامعة صنعاء لتشمل البلاد بالكامل. وتشير استمرارية وقوة المظاهرات بكل وضوح إلى أن أيام النظام أصبحت معدودة. فقد انضم زعماء القبائل إلى المحتجين. حتى أن بعض أقرب الحلفاء من قبيلة حاشد التي ينتمي إليها صالح ذاته، مثل علي محسن الأحمر، تخلوا عنه. والآن يبدو أن حتى الولايات المتحدة، التي وفرت له الحماية لمدة طويلة، بدأت تتخلى عنه.

إن صالح، الذي تولى السلطة منذ عام ١٩٧٨، يدرك الآن أن زمنه قد انتهى. ولقد علق مؤخراً على المنشقين على نظامه قائلا: (إنهم يتساقطون كأوراق الخريف). كما زادت الاستقالات: من سفراء، ووزراء، وشخصيات إعلامية بارزة، وجنرالات الجيش.

والواقع أن المجموعة الأخيرة كانت الحاسمة: فحينما يتخلى كبار المسؤولين العسكريين والأمنيين عن نظام استبدادي في مواجهة ضغوط شعبية، تصبح أيام هذا النظام معدودة. ورغم ذلك فإن صالح لا يزال محتفظاً بولاء وزارة الداخلية، والحرس الجمهوري، وجزء من القوات الجوية. إلا أن الاشتباكات بين الجيش وقوات الحرس الجمهوري تؤدي بشكل أكبر إلى تآكل ما تبقى من تماسك النظام.

ومثله كمثل غيره من الحكام المستبدين في سكرات موتهم السياسي - الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك، والعقيد الليبي معمر القذافي على سبيل المثال - حَذّر صالح من المخاطر التي ستواجه العالم إذ أرغم على الرحيل: مثل الإخوان المسلمين، وهجمات القاعدة، والهيمنة الإقليمية الإيرانية، وتفكك اليمن. وفي اعتقادي أن هذا هو كل ما يستطيع أن يسوقه من مبررات لاستمراره في الحكم.

في غمرة من اليأس أمر صالح بشن هجمات قاتلة ضد المحتجين، ومن والواضح أنه تصور أن مهارته الكبيرة في المناورة السياسية كفيلة بإبلاغه مقاصده بسلام. ولكن منذ إعلانه لحالة الطوارئ في الثالث والعشرين من مارس/آذار، تضاعفت أعداد المحتجين في الشوارع. ونظراً لافتقار نظامه للشرعية بوضوح فإن صالح يمارس لعبة خطيرة، وكلما سارع بالرحيل كان ذلك أفضل لاستقرار اليمن وأمنه.

والواقع أن كل اليمنيين - الحوثيين، والحراك اليمني الجنوبي، بل وحتى الحاشديين - يظهرون اتحادهم في معارضتهم لنظام صالح المريض وذلك في سعيهم إلى الحصول على حقوقهم المدنية والإنسانية. ولقد أقام أعضاء المئات من القبائل الخيام في (ساحة التغيير) في صنعاء. ولعل الأمر الأكثر لفتاً للنظر أن المحتجين، في دولة تحتوي على أكثر من ١٢ مليون سلاح ناري، لم يطلقوا رصاصة واحدة.

ثم في عشية (جمعة الرحيل) التي خططت لها المعارضة اليمنية في أواخر مارس/آذار، ردت الولايات المتحدة الحياة لحكم صالح، وذلك عندما أعلن وزير الدفاع الأميركي روبرت جيتس أن (سقوط صالح من شأنه أن يفرض مشكلة حقيقية بالنسبة للعمل الأميركي في مكافحة الإرهاب). وسرعان ما ظهر صالح، الذي تشجع بتصريحات جيتس، على شاشات التلفاز ليأمر كل المعارضين بالرحيل عن اليمن. وكأن الملايين من اليمنيين قد يهجرون بلدهم ببساطة، ويتركونه هو وأفراد أسرته يعيشون في سلام.

منذ عام ٢٠٠٩، دأبت الولايات المتحدة على إمطار حكومة صالح بالمساعدات العسكرية. ولكن الولايات المتحدة تدرك أن تنظيم القاعدة يشكل عدواً مريحاً لصالح، وأن التهديد الذي قد تتعرض له مصالح الولايات المتحدة برحيل صالح مبالغ في تقديره. إن الديمقراطية لا تتعايش مع القاعدة. بل إن الأمر على النقيض من ذلك تماما، فالتهديد المتزايد المتمثل في التطرف ينبع في الأساس من تأخير رحيل صالح.

لقد بلغت مصداقية أميركا، المتدنية في اليمن بالفعل، أدنى مستوياتها الآن؛ ولم تعد الكلمات الواردة على لسان زعمائها تؤخذ على محمل الجد. والواقع أن الفجوة بين خطاب الولايات المتحدة وسياستها اتسعت إلى حد كبير. فقد اعتمدت إدارة أوباما على لغة حقوق الإنسان في ليبيا، ولكنها كانت راضية بتجاهل المطالب الديمقراطية التي ينادي بها الملايين من اليمنيين.

والحقيقة هي أن الولايات المتحدة أدركت لأسابيع أنها غير قادرة على إنقاذ نظام صالح. ويرتبط اهتمامها ببقاء صالح سياسياً ارتباطاً وثيقاً بوصايتها على النظام السعودي، الذي يخشى أن يؤدي الاهتياج في اليمن إلى انتقال أفكار خطيرة عن الإصلاح الديمقراطي إلى السكان السعوديين المنتمين إلى الطائفتين الشيعيتين الزيدية والإسماعيلية، إن لم يفض ذلك إلى تهديد وجود الدولة السعودية ذاته. فالمعروف أن القبائل الجنوبية في المملكة العربية السعودية والقبائل الشمالية في اليمن تنتمي إلى نفس الأصل تاريخيا، في حين يحتج الشيعة في شرق المملكة الغني بالنفط على نفس الخط مع الشيعة في البحرين.

ولم يكن من المستغرب أن يحاول صالح التعلق بشريان الحياة السعودي المألوف، حينما أرسل وزير خارجيته إلى الرياض لالتماس نفس النوع من المساعدة الذي قدمه الملك السعودي للبحرين. ولكن السعوديين، الذين دعموا صالح ماليا، والذين أرسلوا قوات إلى اليمن في عام ٢٠٠٩ لمساعدته في شن حرب ضد الحوثيين، يرون الآن أن أوان إنقاذه قد فات. وهم يراهنون بدلاً من ذلك على نجاح تحالفات جديدة محتملة داخل اليمن في التعامل مع جارتهم اليمن التي بات من الصعب التكهن بمستقبلها.

وأخيرا، يبدو الأمر الآن وكأن الولايات المتحدة أدركت أن إعادة نظام صالح إلى الحياة باتت مستحيلة. والواقع أن التدبير الأكثر تعاطفاً والذي ينبغي على الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية اتخاذه الآن هو شكل من أشكال القتل السياسي الرحيم. ولقد عبر أحد المحتجين الشباب اليمنيين عن هذه القضية بإيجاز: (أميركا، أوقفي جهاز دعم الحياة الذي تزودين صالح به وتعاملي معنا مباشرة. فاليمن هو الشعب اليمني، وصالح ليس أكثر من خدين لك).

الولايات السعودية المتحدة

د. مضاوي الرشيد

دخل النظام السعودي بالفعل مرحلة افول نجمه في العالم العربي منذ بداية القرن الواحد والعشرين، وقد افلتت بعض الشعوب العربية من مرحلة الحقبة السعودية خاصة في لبنان وفلسطين والعراق، ومؤخرا في مصر والتي كانت حجر الاساس في المد السعودي الذي هيمن على المنطقة تحت مظلات مختلفة ومتعددة منها الثقافي والاعلامي والديني والسياسي والاقتصادي. مرحلة الافول هذه دفعت النظام الى ان يولي وجهه شرقا نحو دويلات الخليج الصغيرة، وجنوبا باتجاه اليمن فيدفع بثقله خلف مشروع جديد يختلف تماما عن مشروع مجلس التعاون الخليجي والذي يقرب ان يصل الى عامه الثلاثين.

الحراك السعودي الحالي يحاول ان ينتشل النظام السعودي من عزلة فرضتها عليه سياسات خارجية مكنت الانظمة القمعية العربية على حساب المجتمعات وقضاياها الحية من القضية الفلسطينية مرورا باحتلال العراق والموقف السعودي المعروف منه ناهيك عن الحرب على لبنان وغزة والتي جرت النظام الى مهالك الوقوف جنبا الى جنب مع المعتدي ضد المعتدى عليه. استطاعت كل هذه المواقف ان تحسر الحقبة السعودية وتجعلها مرتبطة برجعية لم تعرفها المنطقة العربية في تاريخها الماضي. وبما ان الحقبة السعودية ارتبطت بالبترودولار، لم تصمد امامها سوى ارادة الشعوب وليس النفوس الضعيفة التي دفعها العوز والحاجة والاقتصاد المتردي الى ركوب المركب السعودي وتمجيده.

السعودية اليوم ليس لها من الخيارات سوى الاتجاه الى الخليج بدوله الصغيرة والتي تهتز رعبا من خطر ايراني وفوبيا وتشنج واحتقان بدت ملامحه واضحة وصريحة. تستغل السعودية اليوم هذا الخوف الحقيقي او الوهمي من اجل تثبيت هيمنتها على المشيخات الخليجية، وخاصة تلك التي نعتقد انها تربطها بها اواصر القرابة والقبيلة والجوار والمصالح الاقتصادية المشتركة.

ترتفع اصوات تنادي وتهتف مستنجدة بعلاقات وهمية اسرية لتغطية فرضية سياسية تتمثل في هيمنة واضحة وصريحة من الشقيقة الكبرى على تلك الصغرى والتي بسبب الفوبيا فيها انعدمت قدرتها على استيعاب حالة الخوف المرضية التي قد اصابتها. ورغم ان ثلاثا من هذه الدول تتمتع بمستوى معيشي افضل بكثير من الداخل السعودي، وثروات هائلة وصناديق سيادية، الا انها تبقى سياسيا ضعيفة ومرتبكة غير قادرة على تحويل القدرة الاقتصادية الى قوى سياسية حقيقية.. ليس لان حجمها وتعداد سكانها لا يسمح لها بذلك، بل لان تركيبتها لم تتطور لتكسب قوى بالمجتمع خلفها.

فالكويت وقطر والامارات تعتبران دولتين قويتين اقتصادياً ولكنهما ضعيفتان سياسيا امام المد السعودي والذي قد يلتهمها ويبتلعها او يحولهما الى ولايتين سعوديتين. وتتميز دولة واحدة كالبحرين بالضعف السياسي والاقتصادي معا، لذلك لم تستطع ان تصمد امام ثورتها الشعبية دون استحضار القوات السعودية تحت مظلة درع الجزيرة كغطاء لتدخل سعودي سافر في شأن محلي بحريني. وبعد ان اعطت الولايات المتحدة الامريكية الضوء الاخضر لهذا التدخل وقايضته بتدخلها تحت مظلة الشرعية الدولية والناتو والجامعة العربية في الشأن الليبي، نجد ان هيمنة السعودية على البحرين قد اكتملت وتوجت بوجود آلة عسكرية سعودية في ازقة المنامة وقراها، حيث تتم عملية حجر وتطويق لمعظم شعب الجزيرة



الصغيرة. فكانت البحرين اول غنيمة سعودية على خلفية انحسار تأثيرها في الفضاء العربي الفسيح، رغم انها تحاول جاهدة ان تحتل بقعة على خارطة شمال افريقيا حاليا من خلال تبنيها لثورة ليبيا، وربما يكتشف ثوار ليبيا بعد فوات الاوان معنى التدخل السعودي في شأنهم الداخلي ويدفعون ثمنا باهظا تماما كما يدفع شعب البحرين في المرحلة الحالية.

اما الكويت فقد بدأت بالفعل التملل من الثقل السعودي خاصة وانه دوما يدخل من باب مساندة الحكام على حساب المجتمع ومن باب اخطر بكثير وهو باب الطائفية البغيضة. لا تسلم اي بقعة في العالم ان امتدت اليها اليد السعودية الخارجية وقد بدأت تتضح ملامح

التأزم والتشنج الطائفي، ليس فقط بين السعودية وشرائح من المجتمع الكويتي، بل بين الكويت والبحرين بسبب تصعيد الخطاب الطائفي السعودي وتفشيه في اذاعات وقنوات اعلامية وجرائد محلية تخلت عن كل معطيات الوطنية والانتماء الى الارض لتحقن المجتمعات بحقن البغضاء والاقتتال الطائفي، وان كانت هذه الدول الخليجية قد تمكن منها داء الفوبيا الايرانية.. الا ان الواقع يعكس ان الخطر الحقيقي يأتي من التصعيد الطائفي، خاصة ان هذه الدول لم تكن يوما ما متجانسة على المستوى الشعبي، بل هي بوابات خليجية ومرافئ اقتصادية، لها باع طويل بالاتجاه نحو البحر واقتصاده، مما ادى الى موزاييك اجتماعي قبلي ديني وعرقي مختلف ومتباين، لو قدر له ان يتطور لكان نمطا مشرفا من انماط العولمة البشرية، وانصهار الاجناس والاعراق، بدلا من ان يصهر بالقوة، ويعجن بالعنف حتى يغطي تعددية كانت في الماضي من عوامل القوة والابداع وليس الضعف.

ستأتي مرحلة الهيمنة السعودية مصحوبة بعنف ثقافي وحقيقي على الارض، ناهيك عن عنف ديني يختزل سكان الخليج بمنظومات لم تصلح ولم تحتو التعددية في داخل الجزيرة العربية، ناهيك عن شواطئها الفسيحة والتي احتضنت في الماضي ثقافات وابداعات اقتصادية من صيد اللؤلؤ الى السفن الشراعية التي ابحرت الى شرق آسيا وسواحل افريقيا. اما قطر وان كانت اليوم تتصدر عملية انتقائية لدعم الثورات العربية من خلال اعلامها القوي.. الا انها تظل تتوجس من الهيمنة السعودية والتي ربما تكون قطر قد اجلت تفعيلها الى المستقبل. لكن المواجهة قد تحدث خاصة وان السعودية تستطيع ان تقصم ظهر قطر من خلال اللعب على وتيرة القبلية، تماماً كما حدث عندما تأزمت العلاقة مع الشقيقة الكبرى وربما ان القواعد العسكرية في البحرين وقطر تمثل حماية ليس من ايران، وانما من المد السعودي المرتقب، تماماً كما كانت البحرية البريطانية في مطلع القرن العشرين تمثل ضمانة لمشيخات الخليج ضد المد السعودي المتكرر على المرافئ الخليجية.

وتبقى عمان كحالة خاصة اذ انها اضعف اقتصادياً من السعودية، لكنها تبقى سياسياً اقوى بكثير، خاصة وان مفهوم الدولة فيها له بعد تاريخي عميق، يرتبط بثقافة دينية تختلف تماماً عن السعودية، وقد تنجو عمان من المد السعودي رغم ضعفها الاقتصادي بسبب ارثها الحضاري التاريخي، وتطور مفهوم الدولة شعبياً واجتماعياً، رغم انها حالياً قد تكون في مرحلة انتكاسة سياسية. سيظل ارثها القديم جاهزاً للتفعيل عند اي خطر يهدد امنها، وسيكون هذا الارث هو صمام الامان الذي سيعود اليه المجتمع عند تعرض الدولة لاي هزة، وستتدارك عمان الخطر القادم من الخارج والداخل، تماماً كما تداركته في العصور القديمة.

ويبقى اليمن رغم ضعفه الاقتصادي صرحا لا يمكن ابتلاعه بالسهولة التي يعتقدها البعض، فهو يشترك مع عمان في ارث الدولة القديمة ومفهومها وتأصلها في مجلدات ضخمة وملفات قديمة قدم شعبها. هذا الارث لم يكن ارث مئة او مئتي سنة، بل هو مرتبط بحضارة قديمة سبقت الاسلام، ومن ثم تمت اعادة صياغته خلال القرون الاسلامية. ورغم ان المساعدات الاقتصادية واستقطاب النظام السعودي لشرائح قبلية وغير قبلية والتلاعب بنسيجه الديني خلال العقود الماضية معروف وموثق، الا ان النظام السعودي لم يستطع حتى هذه اللحظة ان يدخل اليمن في منظومة الولايات السعودية المتحدة.

ويظل اليمن كما عمان معادلتين عصيتين على المخطط السعودي بتركيبة النظام السعودي الحالية ومقاومته لاي اصلاح سياسي حقيقي في الداخل.. سيظل مشروع ولاياته المتحدة مشروعاً مشبوهاً يحمل في طياته الكثير من المخاطر والانزلاقات، وان كان هدفه الاول والاخير حماية عروش تدين له بالولاء والتبعية.. الا ان تبعياته الاجتماعية والسياسية والثقافية ستكون اكثر هدماً وسلبية. ومنها أولا: تمزيق المجتمعات الخليجية الصغيرة بفتنة طائفية خاصة وان المخطط السعودي يتمثل باجهاض اي تحرك سياسي تحت ذريعة انه ينبثق من الطائفة الشيعية، تماماً كما حصل في البحرين، متجاوزاً بذلك ان الاكثرية السكانية في البحرين هي اكثرية شيعية تحكمها أقلية سنية.

ورغم ان ولاء الشيعة في الخليج لدولهم وليس لايران، تماماً كما هو حال الشيعة بالكويت، حيث انهم اثبتوا انهم من اكثر الشرائح ولاء لحكام المدينة، تماماً كما هو الحال في عمان، حيث تتمتع الشريحة الشيعية برخاء اقتصادي ومناصب مهمة، ويظل ولاؤها لدولتها وليس لعنصر خارجي.. هكذا كانت وستظل كذلك. اما في دول اخرى فسيجد المد السعودي فسحة في ثاني المخاطر وهو الانزلاق امام التعصب القبلي واثارة نعراته من خلال طوابير تجيشها يد النظام السعودي ضد مجتمعها والذي احتضنها منذ قديم الزمان. فالقبلية كالطائفية هي اسلحة سعودية تحركها يد النظام وموارده الاقتصادية.

وثالثاً سيكون للمد السعودي اثر خطير فيما يتعلق بتطور المجتمع المدني الخليجي، حيث ان دخول السعودية على الخط سيعيده الى الوراء فيتقهقر الاصلاح في هذه الدول تماشياً مع الحالة السعودية والتي لا تقبل ان تكون نشازاً في الجزيرة العربية، بل تفضل ان تكون النمط المعتمد والقدوة السيئة. لا تخاف السعودية من شيء اكثر من خوفها ان تتطور دول الخليج سياسياً وتنمو تجاربها فينفتح عليها باب من ابواب جهنم تصيب عدواه الداخل السعودي. ومن هذا المنطلق جند النظام السعودي نفسه لخنق مبادرات اصلاحية سياسية في دول كالكويت منذ فترة طويلة، ناهيك عن دعم اكثر الشرائح رجعية على حساب القوى الوطنية وجعلها كطوابير يكون ولاؤها للشقيقة الكبرى على حساب ولائها لمجتمعها وظروفه الخاصة، وان فرحت الشرائح الحاكمة بالدعم السعودي، الا ان اي دعم خارجي يأتي على حساب مصالح المجتمعات وليس في مصلحتها في نهاية المطاف.

× عن القدس العربي، ٢٠١١/٤/٣

وجوه حجازية

(١)
عبدالله زادة
(١٠٤٥ - ١١٠٨هـ)

هو عبدالله بن شمس الدين عتاقي زادة المكي الحنفي. مفتي مكة المكرمة وقاضيها. ولد بمكة المكرمة، ونشأ بها، وأخذ عن علماء عصره، منهم الشيخ عبدالله العفيف المكّي. تولّى إفتاء مكة المكرمة بعد وفاة المفتي الشيخ عبدالله فروخ المكّي، وتولّى قضاءها، وولي أيضاً نيابة الحرم بمكة. وكان عبدالله زادة صاحب جاه وثروة عظيمة وذا عقار ومال، وكان زقاق دار الخيرزان يسمى بزقاق عتاقي في زمنه وبعده بقليل. وكانت لديه مكتبة كبيرة لا يوجد عشرها عند غيره في زمنه. توفي رحمه الله بمكة المكرمة.

له: فتاوى مشهورة بفتاوى عتاقي. وله ايضاً رسالة في دفع المطاعن عن الشيخ أحمد الفاروقي(١).

(٢)
عبدالله زبير
(١٢٠٤ - ١٣٢٢هـ)

عبدالله بن عبدالحي بن عبدالله بن عمر زبير الحنفي المكّي. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها وحفظ القرآن الكريم وكثيراً من المتون في فنون مختلفة، وقرأ على علماء عصره بمكة المكرمة. فقد قرأ على الشيخ عبدالقادر خوقير في الفقه وأصوله والفرائض والحساب. وقرأ على السيد سالم العطاس وعلى الشيخ محمد سعيد بابصيل في العربية. وقرأ على السيد أحمد دحلان في النحو والمنطق وعلم المعاني والبيان وفي التفسير والحديث. كما قرأ على الشيخ محمد البسيوني في النحو والعروض وأصول الدين وغير ذلك. كما قرأ على غير هؤلاء، وأجيز بالتدريس، فتصدّر له بالمسجد الحرام، وأخذ عنه جماعة في النحو والعروض وغيرها، منهم الشيخ عبدالله بن حمد أبي الخير مرداد. توفي رحمه الله بمكة المكرمة(٢).

(٣)
جمال بن شيخ
(... - ١٢٨٤هـ)

هو جمال بن عبدالله بن شيخ بن عمر الحنفي المكي. مفتي بلد الله الحرام. ولد بمكة المكرمة، وقرأ على الشيخ صديق كمال، وحضر دروس الشيخ عمر عبد الرسول والسيد يحي مؤذن، ثم لازم الشيخ عبدالله سراج وتلقى منه سائر العلوم وتفوق على اقرانه وأكثر روايته عنه. وبعد وفاة الشيخ عبدالله سراج تولى مشيخة العلماء، ثم أضيف اليه الإفتاء بعد وفاة السيد محمد حسين كتبي، فقام بالوظيفتين خير قيام، فحمدت سيرته، وأثنى عليه سائر أهالي بلد الله الحرام، وقد كان ملازماً للصلاح والتقوى والإقراء والإفادة.

تخرج واخذ عنه كثيرون، منهم: الشيخ عبدالرحمن سراج؛ والشيخ مرداد أبو الخير؛ والشيخ حسن طيب؛ والشيخ عبدالملك الفتني؛ والشيخ عبدالرحمن عجيمي؛ والشيخ سليمان عتبي؛ والشيخ عبدالقادر شمس؛ وغيرهم. وقد تصدروا للتدريس بالمسجد الحرام.

توفي رحمه الله تعالى بمكة المكرمة.

له فتاوى كانت عمدة المفتين في ذلك العهد؛ وله رسالة في فضائل ليلة النصف من شعبان؛ ومناقب السادة البدريين؛ ومناقب عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق؛ ومناقب خالد بن الوليد؛ وله الفرج بعد الشدّة في تاريخ جدّة؛ والمنهج الأعدل في بعض مناقب السيد علي الأهدل؛ ونور الجمال على جواب السؤال(٣).

(١) عبدالله مرداد ابو الخير، مختصر نشر النور والزهر ص ٣٠٨. وأحمد القطان، تنزيل الرحمات على من مات، جـ٢، ص ٢٩٠.

(٢) عبدالله مرداد ابو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ٢٩٥.

(٣) إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، جـ ١، ص ٢٥٧. وعبدالله مرداد ابو الخير، ص ١٦١؛ وعبدالله بن محمد غازي، نظم الدرر، ص ١١٨؛ وخير الدين الزركلي، الأعلام، جـ٢، ص ١٣٤، الطبعة السادسة. ومحمد الحبيب الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، ص ٤٢٠.

تعليقات منتديات سعودية حول:

مخصصات آل سعود المالية

حسب إحدى الوثائق المسربة من ويكيلكس، فإن:

أبناء عبدالعزيز يتقاضون شهرياً : مليون ومئه وخمسة وعشرون ألف ريال = ٢٧٠,٠٠٠ دولار

أحفاد عبدالعزيز يتقاضون شهرياً: مئة واثنى عشر ألف وخمسين ريال = ٢٧٠٠٠ دولار

أبناء الأحفاد يتقاضون شهرياً : ثمانية وأربعون ألف وسبعمئة وخمسون ريال = ١٣٠٠٠ دولار

أحفاد الأحفاد يتقاضون شهرياً : ثلاثين ألف ريال = ٨٠٠٠ دولار.

مساكين الله لايبلانا!!

× يا رجل لو أن هذا صحيح لوجدت فائضاً ضخماً في الميزانية، مخصصاتهم أكثر من هذا بكثير.

× بحسب البنوك لا يوجد أمير أو أميرة يقل رصيده عن خمسين مليون ريال. عددهم أكثر من عشرة الآف أمير؛ وعليك الحساب .! هذا غير ما عندهم في البنوك الخارجية والأراضي والممتلكات.

× يعني راتب سلطان بن عبدالعزيز مليون ريال شهرياً، بس؟!

× إذا ولد المري عنده ١١ مليار، وراعي (السنطران) الشهري عنده تسعة مليارات! كم سيكون عند صاحب الأيادي البيضاء (سلطان)؟!

× ويكيليكس: ما يأخذه الأمراء اربعين مليار دولار سنوياً.

× أيش فايدة الفلوس عند الصحة والعافية. هذا سلطان ما نفعته فلوسه بشيء.

× الحين يجونك أعضاء عليشة يبررون سرقة المال العام ويقولون: ما لأحد منّة/ الله اللي عزنا ـ ما لأحد منّة/ روحنا كتاب الله، وقلبنا السنّة!! ـ وان طمع فينا العدو/ ما علي منّه، لا ما علي منّه!!

× أقسم بالله أني أحمد ربّي أني لست أميرة، ولو راتبي ألف ريال، وهو حلال. والله غير يسألون عن كل هللة سرقوها. ياما أنت كريم يا رب لم تخلقني أميرة، وخلقتني فتاة كادحة موظفة ملعون أبو خيرها، بس راضية.

× أنتِ مواطنة تعيشين في بلد نفطي ثري جداً، ومن حقك وطنياً أن تعيشي بكرامة ونعمة. ملاعين السوء كهنة نجد، مطاوعة إبليس، زرعوا فكرة الزهد وحبّ الفقر في نفوس الناس، بينما هم يتمتعون بالأموال والقصور والزوجات الأبكار!

× أظن أن ٤٠٪ من الميزانية على طول تحوّل لأرصدتهم، والباقي من الـ ٦٠٪ يلهطونه بطرق مختلفة. يكفيكم سلطان له عقود يغرف من الميزانية بعشرات المليارات، حتى دمّر البلد. أجزم أن ثروته تصل الى ٢٠٠ مليار دولار.

× هذا يصرف لهم وهم نائمون، وليس لقاء عمل وظيفي. أيضا يوجد مخصصات سنوية وتحسين أوضاع وكلها بالملايين. لكل أمير من أبناء عبدالعزيز مخصصات سنوية بالمليارات وليس بالملايين. ايضا يوجد منحة أرض لكل مولود أمير أو أميرة مساحتها ٤٠ ألف متر. أتذكر في عهد الملك فهد وتحديدا في الأعوام ١٤٠٦/١٤٠٧هـ كانت تصرف له مخصصات سنوية ٢ مليار.

× بالله طول هالسنين ما شبعوا؟! وفوق ذا وذا لاعبين في حسبة الشعب، بطاله، فقر، تدني رواتب، فساد، صحة وتعليم سيء، تشدد، قمع للحريات، استعباد المرأة. واللي يغبّن: كل دول العالم تحركت لاصلاح اوضاع شعوبها الا هم! من جد، كيف نرجي منهم اصلاح وهم يعتبرون الوطن مقتصر عليهم لحالهم، وحنّا في نظرهم مجرد عبيد؟!

× المولود ٣٠ ألف ريال يا الله. والموظف خدمة ٣٠ سنة ما يوصل ١٥ ألف يا الله حرام. وجبت الثورة ـ فرض عين على الجميع.

× محمد بن فهد يملك ترليون؛ ألف مليار! تخيل! تعرفوا ان الأمير سلطان يمتلك ٣٠٠٠ قصر حول العالم، منها ١٨٥ قصراً في جدة لحالها، بينها قصر إسمه السلطانة مهجور وعليه حراسه، ويصرف له مخصص مليون وخمس مائة الف! تخيل! وتقول الواحد لا يثور! وما لنا إلا آل سعود! حراااام!

× معقولة راتب بابا سلطان مليون ريال بسسسسس! والله لازم نوقف معاه ونسوّي جمعيّة!

× أحسّ أنهم قسّموها بليلة غبراء ونسوا أن معهم شعب!

× سنجعل أموالهم حطباً لهم بأذن الله على يد الشعب الكادح.

× حسب ويكليكس ايضا فإن تكاليف زواج الامراء والاميرات وبناء قصور لهم للعيش فيها تكلف الميزانية السعودية ٢ مليار دولار (يعني حوالي ٧,٥ مليار ريال سنوياً).

× أسأل الله أن يعجّل بهلاكهم وتخليص الشعب من طغيانهم. عارفين كل شيء بدون وثيقة ويكيكليكس.

× أها. عرفت الحين ليه ما يبون ملكية دستورية.

× الأمير العادي مخصصه ٣٠٠ الف دولار شهريا، وراتب العاطل ١٥٠٠ ريال، حتى مخصصاتهم بالعملة الصعبة ومخصصاتنا بالريال الكحيان!

× تركة الأمير فيصل بن فهد المنقولة ٥١ مليار ريال فقط.

× متى يثور الشعب؟ شعب زي هيك بدو حكومة زي هيك.

× من يطبّل لهم من المنافقين أصحاب بدل السمعة يقول: من حقهم.. حلالهم. الله يحاسبهم بما قدمت أيديهم حساباً عسيراً.

× يعتبرون البلد والشعب والبترول ورث ابوهم اللي خلفهم.

× هناك فتوى لابن عثيمين يجيز للحاكم أخذ ما يشاء من أموال البترول. راجعوا اليوتيوب.

× ثروة سلطان بالتريليونات. هذا قارون العصر.

× الحل أن يهاجر الشعب ويترك البلد لهم واللي فيه. يصحون الصبح ما يلاقون شعب!

× المخصصات الحقيقية تصرف مع صدور الميزانية: ٢٥٠ مليون ريال لأبناء عبدالعزيز؛ ١٠٠ مليون ريال تصرف لأحفاده؛ ٥٠ مليون ريال تصرف لباقي الأمراء. يمنح قرض عقاري مبلغ ٧٥ مليون ريال غير مسترد ولمرة واحدة كل عشر سنوات، هذا لابناء عبدالعزيز، والباقي ٢٥ مليون. يمنح بدل علاج سنوي ١٠ مليون ريال لابناء عبدالعزيز، والباقي ٣ مليون ريال. يمنح بدل سفر سنويا ٣٠ مليون ريال لابناء عبدالعزيز، والباقي ٥ مليون ريال..الخ.

× رضي الله على ويكيليكس. واجهت الحكومة هذه الفضائح بحجب الصفحة.

× نقول للحكومة تطوروا شوية بس، لكنهم مصرين على التخلف. صحيح كثر الفلوس تخلي الواحد أهبل.

× يا اخوان. هذي أرضهم وحنّا عبيد عندهم. احمدوا ربكم انهم يصرفون عليكم من فلوسهم. والله ما تستحون حاسدينهم على رواتبهم!

× من قرائتي للوثيقة فإن الأسرة تكلف الدولة سنوياً ما يقارب ٢٠٠ مليار ريال. هذا الرقم قريب من ثلث ميزانية الدولة.









Adobe PDF
أرشيف المجلة

إتصل بنا

(شكراً قطر) يغضب السعوديين

صانعةَ الحروب تثأر لنفسها في حكومةَ السنيورة

من يرقّب ملامح وجه وزير الخارجيةَ السعودي الأمير سعود الفيصل وهو يستمع تحت قبّة البرلمان اللبناني الى كلمات الشكر والثناء التي كانت تنهال على أمير قطر ورئيس وزرائها تلفته تلك الغصةَ المكتومه التي حاول الفيصل كبتها ولكنها تسرّبت الى ابتسامته الغائضة، فقد وجد نفسه في أجواء ليست مريحةً خصوصاً وهو يستمع إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تعمّد في إظهار فرحته الغامرة بنجاح الدور القطري وإطرائه المتكرر على الشيخ حمد، الذي حياه بحفاوة خاصةً، بعد أن ختم حوار الدوحةَ بعبارة إطراء متميّزة (إذا كان أول الغيث قطرة، فكيف إذا كان قطر).



(الحجاز) انفردت بكشف قصةَ الإنقلاب في سوريا بتمويل سعودي

هل تقوّم السعوديةَ سياستها الكارثيةَ؟

في 15 أكتوبر 2006، نشرت (الحجاز) مقالاً تحت عنوان (السعوديةَ تتبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري)، تناول طبيعةَ التحركات السعوديةَ المريبةَ إزاء الحكومةَ السوريةَ والتي بدأت بدعوةَ نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام لزيارةَ الرياض، حيث التقى الملك وولي العهد الأمير سلطان، وكان لقاء قد جمع رفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ونائب الرئيس الأسبق، مع خدام في الرياض لوضع خطةَ إطاحةَ نظام الرئيس السوري بشار الأسد.



من يتآمر على الآخر؟!

وهذه الأنباء، حسب الحجاز، (جاءت في سياق أنباء أخرى حول دعوةَ الولايات المتحدة لرفعت الاسد من أجل مناقشةَ مستقبل سوريةَ ومصير نظام الحكم فيها!!).



أربع إتفاقيات أمنيةَ بين الرياض وواشنطن

السعوديةَ.. قلعةَ إستراتيجيةَ أميركيةَ

بدأت تلميحات متقطعةَ تصدر عن الجانب السعودي بشأن إتفاقيات أمنيةَ في أغسطس من العام الماضي، حين بدأ الحديث عن عمليات تطويريةَ لقوةَ امنيةَ لحمايةَ المنشآت النفطيةَ في البلاد، قوامها ألف عنصر امني. وقال اللواء منصور التركي المتحدث الأمني بوزارة الداخليةَ لصحيفةَ (الشرق الأوسط) السعوديةَ في 30 اغسطس 2007، بأن (هذه القوة الأمنيةَ تأتي في إجراء يتناسب مع متطلبات المرحلةَ الراهنةَ)، وبحسب الصحيفةَ فإن



حول اعتقال الناشط الحقوقي متروك الفالح

دعت منظمةَ العفو الدوليةَ في بيان عاجل لها (2008/5/20) الى ضرورة إطلاق سراح الدكتور متروك الفالح من السجون السعوديةَ. ففي 19 مايو 2008 قبض على الدكتور متروك الفالح، وهو أكاديمي وناشط سعودي في مجال حقوق الإنسان، ووضع بمعزل عن العالم الخارجي في مقر المباحث العامةَ، وأصبح عرضةَ لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملةَ.

الطيب: الوطن ليس ملكاً لفئةَ

أثار اعتقال الإصلاحي الدكتور متروك الفالح ردود فعل غاضبةَ، خاصةَ وأن طريقةَ الإعتقال بدت وكأنها اختطاف، بلا مبررات قانونيةَ وبدون توضيح الإتهامات وبدون التواصل مع محامين أو مع عائلته. وشمل التعاطف مع الفالح عدداً كبيراً من الناشطين الحقوقيين، ومن منظمات المجتمع المدني في داخل وخارج المملكةَ، كما شمل العشرات من المثقفين والسياسيين.

خالد العمير... (الداخليّةَ) مازالت في غيّها وهي العدو!

مرة أخرى اقتيد د/ متروك الفالح من وسط مكتبه في حرم الجامعةَ المصون الذي لم يعد له حرمةَ كغيرة من الأماكن في هذا الوطن. لقد اعتقل د/ متروك الفالح عام 2004 م في نفس المكان وكانت قوات المباحث تسحبه على الأرض سحباً في مشهد يدل على حقارة مرتكبيه. كان ذنبه الوحيد أنه أراد أن يرى هذا الوطن شامخا عزيز بين الأوطان، وطن يحكمه دستور يحفظ حقوق الإنسان ويفصل السلطات ليعرف المواطن مالذي له ومالذي عليه ولكن كان جزاؤه هو ورفاقه السجن.

وداعاً مكّةَ!

لم يتبق إلا القليل من مكةَ.. التراث والتاريخ والعبق الديني.

لقد امتحنها الله امتحانات شتّى كان أشدّها سيطرة صنفين من البشر أتيا على روحها: جماعةَ بدويةَ قبليّةَ جاهلةَ لا تفهم معنى



لوحة للفنانة صفيّة بن زقر